

شرح ابن عقيل

قاضي الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي، المصري، الهمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء ،
« أنحى من ابن عقيل ،
أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه ا

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار السترات

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِیلِ الصفاتِ ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائناتِ ،
المبعوثِ بالهدى ودينِ الحقِ لِيُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا
أنفسهم للدفاع عن بَيِّضَةِ الدينِ حتى رَفَعَ اللهُ بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتهُ ، وجعله دينَهُ
للرضى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سنينَ تعليقاتٍ على كتاب
الخلاصة (الألفية) الذى صنّفه إمامُ النجاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكِ
المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائةٍ من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستائة ،
وعلى شرحه الذى صنّفه قاضى القضاء بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلِ ، المصرى ،
المهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعائة
من الهجرة ، ولم يكن يدور بِجَلَدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ
القرأةِ ورضاهم ، وأنها ستحلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حلَّتهُ ، بل كنت أقول
فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيامُ بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرَاءَهُ ، وينال
منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجابِ ، وإذا هم يطلبون لى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّي ، أو أُنِّمَ بِحَثَا ، أو أُبدِلَ
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدنى لى القصدِ ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكفيء بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمانة الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لي الفرصة ، فلم أتأخر عن أهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوقني إلى مرضاته ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

بمحمد بن محمد بن محمد بن محمد

لا التي لنفي الجنس

لا التي لنفي الجنس

لا النافية

١- اسم

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلآ فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً (١)

٢- شروط

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفي الجنس ، والمراد بها « لا » التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كله .

٥- حكم خبر

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً ، نحو : *حلمكم*

« لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، فَيَتَقَدَّرُ إِرَادَةُ نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِل رَجُلَانِ » وبتقدير إرادة ٨-١١

نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِل رَجُلَانِ » ، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس

إلا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِل رَجُلَانِ » .

٩- حكم خبر

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق

في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو : « لَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ »

وبين المكررة ، نحو : « لَا جَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (٢) .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل ، الآتي » ، وعمل

مضاف و « إن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه

وجوبا تقديره أنت « لا » ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثاني لاجعل

« في نكره » ، جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » ،

الآتي « جاءتك » ، جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « لا » ،

والنساء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » ، عاطفة « مكرره » ، معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعلمها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ،

وعلمها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١) ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَصِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها^(٢) ويدلّ على أنه مُعامل مُعاملة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَالًا لها » ولا يُفصلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانصِبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصّاً في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لاشيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .
وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها . ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لاتتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه .
والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا يفصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافاً » مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافاً » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافاً » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلًّا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أُجْمَلًا^(١)
 مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبُ^(٢)

= و « ذا ، من ، ذاك ، اسم إشارة : مضاف إليه : والكاف حرف خطاب ، الخبر ، مفعول به لا ذكر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه ، رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ، ورافع مضاف والماء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعولها ، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب ، الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد ، مفعول به لركب « فاتحاً ، حال من الضمير المستتر في « ركب » ، ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلاً ، الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود ، ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة ، اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثاني ، مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجملا الآتي « اجملا ، اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعاً ، مفعول ثان لا جعل في البيت السابق « أو منصوباً ، أو : حرف عطف ، منصوباً : معطوف على مرفوع « أو مركباً ، معطوف على قوله « مرفوعاً ، السابق « وإن ، الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت ، رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً ، مفعول به لرفعت « لا ، ناهية « تنصبا ، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [نحو : « لا غلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثاني : أن يكون مُضَارِعاً للمضاف ، أى مُشَابِها له ، والمراد به : كل اسم له تَمَاقُطٌ بما بعده : إمَّا بَعْمَلٍ ، نحو : « لا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِر ، ولا خَيْرًا من زَيْدٍ رَاكِبٌ » ، وإمَّا بِعَطْفٍ نَحْو : « لا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المُشَبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلًا ، وَمَمْطُولًا ، أى : ممدوداً ، وَحُكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ به النصبُ لفظًا ، كما مُثَّل ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهِ بالمضاف ؛ فيدخل فيه الثننى والجمع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخَمْسَةَ عَشَرَ ، ولكن محلّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالفردُ الذى ليس بثننى ولا مجموع يُبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » والثننى وجمعُ المذكر السالم يُبْنِيانِ على ما كانا يُنصَبانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمِينَ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ » فمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيانِ ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركيبه] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أن « رجل » فى قولك : « لا رَجُلًا » معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمِينَ » و « مُسْلِمِينَ » معربان (١) .

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » ، إذا كان ثننى أو جموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لسبه =

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبنى على ما كان ينصب به - وهو الكسر - فتقول: « لا مُسَلِّمَاتِ لَكِ » بكسر التاء، ومنه قوله:

١٠٩ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدْ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الاسماء.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين: أولها - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الاسماء إنما يقدر في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا، فأما إذا كان ما هو من خصائص الاسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبا معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به، ولم يعبا بما هو من خصائص الاسماء.

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَى حَيْثِنَا، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبِعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِبِ

اللغة: « أودى، ذهب وفتى، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً، محموداً « التعاجيب، جمع العجب، وهو جمع لمفرد غير مفردة المستعمل، وهو المعير عنه بأنه لا واحد له من لفظه، ويروى في مكانه « الاعاجيب، وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأوه هو الشوط « حيثنا، سريماً « يعاقب، جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه، المراد أن نهايته محمودة « الشيب، بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذي ابيض شعره، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا:

• أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدْ ... إلخ •

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : « لا مسلمات لك » (١) .

== الإعراب : « إن ، حرف توكيد ونصب ، الشباب ، اسم إن ، الذي ، اسم موصول : نعت للشباب ، مجد ، يجوز أن يكون خبراً مبتدأً محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد ، خبراً مقدماً ، و « عواقبه ، مبتدأ مؤخرًا ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال جملة « مجد عواقبه ، — سواء أفردت مبتدأً أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذي « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي « نلذ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا ، نافية للجنس « لذات ، اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب ، حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء في اسم « لا ، إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

الاول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جبهة النحاة .

الثاني : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبنى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الالفية ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافي البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازني والقراسي ، ورجحه ابن هشام في المغني والمحقق الرضي في شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الالفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجهه ، ويؤخذ ==

وقول المصنف: « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبْرُ إِذْ كُرِّرَ رَافِعَةٌ » معناه أنه يذكر الخبر بعد

اسم « لا » مرفوعاً، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرفعُ له لا] ^{لأى} ^{المصنف} إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله: « والثاني اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بماعطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو: « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيها خمسة أوجهٍ، وذلك لأن المطفوف عليه: إما أن يُبنى مع « لا » على الفتح، [×] أو يُنصب، أو يُرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع « لا » الثانية، وتكون [لا] الثانية عاملة عملَ إنَّ، نَحْوُ: « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (١).

من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه: (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح يبيع وخلة وشفاعة، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في عمل نصب، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الرازي (وقد أفسدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

تَمَحَّنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحًا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُرَاحًا

الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسمِ « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ - لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس « وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلبه عينية ، وبعده :

كَاتُوبٍ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلِيَّ أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ
وروى أبو علي القائل صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

من كلبه قافية ، وقبله :

لَا صُلْحَ بَيْنِي - فَأَعْلَاهُ - وَلَا يَبْنِكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَنِيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَّرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

« الراقع ، ومثله « الراقع » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلي « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ؛ فوزانه وزان أحر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع رومي « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، « ولا » زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا »
واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيوييه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة ،
الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً
بالابتداء ، وليس للعمل فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »
ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

== الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » ، حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ،
ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » ، وهو قوله « نسب » — عطف مفرد
على مفرد ، وهذا هو الذي حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح في محل نصب ، وذكر أنه نونه
للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، مثل الأولى ،
وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » ، والوار قد عطف
جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة « لا الأولى واسمها وخبرها » ، وهو كلام لا متمسك له ،
بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن
الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على
لفظ اسم « لا » ، ولا على عمله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل
في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة الماطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً ، فقيل : هو لرجل من مذحج ،
وكذلك نسبوه في كتاب سيوييه ، وقال أبو رياش : هو لهام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل
كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ،
وقال الأصمغاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ،
ولا يعرف له قائل .

== اللغة : « هذا لعمرمك » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمرمك » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب — الذل ، والمهانة . والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمرمك » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرمك قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيذا للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدما هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلاً ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأىِّ بلاءٍ يا نَسِيرُ بنَ عَامِرٍ وَأَنتُمْ ذُنَابِي ، لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ كَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

وإن نُصِبَ المَطْوْفُ عليه جاز في المَطْوَفِ الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أغنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .

وإن رُفِعَ المَطْوْفُ عليه جاز في الثانی وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأة ، ولا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة » ومنه قوله :

١١٢ — فَلَا نَفْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لامية بن أبي الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا نَفْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَجْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة : « نفو ، أى : قول باطل ، ومالا يعتمد به من الكلام « تأميم » هو مصدر أتمته — بتشديد التاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا أثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين ، هلاك وفناء « مليم ، بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة ، هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا ، نافية ملغاة « نفو ، مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأميم ، اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فىكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما ، اسم موصول مبتدأ « فاهوا ، فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به ، جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدأ ، منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم ، خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ونفو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر لا الأولى هو المذكور

والثاني : الرفع ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامٌ رجلٍ ولا امرأةٌ »^(١) .
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على [محل] اسم « لا »
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وإن رَفَعْتَ
أولاً لا تنصبا » .

ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَعْنَى يَلِي فَاَفْتَحَ ، أَوْ انصَبِنُ ، أَوْ أَرْفَعُ ، تَعْدِيلٌ^(٢)

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة
عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛
لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » ، حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ،
فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » ، الثانية عمل « إن » ، على ما بيناه في إعراب البيت .
ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي
في باب الفاعل :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَقَتْ وَدَقَّقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » ، بالضممة الظاهرة وفتح « أرض » ، والقول فيهما كلقول
في « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شناعة) برفع
الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبّي في قوله :

يَمَّ التَّمَلُّ لا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنٌ ؟

(٢) « مفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقمداً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسم « لا » مبنياً ، ونعتَ بمفرد يليه — أى لم يُفصل بينه وبينه بفواصل — جاز في النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .

الثاني : النصب ، مراعاةً للحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفًا » .

الثالث : الرفع ، مراعاةً للحل « لا » واسمها ؛ لأنها في موضع رفع عند سيديويه كما تقدم ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ » .

* * *

وَعَبْرَ مَا بِيْلِي ، وَعَبْرَ الْمَفْرَدِ

لا تَبْنِ ، وَأَنْصِبُهُ ، أَوْ الرَّفْعَ أَقْصِدِ (١)

== الآتية ، ويكون نعتاً ، بدلا منه ، ويجوز أن يكون مفرداً ، حالا من نعتاً ، وجاز مجيء الحال من النسكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة « لمبني » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « بيلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لاجل الروي .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبني » الآتي ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « بيلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ،
 ووليّه النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ النعتُ
 المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فصل بينهما بفاصل ، لم يجز بناءُ النعت ؛ فلا تقول « لا رجلٌ
 فيها ظريفٌ » ببناء ظريف ، بل بتعين رَفْعُهُ ، نحو : « لا رجلٌ فيها ظريفٌ » أو نصبه ،
 نحو : « لا رجلٌ فيها ظريفًا » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم
 الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن
 التركيب إذا كان المنعوت غير مفردٍ ، نحو : « لا طامًا جبلًا ظريفًا » ولا فرق —
 في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل — بين أن يكون المنعوت مفرداً ،
 كما مثل ، أو غير مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف
 والمشبه بالمضاف — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك
 بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفصلَ بينه وبين النعت
 أو لا يفصل ؛ وذلك نحو : « لا رجلٌ صاحبٌ برٌّ فيها ، ولا غلامٌ رجلٌ فيها
 صاحبٌ برٌّ » .

وحاصلُ ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفصلْ
 بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو : « لا رجلٌ ظريفٌ ، وظريفًا ، وظريفٌ »
 وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

= ناهية ، تبين ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها
 دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وانصبه ، الواو عاطفة ، انصب :
 فعل أمر مبني على السكون لاحتل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت ، والهاء مفعول به لا نصب ، أو ، عاطفة ، الرفع ، مفعول به مقدم لا قصد
 « اقصد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا

لَهُ بِمَا لِلنِّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى (١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةً أَوْ جُوهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : «لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا امْرَأَةً» ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النِّعْتِ الْمَفْصُولِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ : الرفع ، والنصب (٢) ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ؛ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلَ

(١) د والعطف ، مبتدأ ، إن ، شرطية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تتكرر ، فعل مضارع مجزوم بلم ، لا ، قصد لفظه : فاعل تتكرر ، والجملة فعل الشرط ، احكام ، فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة أنما حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ ، له ، بما ، جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول ، للنعمة ، جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي ذى ، نعت للنعمة ، وذى مضاف ، و ، الفصل ، مضاف إليه ، انتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ، وما ، الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحدكم الذي انتمى للنعمة صاحب الفصل من منوعته ، وذلك الحدكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وَايَهُ عَبْدَ الْمَلِكِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عَطَفَ «ابنًا» عَلَى اسْمِ «لَا الَّذِي هُوَ «أَب» ، وَأَتَى بِالْمَعْطُوفِ =

وامرأة ، وامرأة . ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأَخْفَشُ « لا رَجُلَ وامرأة »
 بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأة »
 ثم حذف « لا » .

وكذلك إذا كان العطفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواء
 تكررت « لا » نحو : « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ » أو لم تتكرر ، نحو : « لا رَجُلَ
 وَغُلامَ امرأةٍ » (١) .

هذا كله إذا كان العطفُ نكرةً ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ ،
 على كل حالٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها » .

وَأَعْطِ « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأِسْتِفْهَامِ (٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالعطف على عمل « لا » مع اسمها ؛
 فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد
 منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون
 معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فنقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ،
 ونقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع ، فنقول :
 لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد
 النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » ،
 قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ومع
 مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذِكْرُهَا؛ فنقول: « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرًا وَحُكْمُ المَعْطُوفِ والصفة - بعد دخول همزة الاستفهام - كحكما قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف - رحمه الله تعالى! - هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

أي امر
صالح

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي؛ فالحكم كما ذكر، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف، والصفة، وجواز الإلقاء.

فإنالُ التوبيخ قولك: « أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ سَبَّتَ؟ » ومنه قوله:

١١٣ - أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيئَتُهُ

وَآذَنْتَ بِمَشِيْبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

= اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعط « تستحق »، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا »، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما »، الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون »، ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا »، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة النالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١٣ - هذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى قائل معين .

اللغة : « ارعوا » أي : انتباه ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أي كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء القوة وذهاب للفناء ودواعي الصبوة .

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أُمِّ لَهَا جَلْدٌ ؟

إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لاقَاهُ أَمْثَالِي

= المعنى : أفا يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلته الأيام أن جسسه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعوا » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولي : فعله ماض ، والتاء تاء التانيث « شيبته » شيبية : فاعل « ولت » ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من « ولت » وفاعله لا عمل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هي » يعود إلى شيبية « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « وهم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعوا » حيث أبقى اللانافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ويروى في صدره

اسمها هكذا :

* ألا اضْطَبَّارَ لَلَيْلَى أُمِّ لَهَا جَلْدٌ *

اللغة : « اضطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثال » كناية

عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثال من الموت — أيمتنع الصبر على

سلمي أم يبتى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم « لا »

مبنى على الفتح في محل نصب « لسلمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بآلاً التَّنْيِ : فذهبُ النازِقُ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ،
وعليه يَتَمَشَّى إطلاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عملُها في الاسم ، ولا يجوز
إلغاؤها ، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفعُ مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمني قولهم : « ألاماء ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَيَرَابَ مَا أَنَاتَ يَدُ الْفَلَاتِ

= « أم ، عاطفة ، لها ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم ، جلد ، مبتدأ مؤخر .
والجملة معطوفة على جملة « لا ، واسمها وخبرها « إذا ، ظرفية « ألقى ، فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها « الذي ، اسم
موصول : مفعول به لألقى « لاقاه ، لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به لللقى تقدم على
فاعله « أمثالي ، أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من
الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار ، حيث عامل « لا ، بعد دخول همزة الاستفهام
مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا ، النقي ؛
فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النقي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين
من أن الاستفهام عن النقي لا يقع ، وكون الحرفين معاً دالين على الاستفهام عن النقي
في هذا البيت بما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أبتني عن محبوبته الصبر
إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قائل معين ،

الغنة : « ولي ، أدبر ، وذهب « فيرأب ، يجبر ويصلح « أنأت ، فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ (١)

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

رَأَبُ الصَّدْعِ وَالنَّأْيِ بِرِصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أي يمون الناس) .

الإعراب : « ألا ، كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمني ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً « عمر ، اسمها « ولي ، فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع ، خبر مقدم « رجوعه ، رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب ، الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية في جواب التمني ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما ، اسم موصول : مفعول به ليرأب « أنأت ، أنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « يد ، فاعل أنأت ، ويد مضاف و« الغفلات ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أنأت » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ، حيث أريد بالاستفهام مع « لا ، مجرد التمني ، وهذا كثير في كلام العرب ، وبما يدل على كون « ألا ، للتمنى في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

(١) « وشاع ، فعل ماض « في ، حرف جر « ذا ، اسم إشارة « بنى على السكون في محل جر بني ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط ، فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و« الخبر ، مضاف إليه « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد ، فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع ، ظرف متعلق بقوله « ظهر ، الآتي ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه ، مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء تضاف إليه « ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَيْرٍ «لَا» النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عِنْدَ التَّمْيِينِ وَالطَّائِنِ ،
وَكَثُرَ حَذْفُهُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَمِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلًا»
وَتَحْدِثُ الْخَلْبَرَ — وَهُوَ قَائِمٌ — وَجُوبًا عِنْدَ التَّمْيِينِ وَالطَّائِنِ ، وَجُوزًا عِنْدَ
الْحِجَازِيِّينَ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَلْبَرُ غَيْرَ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كَمَا
مَثَلٌ ، أَوْ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ ؟ أَوْ هَلْ فِي الدَّارِ
رَجُلٌ ؟ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلًا» .

فَإِنْ لَمْ يَدُلُّ عَلَى الْخَلْبَرِ دَلِيلٌ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«لَا أَحَدًا غَيْرُ مَنْ اللَّهِ» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

— ١١٦ — * وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ *

١١٦ — نَسَبُ الزُّخْرِيِّ فِي الْمَفْصَلِ (١/٨٩ بِتَحْقِيقِنَا) هَذَا الشَّاهِدُ لِحَاتِمِ الطَّائِي ،
وَنَسَبُهُ الْجَرْمِيُّ — مَعَ صَدْرِهِ لِأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ — كَمَا قَالَ الْأَعْلَمُ —
لِرَجُلٍ جَاهِلِيٍّ مِنْ بَنِي النَّبِيِّتِ بْنِ قَاسِمِ (وَصَوَابُهُ ابْنُ مَالِكٍ) — وَهُوَ حَى مِنْ الْبَيْنِ —
وَكَانَ قَدْ اجْتَمَعَ هُوَ وَحَاتِمُ وَالنَّابِغَةُ عِنْدَ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا مَاوِيَةٌ بِنْتُ عَفْزَرٍ يَخْطُبُونَهَا ،
فَأَثَرَتْ حَاتِمًا عَلَيْهِمَا ، وَصَدَرَ هَذَا الشَّاهِدُ :

* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَّتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا *

وَبَعْضُ النَّحَاةِ — كَسَيِّبِيهِ ، وَالْأَعْلَمُ ، وَتَبِعَهُمُ الْأَشْعَمُونِيُّ — يَجْعَلُ صَدْرَ هَذَا الشَّاهِدِ
قَوْلَهُ :

* وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وَهَذَا مِنْ تَرْكِيْبِ صَدْرِ بَيْتٍ عَلَى عَجْزِ بَيْتٍ آخَرَ ، وَهَآكِ ثَلَاثَةُ آيَاتٍ مِنْهَا الْبَيْتُ الشَّاهِدُ
لِتَعْلَمُ صِحَّةَ الْإِنشَادِ :

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيِّتِيْنَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشُّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيْحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحٌ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرَ » واحتترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

* * *

= إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتُ مُلْتَقَى أُصْرَتِهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ
اللغة : « اللقاح ، جمع لقوح ، وهي الناقة الحلوب ، وأصرتها ، جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلتق الأصرة حين لا يكون در ، وذلك في زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجذب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبغته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبوح ، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا ، ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط ، اللقاح ، اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها ، غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والناء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللقاح ، ملقى ، خبر غدا ، وهو اسم مفعول «أصرتها» ، أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه ، ولا ، نافية للجنس «كريم» ، اسمها ، من الولدان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» ، خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح ، حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبوح ، لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان ، لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذي يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيويوه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعمى الشنتمرى وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبوح ، نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على عمل لا واسمها معاً ؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيويوه ، كما تقدم بنبأته .

=

قال الاعلم : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضوع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه ، ا هـ .

وقال الزحشرى : « وقول حاتم * ولا كريم الخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يحتمل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لامع المنفى ، ا هـ ،

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بنهر لغته التى درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح ، نعتاً لقوله « لا كريم ، أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فأعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا
ظن - حسبت - علمت
 ظن - حسبت - علمت

- أَنْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَيْبَدًا أعني : رأى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدًا (١)
 ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدُوِّ حَجًّا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذَّ كَأَعْتَقَدَ (٢)
 وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرًا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا (٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين ، وذكر

المصنف منها خمسة : رأى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منهما :

(١) « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل ، جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « جزءي ، مفعول به لا نصب ، وجزءي مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه « أعني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى ، قصد لفظه : مفعول به لأعني « خال ، علمت ، وجداء ، كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت ، كلهن معطوفات على « رأى ، المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع ، ظرف متعلق بأعني ، ومع مضاف ، و « عد ، قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل ، معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ ، اسم موصول — وهو لغة في الذي — صفة لجعل « كأعتقد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم ، معطوفان على « عد ، بعاطف محذوف من الثاني « والتي ، اسم موصول : مبتدأ « كصيرا ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة التي « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « بها ، جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتي « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدأ ، مفعول به لا نصب « وخيراً ، معطوف على مبتدأ ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فمثالُ رَأَى قولُ الشاعر :

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل «رَأَى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رَأَى» بمعنى «ظَنَّ» (١) .

كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أَي : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ - البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهي «وأكثرها عديدا» والثانية رواها أبو حاتم . وهي «وأكثره جنودا» .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثانٍ لرأى ، وأكبر مضاف ، و«كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة ، أكثر : مطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثاني قوله «أكبر» على ما بيناه في الإعراب .

(١) تأتي رأى بمعنى غلم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلية - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : «رأيت السكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رثته ، تقول «رأيت محمداً» =

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَأَنْبَعَثَ

إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

== تريد ضربته فأصبت رثته ، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتمدى لمفعول واحد ، وقد تتمدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَائِكِينَ قَصَدَ الْمَخَارِجَ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنتين ، فأما تعديتها لواحد ففي قوله « رأى مثل رأيه » ، وأما تعديتها لاثنتين ففي قوله « رأى الناس خوارج » ، هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقاتل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفي الحديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهي جمع واجفة ، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يحف وجفأ - بوزن وعد يعد وعدا - ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز : (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : « علمتكم » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثان لعلم « المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك » بي ، كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتكم الباذل ... إلخ » ، فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثاني قوله « الباذل » ، على ما بيناه في الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَرُوَ فَاعْتَبِطْ

فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

= والذي يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعي أن يكون مراده إنى أيقنت بأذك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) .

وهى - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً .

١١٩ — وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » ، بالبناء للجهول - من درى - إذا علم « فاعتبط » ، أمر من الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاعتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يعبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يعبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذىبقى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تختبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاعتباط به .

الإعراب : « دريت » ، درى : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » ، يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » ، صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » ، يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاعتبط » ، الفاء عاطفة ، اعتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

ومثالُ « تَعَلَّمَ » - وهي التي بمعنى اعلم^(١) - قوله :

١٢٠ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

= تقديره أنت « فإن ، الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، اغتباطا ، اسم إن ، بالفاء ، جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط ، حميد ، خبر ، إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي العهد ، فإن « درى ، فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قوله « الوفي ، على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى ، يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالياء كما في قوله تعالى : (ولا أدراك به) والثاني : أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احرص بقوله « وهي التي بمعنى اعلم ، عن التي في نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدهما : أن قولك « تعلم النحو ، أمر بتحصيل العلم في المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح ، فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال ، وثانيها : أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التي من أخوات ظن جامدة غير متعرفة ، وتلك متعرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ - البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم ، اعلم واستيقن « شفاء النفس ، قضاء مآربها « لطف ، رفق « التحيل ، أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشق نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبلغ في الاحتيال لذلك ؛ لكي تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم ، فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « شفاء ، مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس ، مضاف إليه « قهر ، مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها ، مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

(٧)

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ »

لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهِنَّ ، وَخِلْتُنِي

حَال

لِي أَسْمٌ ؛ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

== مضاف ، وها مضاف إليه ، فبالغ ، الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بلطف ، جار وجرور متعلق ببالغ « في التحيل ، جار وجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر ، معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها ، حيث ورد فيه « تعلم ، بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن ، المؤكدة ومعمولها ، كما في قول النابغة الذبياني :

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعَلَّمَ — أَيْتَ اللَّعْنِ ! — أُنِّي فَاتِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن توبل العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأْبَدُّ مِنْ أَطْلَالِ بَجْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذُرُّ

اللغة : « دعاني الغواني ، الغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هي اسم فاعل من « غنى بالمسكان ، أي أقام به ، ويروى : « دعاني العذارى ، والعذارى : جمع عذراء ، وهي الجارية البكر ، ويروى : « دعاء العذارى ، ودعاء — في هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن : مفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

= الإعراب : دعائي ، دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول والغواني ، فاعل دعا « عمن » عم : مفعول ثانٍ لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وختنتي » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وختنتى لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولها ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيها جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب

١٢٢ — هذا البيت لليد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كَيْبِشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبَطَّاحِ وَأَنْتَجَعْنَ الْمَسَائِلًا

اللغة : « كيبشة » على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زَعَمَ » قوله : ^(٤)

زعم

١٢٣ - فَإِنْ تَزَعَمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فإني شربتِ الحِلمَ بعدكِ بالجهلِ

= لحفه ، اه ، دخلا ، الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا ، وقوله « تربعت الأشراف ، معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح ، نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا ، بفتح الراء - الريح « ثاقلا ، ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا انجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده .

الإعراب : « حسبت ، فعل وفاعل « التقي ، مفعول أول « والجلود ، معطوف على التقي « خير ، مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما ، زائدة « المرء ، اسم لأصبح محذوفة تفرها المذكورة بعد ، وخيرها محذوف أيضا ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا ، خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خبر تجارة - لمخ ، حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت ، بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولها قوله « التقي ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي

اللغة : « أجهل ، الجهل هو الخفة والسفه « الحلم ، التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يرجح لديك أني كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقم بينكم ، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

= الإعراب : « إن ، شرطية » تزعميني ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، ويا المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، ويا المتكلم مفعول أول « كنت ، كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسم » « أجهل ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان ، واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم » فيكم ، جار ومجرور متعلق بأجهل « فإني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها » شريت ، فعل وفاعل ، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر « إن ، والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم ، مفعول به لشريت « بعدك ، بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل ، جار ومجروره متعلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل ، حيث استعمل المضارع من « زعم ، بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان ، ومعمولها : على ما ذكرناه في إعراب البيت

واعلم أن الأكثر في « زعم ، أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن ، المؤكدة . سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) . وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَيُّ تَغْيِيرَتْ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم ، إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصددده ، ومنه قول ابن أمية الحنفي ، واسمه أوس :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا =

(٥)
ومثال « عَدَّ » قوله :

عَدَّ

١٢٤ - فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

= وزعم الأزهرى أن « زعم » لا تعدى إلى مفعولها بغير توسط « أن »، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

١٢٤ - هذا البيت للنمى بن بشير، الانصارى، الخزرجى.

اللغة: « لا تعدد »، لا تظن « المولى »، يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها (٢١١ / ١) والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر، ويقال: عدم الرجل بعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم؛ إذا افتقر. المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: « فلا »، ناهية « تعدد »، فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المولى »، مفعول أول لتعدد « شريكك »، شريك: مفعول ثانٍ لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه « فى الغنى »، جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما »، الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة « المولى »، مبتدأ « شريكك »، شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم »، جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله « فلا تعدد المولى شريكك »، حيث استعمل المضارع من « عد »، بمعنى تظن، ونصب به مفعولين؛ أحدهما قوله « المولى »، والثانى قوله « شريك »، على ما سبق بيانه فى الإعراب.

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دؤاد جارية بن الحجاج:

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ قَدَّتُهُ الْإِعْدَامُ

فقوله « أعد »، بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقر الرجل؛ إذا افتقر، وهو مفعوله

الأول، وعندما: مفعوله الثانى، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

=

ومثال « حَجَا » قوله :

١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثَقَّةَ

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ

= تَمُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرَمِي ، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا
 فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني
 ١٢٥ - هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم (بن أبي) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم
 إلى أبي شنبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت
 في معجم البلدان (١٦٥/٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :
 قَلْتُ ، وَالْمَرَّةَ تُحْطِيهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِبَائِي مِيثَاتُ
 اللغة : « أحجو ، أظن ، ألمت ، نزلت ، والملمات : جمع ملة وهي النازلة من نوازل
 الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل ، ولكنني قد عرفت
 مقدار مودته ؛ إذ نزلت في نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ
 يدي فيها .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه
 « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا ، مفعول أول
 لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو ، مضاف إليه « أخا ، مفعول ثان لأحجو ، وجمله
 أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة ، يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو
 حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا - حيثئذ - مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ،
 وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط
 الإعراب بها « حتى ، حرف غاية « ألمت ، ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيك « بنا ، جار
 وجرور متعلق بألم « يوماً ، ظرف زمان متعلق بألم « ملمات ، فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ، حيث استعمل المضارع من « حجا ، بمعنى
 ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو ، والثاني « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو ، ينصب

مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

جصل

(٧) ومثال « جَصَلَّ » قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا) .
تأني بمعنى صبر وتأي بمعنى اعتقد

وقيدَّ المصنفُ « جَصَلَّ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

(٨)

ومثال « هَبَّ » قوله :

هَبَّ

١٢٦ - قُلْتُ : أَجِرْنِي أبا مالكٍ ، وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في المحاجة ، وهي : أن تلتقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَّوْنَا بَنِي الثُّعْمَانَ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبَّلَ بَنِي الثُّعْمَانَ حَارَبَنَا عَمْرُو
 (عص ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عمارة ابن أيمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطَرِّقٌ بِالْقَالِقِ *

وقول المعاج :

فَهِنَّ يَمَكُنْنَ بِهِ إِذَا حَجَّ عَكَفَ النَّبِيْطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزِجَا
 والتي بمعنى غلب في المحاجة أو قصد تتمدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتمدى بنفسها ، وإنما تتمدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .

١٢٦ - البيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرني » اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياك والدفاع والحماية ، فعني « أجرني » حينئذ أغثنى وادفع عني « أبا مالك » ، يروى في مكانه « أبا خالد » ، « هبني » أى عدني واحسبني .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرني » ، أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لاجر « أبا » منادى =

ونبه المصنف بقوله : « أعني رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جبن زيد » ومتمعد إلى واحد ، نحو : « كرهتُ زيداً » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل — وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا — إلى آخره — فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : « صير » نحو : « صيرت الطين خزفاً » و « جعل » نحو قوله تعالى : « وقدمنا إلى ما عملوا من عملٍ فجعلناه هباءً منثوراً » و « وهب » كقولهم : « وهبني الله »

بحرف نداء محذوف ، وأبامضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » بمفعول ثان لهب « هالكاً » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهي التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (وهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (هب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لي حكماً) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجري أنه لحن ، وقال الأتبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب إن أباناً كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فَدَاكَ « أَى صَيَّرَنِي ، وَ « تَخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَتَخَذَنَّ عَامِيَهٗ أُجْرًا) وَ « أَخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) وَ « تَرَكَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَرَكَنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعراف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف — أحد بني مرة ، ثم أحد بني نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها في ابنة منازل ، وكان له عاقاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ٤ — ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَجِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءَ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَّ شَيْظَمًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصًا قَرِيْبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَنْعَطَ حَقٌّ بَاطِلًا ، وَلَوْى يَدِي ، لَوَى يَدُهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة : « واستفنى عن المسح شاربه ، كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « وأخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « واستفنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستفنى « شاربه ، شارب : فاعل استفنى ، وشارب مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم ، حيث نصب فيه « ترك » مفعولين ؛ لأنه في معنى فعل التصيير ، أحدهما الماء التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما في الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الماء في « تركته » ، وساغ وقوحه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم ، =

و «رَدَّ» كقولہ :

١٢٨ - رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اه
بإيضاح ، وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .
لأن «أخا القوم» معرفة . والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل
أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ - البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الباء - الاسدى ، وهما
مطلع كلبة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو على القالى في ذيل
أماله (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكعيت بن معروف الاسدى ، وروى ابن قتيبة
في عيون الاخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٤٩٤/٢) وبعد
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ مُبْكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِئِ أَبَانَ الدَّهْرِ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه منى ، وإنما
الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أى حزن
وأقن متحيرات ، وتوهمه العيني مبنياً للجهول «فرد وجوههن» - لـخ ، يريد أنه قد صير
شعورهن بيضا من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن
الريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت
أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه
وذابت نضارة وجهه ورواق شباهاه ؛ فصار أسود كاليا .

الإعراب : «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل «رمى» نِسْوَةَ مفعول به
لرمى ، ونِسْوَةَ مضاف و«آل» مضاف إليه ، و«آل مضاف» ، و«حرب» مضاف إليه
«بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور =

وخصّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب، والأمر هب قد الزم^(١)
 كذا تعلم ، ولغير الماضي من سواهما أجمل كل ماله زكن^(٢)

= متعلق بسمد وحمودا ، مفعول مطلق مؤكد لعامله و فرد ، الفاء عاطفة ، رد : فعل
 ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدّثان ، شعورهن ، شعور :
 مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه ، السود ، صفة للشعور
 و بيضا ، مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيض سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله و فرد شعورهن - إلخ ، . وقوله : و ورد وجوههن - إلخ ،
 حيث استعمل رد ، في معنى التصيير والتحويل . ونصب به - في كل واحد من
 الموضوعين - مفعولين .

(١) وخص ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت و بالتعليق ،
 جار و مجرور متعلق بخص و والإلغاء ، معطوف على التعليق و ما ، اسم موصول :
 مفعول به لخص ، مبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً
 مبنيّاً للجهول ، و عليه يكون و ما ، اسماً موصولاً مبنيّاً على السكون في محل رفع نائب
 فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المحطوفة على هذه الجملة خبرية و من قبل ،
 جار و مجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، و قبل مضاف و ذهب ، قصد لفظه : مضاف إليه
 و الأمر ، الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثان مقدم على عامله .
 وهو و أزم ، الآتي و هب ، قصد لفظه : مبتدأ و قد ، حرف تحقيق و الزما ، أزم :
 فعل ماض مبني للجهول . و الألف للاطلاق ، و نائب الفاعل - وهو مفعوله الأول -
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب و و الجملة من أزم و معمولاته في محل رفع
 خبر المبتدأ .

(٢) و كذا ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم و تعلم ، قصد لفظه : مبتدأ
 مؤخر و ولغير ، الواو عاطفة ، لغير : جار و مجرور متعلق بقوله و اجمل ، الآتي ، و غير
 مضاف ، و الماضي ، : مضاف إليه و من سواهما ، الجار و المجرور متعلق بمحذوف
 نعت لغير ، و سوى مضاف ، و الضمير مضاف إليه و اجمل ، فعل أمر ، و فاعله ضمير
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنت و كل ، مفعول به لاجمل ، و كل مضاف و و ما ، اسم
 موصول مضاف إليه و له ، جار و مجرور متعلق بزكن الآتي و زكن ، فعل ماض مبني =

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل
فأما أفعال القلوب فتقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالتصرفة : ما عدا « هَبْ ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا
قَائِمًا » وغيرُ الماضي — وهو المضارع ، نحو : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمرُ ، نحو :
« ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، نحو : « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ المفعول ، نحو :
« زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ،
و « قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » —
و يَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما
إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠] (١)

وقوله :

قَقُلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَيِّنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)
واختصت القابضة المتصرفة بالتعليق والإلفاء (٣) ؛ فالتعليق هو : تركُ العمل

= للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
والجمله من زكن و نائب فاعله لا عمل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة ، أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال
القلوب إلا ما استثناءه ، وليس كذلك ، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سندكرها
ك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً ما =

لفظاً دون مَعْنَى مانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ (١) .

والإلغاء هو : تَرَكَ العملَ لفظاً وَمَعْنَى ، لا لمانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عملٌ في « زيد قَائِمٌ » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبتَ للماضي ، نحو : « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

== يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : (الاول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ولسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لي أجهت أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيبصر أم يجزع ، وبلوت لإبراهيم أيشكر الصنيفة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيِ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلْتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكي » التي علق عنها « أدري » بسبب « وما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغيرُ المتصرفَةِ لا يكون فيها تعاقبٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التَّخْوِيلِ ، نحو :
« صَيَّرَ » وأخواتها .

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنُو صَيَّرِ الشَّانِ ، أَوْ لَامَ أُبْتَدَأَ (١)
فِي مُوهِمٍ الْإِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ وَالْأَنْزِمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَفِي « مَا » (٢)
وَ « إِنْ » وَ « لَا » ؛ لَامُ أُبْتَدَاءَ ، أَوْ قَسَمَ ،
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ (٣)

(١) « وجوز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الإلغاء ، مفعول به لجوز ، لا ، حرف عطف ، في الابتداء ، جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء ، وانو ، الواو حرف عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ضمير ، مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشان ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، لام ، معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « في موهم ، جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل موهم ضمير مستتر فيه « إلغاء ، مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه « تقدما ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم ، فعل ماض مبني للمجهول « التعليق ، نائب فاعل لا لتزم « قبل ، ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفي ، مضاف إليه ، ونفي مضاف ، و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن ، ولا ، معطوفان على « ما ، في البيت السابق « لام ، مبتدأ ، ولام مضاف و « ابتداء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « قسم ، معطوف على ابتداء « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام ، مبتدأ أول « ذاء ، اسم إشارة : مبتدأ ثان « له ، جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي « انحتم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » (١) ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإِعمالُ والإِلغاءُ سِيَّانٍ ، وقيل : الإِعمالُ أحسنُ من الإِلغاءِ ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإِلغاءُ أحسنُ ، وإن تقدمت امتنع الإِلغاءُ عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإِعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يُؤمُّه إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أُوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحنم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، مادام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدرأ متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترب به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : زيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيأ ، نحو قولك : زيداً قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَانَتْ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ ، مُتَمِّمٌ لِرُوحَا ، لَمْ يُفَدَ ، مَكْبُولُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منك تنويلٌ » فالهاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

== اللغة : « بانث ، بدت ، وفارقت » متبول ، اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متمم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها ، بعدها ، وهو ظرف متعلق بتميم « يفد ، أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القييد « تدنو ، تقرب « تنويل ، عطاء .

الإعراب : « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وآمل ، مثله « أن ، مصدرية « تدنو ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها ، مودة : قاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما ، نافية « إخال ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل ، فإن ظاهره أنه ألقى « إخال ، مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك ، كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما ، موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل ، خبرها ، و « إخال ، عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما ، وثانيهما متعلق قوله « لدينا ، والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لا تقسع لها هذه المجازة .

١٣٠ — كَذَلِكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي ^{قدروا اللام هنا في الملائك}
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَائِكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ

التقدير: « أَنِّي وَجَدْتُ لَمَلَائِكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ » فهو من باب التعاليق ، وأسس من باب الإلغاء في شيء .

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسه ، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧٣ بتحقيقنا) .

اللغة : « كَذَلِكَ أَذَبْتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْأَدِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ
« ملاك ، بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة ، الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كَذَلِكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت ، أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى ، ابتدائية « صار ، فعل ماض ناقص مبني على الفتح لامحل له من الإعراب « من خلقي ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أَنِّي ، أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت ، فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاهما في تأويل مصدر اسم صار « ملاك ، مبتدأ ، وملاك مضاف « الشيمة ، مضاف إليه « الأدب ، خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقته هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

وزهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز الإلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

ولما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ » لِيُذَبَّ عَلَى أَنْ الإِلْغَاءَ لَيْسَ بِإِلْغَاءٍ ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تقدم ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : وَالتَّرِيمَ التَّعْلِيْقُ] .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو : « ظننتُ ما زيد قائمٌ » .

أو « إن » النافية ، نحو : « علمتُ إن زيداً قائمٌ » وَتَمَثَّلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ، [وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلَّقُ تَسَلَّطَ العَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيُنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، نحو : « ظننتُ ما زيداً قائمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقلت : « ظننتُ زيداً قائماً » والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت المُعَلَّقَ - وهو « إن » - لَمْ يَتَسَلَّطْ « تظنون » على « لبئتم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبئتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك .]

== الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » ، فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » ، بنصب « ملاك » ، و « الأدب » ، على أنها مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولأم الابتداء مقدرة المخول على « ملاك » ، وإما من باب الأعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه في إعراب البيت ، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف :

وكذلك يُملقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو : « ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو » أو لامُ الابتداء ، نحو : « ظننتُ لزيدٌ قائمٌ » أو لامُ القسم ، نحو : « علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ » ولم يعدها أحدٌ من النحويين من المملقات^(١) ، أو الاستفهام ، وله صورٌ ثلاثٌ ؛ أن يكون أحدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو : « علمتُ أيُّهم أبوك » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ ، نحو : « علمتُ غلامٌ أيُّهم أبوك » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو » ؟ و « علمتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرو » ؟ .

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعم الشنمري ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ

وبقول لييد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ الْمَنَائِيَّ لَا تَطْلِشُ سِهَامَهَا

وذهب سيويه - رحمه الله - وتبعه المحقق الرضي ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولا ، ولا تتصف بالغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) « هذا باب الأفعال في القسم . . . وقال لييد . . . ولقد علمت لتأتين . . . كأنه قال : والله لتأتين منيتي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » . ٥١ . وقال المحقق الرضي (ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله . . . ولقد علمت لتأتين . . . فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » ٥١ .

لِعِلْمِ عِرْفَانَ وَظَنَّ تِهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُدْتَزِمَةٍ (١)

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : « عَلِمْتُ زَيْدًا » أَيْ : عَرَفْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » أَيْ : اتَّهَمْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أَيْ : بِمُتَّهَمٍ .

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَا (٢)
إذا كانت رَأَى حُمِيَّةً (٣) — أَيْ : لِلرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ — تَعَدَّتْ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ كَمَا تَعَدَّى إِلَيْهِمَا « عِلْمٌ » الْمَذْكُورَةُ مِنْ قَبْلُ ، وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَلِرَأْيِ

(١) « لِعِلْمِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَعِلْمٌ مُضَافٌ وَ « عِرْفَانَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَظَنَّ » مَعْطُوفٌ عَلَى عِلْمٍ ، وَظَنَّ مُضَافٌ وَ « تِهْمَةً » مُضَافٌ إِلَيْهِ « تَعْدِيَةً » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « لِوَاحِدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَعْدِيَةٍ « مُدْتَزِمَةٍ » نَعْتٌ لِتَعْدِيَةٍ .

(٢) « لِرَأْيِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْتُمْ ، وَرَأَى الْمَقْصُودُ لَفْظُهُ مُضَافٌ وَ « الرُّؤْيَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَنْتُمْ » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ خَيْرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ لِعِلْمٍ « لِعِلْمَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْتُمَا « طَالِبَ » حَالٌ مِنْ عِلْمٍ ، وَطَالِبٌ مُضَافٌ وَ « مَفْعُولَيْنِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مِنْ قَبْلِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْتُمَا « أَنْتُمَا » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ خَيْرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَنْتُمَا وَفَاعِلُهُ وَمُتَعَلِّقَاتُهُ لِأَجْلِ مَا صَلَتْ الْمَوْصُولُ : أَيْ أَنْتَ لِرَأْيِ الرُّؤْيَا مَا أَنْتَسِبَ لِعِلْمٍ حَالٌ كَوْنُهُ طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ .

(٣) « حُمِيَّةٌ » هِيَ بَعْضُ الْحَاءِ وَسُكُونُ اللَّامِ أَوْ ضَمُّهَا - نِسْبَةٌ إِلَى الْحَمِّ - بِوِزَانِ قَفْلٍ أَوْ عَقْقٍ - وَهُوَ مُصَدَّرٌ حَلْمٌ يَحْلِمُ ، مِثْلُ قَتْلِ يَقْتُلُ - إِذَا رَأَى فِي مَنَامِهِ شَيْئًا .

الرؤيا أنتم ، أى أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم التعدية إلى اثنين ؛ فعبّر عن الحلية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلية ، فالشهور كونها مصدراً لها (١) .

ومثال استعمال « رأى » الحلية متعدية إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْراً) ؛ فإلياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :
 ١٣١ — أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقَ ، وَعَمَّازٌ ، وَآوِنَةٌ أَنَا لَا
 أَرَاهُمْ رُفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالًا
 إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِرُزْدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يَدْرِكْ بِلَا لَه
 فالهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رِفْقَتِي » هو المفعول الثانى .

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا سالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : رأيت رؤية ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يميزون خلافه ، وبعضهم يميز أن تقول : رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسرّه ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُوَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَا بَلَه

ويروى : وبشر نفساً كان قبل يلومها .

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكتهم أن يدعوا كثرة ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الجلية .

١٣١ — هذه الايات لعمر بن أحر الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبيكهم ،

وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا اِحْتِيَالَا
 كَأَنَّهُمَا سَعِينَا مُسْتَفِيثٌ يُرْجَى طَالِمَا بِهِمَا تِقَالَا
 وَهَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ اِنْسِلَالَا =

= عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِينَ شَتَّى قَدَّ عَنِّي طِلَابَهُمَا وَطَالَا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضِيحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيويه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا ، من قولهم « ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء ، سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزى قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر ، على حين ، متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حين ، وهي « ضعف أو انشق » أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا ، أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخزالا ، كناية عن الظهور ، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء ، آل ، هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة ، جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتي ، بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق ولورده بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش ، مبتدأ ، وجمله « يثورفتي ، في محل رفع خبر المبتدأ « وعمار ، وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش ، . وقد رخم « أثال ، في غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتب بتخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمه ظاهرة على الحرف المحذوف للتخيم « أراهم ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتي ، رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتي ، حيث أعمل « أرى » في مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثاني قوله « رفقتي ، ورأى بمعنى حلم : أى رأى في منامه ، وقد أجمريت مجرى « علم ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحواس الباطن ؛ فلهذا أجمريت مجراها ،

وَلَا تُجِزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢ — بَأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَابِيَّةٍ سَنَّةٍ تَرَى جُهْمٌ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ ؟

أى : « وَتَحْسَبُ جُهْمٌ عَارًا عَلَيَّ » فحذف المفعولين — وهما : « جُهْمٌ » ، و « عَارًا عَلَيَّ » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) « ولا ، ناهية وتجز ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، هنا ، ظرف مكان متعلق بتجز ، بلا دليل ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و دليل ، مضاف إليه ، سقوط ، مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و مفعولين ، مضاف إليه ، أو مفعول ، معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للسكريت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
وَلَمْ يُبْلِهْنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَّرَبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبٌ

اللغة : ترى جهم ، رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكاف « عارًا ، العار : كل خلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ؛ وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفي لامية السؤال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٢٣ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِثِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ

أى : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِيمًا » فـ « غَيْرُهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِيمًا » هو المفعول الثانى .

= تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : غيرته بكذا ، ولكنه قليل (وانظر شرح
الجماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) و تحسب ، أى تظن ، من الحساب .

الإعراب : « بآى ، جار ومجرور متعلق بقوله « ترى ، الآتى ، وأى مضاف
و « كتاب ، مضاف إليه « أم ، عاطفة « بآية ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور
الأول ، وآية مضاف ، و « سنة ، مضاف إليه « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت « حبههم ، حب : مفعول أول ل ترى ، وحب مضاف وهم :
مضاف إليه « عارآ ، مفعول ثان ل ترى ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ،
ويجوز على الأول جعله حالا « على ، جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له
« وتحسب ، الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبههم
عارآ على . »

الشاهد فيه : قوله « وتحسب ، حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما
كما أروضناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٢٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِّ ؟

اللغة : « غادر ، ترك « متردم ، بزنة اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يميز : لا فيهما ، ولا في أحدهما ؛ فلا تقول :
« ظننت » ، ولا « ظننت زيدا » ، ولا « ظننت قائماً » ، ولا « ظننت زيدا قائماً » .

(ع)
دم يدبر الـ

وَكَتَطَّنُ أَجْمَلُ « تَقُولُ » إِنْ وُلِيَ ^(د) أُسْتَفْتَهَا بِهِ ^(هـ) ، وَأَمْ يَنْفَصِلُ ^(٤) ^(١)

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفي ترجمه بينك وبين نفسك ، يربدهل ابني الشعراء معنى لإلا سبقوك إليه ١٢ وهل يتبياً لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي . وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندي بمنزلة المحب المكرم ؛ فلا تظني غير ذلك حاصلًا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظني » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظني ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثاني محذوف « مني » جار ومجرور متعلق بقوله « نزلت » بمنزلة ، جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظني غيره » ، حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافاً لابن ملكون .

(١) « دكتظن » جار ومجرور متعلق باجعل الآتي « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولي » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بَغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ ،
وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ (١)

القولُ شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جُمْلَةٌ أَنْ تُحْكِي ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » ،
و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إجرأؤه مُجْرَى الظان ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنَّ » .

والشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظان إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ، وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أجعل تقول » فإن « تقول » مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوqاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إن ولي مستفهماً به » ؛

= تقول « مستفهماً ، مفعول به لولي د به ، جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم ؛ لأنه اسم مفعول د ولم ينفصل ، الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال

(١) د بغير ، جار ومجرور متعلق بينفصل في اليت السابق . وغير مضاف و د ظرف ، مضاف إليه د أو ، عاطفة د كظرف ، الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة د عمل ، معطوف على غير د وإن ، شرطية د ببعض ، جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي : وبعض مضاف ، و د ذى ، مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل د يحتمل ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهامِ والفعلِ — بنير ظرف ، ولا مجرور ، ولا مفعول الفعل ، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بنير ظرف — إلى آخره » .

فثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك : « ^{استنزه} أ تقولُ عمراً منطلقاً » ؛ فعمراً : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله : ^{وهو المضاف}

١٣٤ — متى تقولُ القلصَ الرواسِماَ يَحْمِلُنَ أم قاسِمَ وقاسِماَ

١٣٤ — البيت لمُدبة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْعُلَامَ الْخَازِمَاَ نَزَجِي الْمَطِيَّ ضَمْرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَلِ الرَّوَاسِمَاَ وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلص » بزنة كتب وسرد - جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحمله إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قرناه لك =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ،
نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وجازَ رَفْعُهُمَا على الحِكَايةِ ، نحو : « أَتَقُولُ
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » (١)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ ، وهو مذهب سَلِيمٍ ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ
مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ،
وَجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »

== الإعراب « أجهالا ، الهمة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى
المفعول الأول « تقول ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى ،
مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لوى » مضاف إليه « لعمر ، اللام لام الابتداء ،
عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أليك ، مضاف إليه ،
وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا ، معطوف
على قوله « جهالا ،

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لوى ، حيث أعمل « تقول » عمل « تظن ،
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا ، والثاني قوله « بنى لوى ، مع أنه فصل بين أداة
الاستفهام - وهى الهمة - والفعل . بفواصل - وهو قوله « جهالا ، - وهذا الفصل لا يمنع
الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى ، فعل ماض مبنى للمجهول « القول ، نائب فاعل لأجرى « كظن ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من القول « مطلقا ، حال ثان من القول « عند ، ظرف
متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم ، مضاف إليه « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف « قل ،
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا ، مفعول أول لقل « مشفقاً ،
مفعول ثان .

ف « هذا » مفعولٌ أولٌ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :
 مفعول أول مفعول ثان
 ١٢٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا
 حاله
 ف « هذا » : مفعول أول لقات ، و « إسرائينا » : مفعول ثان .

* * *

١٢٦ - البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل ، أى هو ما مسح من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه « العرب ، هكذا :
 وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفظن - بوزان علم يعلم .
 فطنة - بكسر فسكون - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفظن بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر - « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ؛ وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « وكنت ، الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسم « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال « هذا ، ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقات ، بمعنى ظنت « لعمر ، اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يميني ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثاني « إسرائينا » مفعول ثان لقات .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن » ، والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة - وهو « ذا » ، من « هذا » =

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً . وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ، و«إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خيراً ، وتقدير الكلام «هذا مسموح إسرائيلينا» لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرّه بالفتحة نيابة عن السكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ، وقد قرىء في قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة : وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً من هذه لغتهم .

بقي شيء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائيلينا» مضافاً إلى الخبر المحذوف ، وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا مسموح بني إسرائيلين ، وذلك لأن الرجل كان في يده ضرب ؛ فلما رآته امرأته - أو لما رآه أهل السوق - نطقوا بهذه العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا يؤيد صحة تخرج ابن عصفور ، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرج عليه ضعيفاً .

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ ، وَرَأَى » ، وأنهما بالهمزة يتعدَّيانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدَّيانِ إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا ، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت عليهما همزة النقلِ زادتَهما مفعولًا ثالثًا ، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا » و « أَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلًا مفعولًا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديًا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا إلى اثنين ، نحو : « لبسَ زيدٌ جبَّةً » فتقول : « ألبستُ زيدًا جبَّةً » وسيأتي الكلام عليه ، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة ، كما تقدم في « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة ، جار ومجرور متعلق بـ « رأى » مفعول به مقدم لـ « عدوا » و « علما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة في محل جر بإضافته إذا إليها ، وهي فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوها إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُوْنِيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا^(١)

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثَبَتَ لمفعولَى « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل . ومثالُ ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أضلُّهما المبتدأ والخبرُ — وهما « عمرو قائمٌ » — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمْرُوْ أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قولهم : « الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا اللهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » فـ « لنا » : مفعولٌ أول ، و « الْبَرَكَةُ » : مبتدأ ، و « مع الْأَكْبَرِ » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : « أَعْلَمْنَا اللهُ الْبَرَكَةَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فنقول : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُوْ قَائِمٌ » .

ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمتُ أحداً عَمْرًا قَائِمًا ؟ فنقول : أعلمتُ زَيْدًا . ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمتُ زَيْدًا عَمْرًا » أى : قائمًا ، أو « أعلمتُ زَيْدًا قَائِمًا » أى : عَمْرًا قَائِمًا .

وَإِنْ تَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْسِينِ بِهِ تَوْصَلًا^(٢)

(١) « وما ، اسم موصول مبتدأ ، لمفعولى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولكى مضاف و « علمت ، قصد لفظه : مضاف إليه ، مطلقاً ، حال من الضمير المستتر فى الصلة ، للثان ، جار ومجرور متعلق بحقق الآتى ، والثالث ، معطوف على الثانى « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « حقيقاً ، حقيق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقيق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن ، شرطية « تعدياً ، فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَنِّي كَسَا
فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو انْتِسَاءٍ^(١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النقلِ تعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصرَ ، نحو : « رأى زيد عمرًا » و « علمَ » بمعنى عرّفَ نحو : « علمَ زيدُ الحقَّ » — فإنهما يتعدّيانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أريتُ زيداً عمرًا » و « أعلمتُ زيداً الحقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَي « كَسَا » و « أعطى » نحو : « كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً » و « أعطيتُ زيداً درهماً » :

= « لواحد ، جار ومجرور متعلق بقوله تعدّياً ، بالهمز ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّياً أيضاً ، ولا مضاف و « همز ، مضاف إليه « فلاثين ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلًا الآتي به ، جار ومجرور متعلق بتوصلًا أيضاً ، توصلًا ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلًا فعلاً ماضياً مبنياً للعلوم ، والالف ضمير الاثنتين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان ، مبتدأ ، منهما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي « كثنائي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني ، مضاف إليه ، واثني مضاف ، و « كسا ، قصد لفظه : مضاف إليه « فهو ، مبتدأ به ، جار ومجرور متعلق ب« انتسأ الآتي » في كل ، جار ومجرور متعلق ب« انتسأ أيضاً ، وكل مضاف و « حكم ، مضاف إليه « ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « انتسأ ، مضاف إليه ، وأصله بمدود فقصره للضرورة ، والانتسأ : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول [« زيدٌ درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يبدل على ذلك دليل ؛ فنثالُ حذفهما : أَعْلَمْتُ ، وَأَعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ومثالُ حذف الثاني وإبقاء الأول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : (وَاسْأَلْ يُعْطِكَ رَبُّكَ قَتْرَضَى) ومثالُ حذفِ الأول وإبقاء الثاني نحو : « أَعْلَمْتُ الْحَقَّ ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا » ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثاني منهما — إلى آخر البيت ^(١) » .

* * *

وَكَارَى السَّابِقِ نَبَأًا ، أَخْبَرَ حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرًا ^(٢)

(١) عبارة الناظم - وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا ، - عامة . ولم يتعرض الشارح - رحمه الله - في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فنشأن مفعولها الثاني كنشأن المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق ،

نعت لأرى « نبأ ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبا ، هذه الثلاثة =

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر :
« أَعْلَمَ ، وَأَرَى » وذكر في هذا البيت الحسنة الباقية ، وهي : « نَبَأَ ، كَقَوْلِكَ :
« نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » ومنه قوله :

١٣٧ — نَبَيْتُ زُرْعَةً — وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاءِ —

يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

== معطوفات على نَبَأَ بحرف عطف مقدر ، كذلك ، الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة
مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، خبرا ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبياني . من كلمة له يهجو فيها زُرْعَةَ بن عمرو بن
خويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زُرْعَةَ على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه
على محادة بني أسد وترك مخالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر . فتركه
زُرْعَةَ ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زُرْعَةَ يتوعدده . فقال أبياتاً يهجو فيها . وهذا البيت
الشاهد أولها .

اللغة : « نَبَيْتُ ، أَخْبَرْتُ ، وَالنَّبَأُ كَالخَبْرِ وَزَنًا وَمَعْنَى . وَيُقَالُ : النَّبَأُ أَخْصَنُ مِنَ الْخَبْرِ ؛
لأنَّ النَّبَأَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى كُلِّ مَا لَهُ شَأْنٌ وَخَطَرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ » وَالسَّفَاهَةُ كَأَسْمَاءِ ، السَّفَاهَةُ :
الطَّيْشُ وَخَفَةُ الْأَحْلَامِ ، وَأَرَادَ أَنْ السَّفَاهَةَ فِي مَعْنَاهَا قَبِيحَةٌ كَمَا أَنَّ اسْمَهَا قَبِيحٌ . « غَرَائِبِ
الْأَشْعَارِ ، الْغَرَائِبُ : جَمْعُ غَرِيْبَةٍ ، وَأَرَادَ بِهَا مَا لَا يَعُودُ مِثْلَهُ ، وَيُرْوَى مَكَانَهُ « أَوْلَادِ
الْأَشْعَارِ ، وَالْأَوْلَادِ : جَمْعُ آبَةٍ ، وَأَصْلُهَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « أَبَدْتُ الْوَحُوشَ » ، إِذَا
نَفَرْتُ وَلَمْ تَأْنَسْ .

الإعراب : « نَبَيْتُ » نَبِيءٌ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَالتَّاءُ الَّتِي لِلْمَتَكَلِّمِ نَائِبَةٌ فَاعِلٌ ،
وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ذُرْعَةَ ، مَفْعُولُ ثَانٍ « وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاءِ ، الْوَارِوَاوُ الْحَالُ ، وَمَا
بَعْدَهُ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ « يَهْدِي » ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى ذُرْعَةَ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَهْدِي وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ ثَالِثٍ
لنَبِيءٍ « إِلَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَهْدِي « غَرَائِبِ » مَفْعُولٌ بِهِ لِيَهْدِي ، وَغَرَائِبِ مُضَافٌ
وَ « الْأَشْعَارِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

و « أَخْبِرْ » كقولك : « أَخْبِرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا ،

وَعَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِنِي ! ؟

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة . . . يهدى ، حيث أعمل ، نبأ ، في مفاعيل ثلاثة . أحدهما النائب عن الفاعل وهو التاء . والثاني قوله « زرعة » ، والثالث جملة « يهدى » ، مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب . وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة . ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْمًا — أَنْ تَعُودِنَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِيي فَالِكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْتَمِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا » بزنة كسف — هو الذي لازمه مرض العشق . وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى « وغاب بعلك » بمل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن المنية » ، والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت ، وقوله « أن تعوديني » ، العيادة : زيارة المريض خاصة . ولا تقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتني » ، أخبر : فعل ماض مبنى للجهول . والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثانٍ لأخبر « دنفا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهي — عند أبي العباس المبرد — على تقدير « قد » ، أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للمطف ، والجملة في محل جر بالمطف على جملة « أخبرتني دنفا » =

وَ حَدَّثَ « كَقَوْلِكَ « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٣٩ - أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُدِّ

تُمُّوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتني دنفا فما عليك ، أن تعوديني ، في تأويل مصدر مجرور بنى محذوفة ، والتقدير : في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله « أخبرتني دنفا ، حيث أعمل « أخبر ، في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا ، .

١٣٩ - البيت للحارث بن حلزة اليشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

أَذْنَنَّا بَيْنَهَا أَشْمَاءَ رَبِّ نَاوِيْمَلِّ مِنْهُ النَّوَاءَ

اللغة : « منعم ما تسألون ، معناه : إن منعم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإيحاء والمساواة فلاى شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فن حدثتموه له علينا الولاء ، يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر ، وأتمتمون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء ، بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « العلاء ، بالعين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعم ، فعل وفاعل « ما ، اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون ، جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعاث محذوف ، أى تسألونه « فن ، اسم استفهام مبتدأ « حدثتموه ، حدث : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « له ، علينا ، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث .

الشاهد : قوله « حدثتموه . . . له علينا الولاء ، حيث أعمل « حدث ، في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء ، كما أوضحناه في الإعراب .

و « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :
 ١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 و « خَيْرٌ » كقولك : « خَيْرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخَيْرْتُ سَوْدَاءَ الْقَعِيمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْصَرَ أَعُودُ مَا

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ،
 وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مَعْنُ

اللغة : « معن » ، هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — إذا أوره العناء والمشقة
 و « لم أبله » ، تقول : بليت أبلوه ، إذا اخترته ، ويروى في مكانه « ولم آتمه » ، ويذكر الرواة
 أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .
 الإعراب : « وأنبتت » ، أنبئ : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب
 فاعل وهو المفعول الأول ، قيسا ، مفعول ثان « ولم أبله » ، الواو الواو الحال ، وما بعده جملة
 من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال
 « كما » ، السكاف جارة ، وما : محتمل أن تكون موصولة بمرورة المحل بالسكاف ، وأن
 تكون مصدرية ، وعلى الأول جملة « زعموا » ، لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما »
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، أى كزعمهم « خير » ، مفعول ثالث لأنبتت ،
 وخير مضاف و « أهل » ، مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » ، مضاف إليه مجرور
 بالكسرة ، وسكن لاجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبتت قيسا . . » ، خير أهل اليمن ، حيث أعمل أنبا في مفاعيل
 ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير
 أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من
 بني عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجذب به أيضاً ، فخرج إلى مصر في ميرة ، =

== فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أبياتاً أولها بيت
الشاهد ، وبعده قوله :

فِيآلَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَعَيَّرَ بَمَدَنَا مَلَا حُهُ عَيْنِي أَمْ يَحْيِي وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابُهَا بِنَدِّ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَافُهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟
(وانظر شرح التبريري على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ،
ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبتت سوداء الغميم » ويروى
أيضاً « ونبتت سوداء القلوب » ، فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن
الدمينة في قوله في محبته واسمها أميمة :

قَفِي يَا أَمِيمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لِبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد
أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لانه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب
قلبا ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل
وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب »
مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث خبر « فأقبلت » فاعل وفاعل « من أهل » الجار
والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » أعود : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وها : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال
من التاء في « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » في ثلاثة
مناعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء الغميم » ، والثالث
قوله « مريضة » ، كما اوضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة ==

وإِنَّمَا قَالَ الْمَصْنَفُ : « وَكَأْرَى السَّابِقِ » لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ « أَرَى » تَارَةً تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ، وَتَارَةً تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ أَوْلَا [أَرَى] الْمُتَعَدِّيَةَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ؛ فَتَبَيَّنَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ مِثْلُ « أَرَى » السَّابِقَةَ ، وَهِيَ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ، لَا مِثْلُ « أَرَى » الْمُتَأَخَّرَةِ ، وَهِيَ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى اثْنَيْنِ .

* * *

= لَوَجَدْتَ الْأَفْعَالَ فِيهَا كُلَّهَا مَبْنِيَةً لِلْجُهُولِ ، وَقَدْ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ بَعْدَ نَائِبِ الْفَاعِلِ وَبَعْضُهَا تَجِدُ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ وَالْمَفْعُولَ الثَّلَاثَ فِيهِ مَفْرَدَيْنِ ، وَبَعْضُهَا تَجِدُ فِيهِ الْمَفْعُولَ الثَّلَاثَ جُمْلَةً كَبَيْتِ الْحَارِثِ بْنِ حُلْزَةَ (رَقْمٌ ١٣٩) وَشَأْنُ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ مِنَ الشُّوَاهِدِ كَشَأْنِ مَا ذَكَرْهُ مِنْهَا ، حَتَّى قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ : « وَلَمْ يَسْمَعْ تَعْدِيَهَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ، صَرْحًا ، ٥١ . »

الْفَاعِلُ

لا تدس إذا شرط مع الفعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهَهُ » « نِعْمَ الْفَتَى » (١)
 لما فَرَّغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعل التام
 من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبه — وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي
 يلي هذا الباب .

أوشبه لنفس

فأمَّا الفاعل فهو : الاسمُ ، المسند إليه فعلٌ ، على طريقة فعلٍ ، أو شبههُ ، وحكمه
 الرفعُ (٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل به ، نحو :
 « بَعِجْنِي أَنْ تَقُومَ » أي : قِيَامُكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذي ، اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعي ، جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، أتى زيد ، فعل وفاعل ، ومرفوعي مضاف ،
 وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه ، منيراً ، حال ، وهو اسم
 فاعل « وجهه ، وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى ،
 فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
 خرق الثوب المسار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأختل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ
 وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيَبْطِنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
 إِلَى الشَّرْمِيِّ مِنْ وَادِي الْمَتَسِّ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا
 وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحُلِيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا وَالْأَفْعَمَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا
 وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقَمًا لِمُسُومٍ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَمَانَ وَبَوْمٌ =

نُفِرَجَ بِـ « المَسْنَدُ إِلَيْهِ فَعْلٌ » مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ أَخُوكَ »
 أَوْ جُمْلَةٌ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » أَوْ « زَيْدٌ قَامَ » أَوْ مَا هُوَ فِي قُوَّةِ الْجُمْلَةِ ، نَحْوُ :
 « زَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامَةٌ » أَوْ « زَيْدٌ قَائِمٌ » أَيْ : هُوَ .
 وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا « عَلَى طَرِيقَةِ فَعَلٍ » مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ فَعْلٌ عَلَى طَرِيقَةِ فُعِلَ ، وَهُوَ
 النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ » .

= وَسَيُشِيرُ الشَّارِحُ فِي مَطْلَعِ بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَتَتَعَرَّضُ هُنَاكَ لِلْكَلامِ عَلَيْهَا
 مَرَّةً أُخْرَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ،
 وَالْمَيْسِجُ لِذَلِكَ كُلِّهِ اعْتِمَادُهُمْ عَلَى انْفِهَامِ الْمَعْنَى ، وَهُمْ لَا يَجْمَعُونَ ذَلِكَ قِيَاسًا ، وَلَا يَطْرُدُونَهُ
 فِي كَلَامِهِمْ ، وَلَا يَسْتَيْسِحُونَهُ فِي حَالِ السَّعَةِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْقَوْلِ .
 وَقَدْ يَجْرُ لَفْظُ الْفَاعِلِ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
 النَّاسَ) أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مِنْ قِبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ
 الْوَضْوَاءُ » .

وَقَدْ يَجْرُ الْفَاعِلُ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ ، وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ :
 الْأَوَّلُ وَاجِبٌ ، وَذَلِكَ فِي أَفْعَلِ الَّذِي عَلَى صُورَةِ فَعْلِ الْأَمْرِ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ
 تَعَالَى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ) وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنَ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
 الثَّانِي كَثِيرٌ غَالِبٌ ، وَهُوَ فِي فَاعِلٍ كُنِيَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (كُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا) وَمِنْ الْقَلِيلِ
 فِي فَاعِلٍ كُنِيَ تَجْرَدَهُ مِنَ الْبَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِ سَحِيمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ :

عُمْبَرَةٌ وَدَّعْ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيَا كُنِيَ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
 فَقَدْ جَاءَ بِفَاعِلٍ كُنِيَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ « الشَّيْبُ » ، غَيْرَ مَجْرُودٍ بِالْبَاءِ .

وَالثَّالِثُ شَاذٌ ، وَذَلِكَ فِيمَا عَدَا أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ وَفَاعِلٍ كُنِيَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
 فَالْبَاءُ فِي « بِنَاءٍ زَائِدَةٍ » ، وَمَا : مَوْصُولُ اسْمِي فَاعِلٍ يَأْتِي ، وَهَذَا بَعْضُ تَخْرِيجَاتِ هَذَا الْبَيْتِ .
 وَقَدْ يَجْرُ الْفَاعِلُ بَيْنَ الزَّائِدَةِ إِذَا كُنَّ نَكْرَةً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبِيهِه ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
 (مَا جَاءَ نَا مِنْ بَشِيرٍ) وَالْفَاعِلُ حَيْثُ نَزَّ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الرَّاجِعِ ، فَاحْضَنْظْ ذَلِكَ كُلَّهُ ،

(١٧) والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أقامُ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » وَالصُّدْرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ صَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيَّأَتِ الْعَقِيْقُ » والظرفُ والجارُ والمجرورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَةٌ » وَأفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فَأَبُوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كرفوعى أتى - إلخ » .

الظاهر
↑

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبهه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثاليين : أحدهما مرفوع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أتى زيد » والثاني مرفوع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نَعِمَ الْقَتَى » ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « منيراً وَجْهَهُ » .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَتَرَ (١)

(١) « وبعده ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعده مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه » فاعل ، مبتدأ مؤخر « فإن ، شرطية « ظهر ، فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب ، مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر ضمير ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذى ذكره =

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدَانُ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامَاهُ، وَقَامَ زَيْدٌ» وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «الزَّيْدَانُ قَامَ»، وَلَا «زَيْدٌ غَلَامَاهُ قَائِمٌ»، وَلَا «زَيْدٌ قَامَ» عَلَى أَنْ يَكُونَ «زَيْدٌ» فَاعِلاً مُقَدِّمًا، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ، وَالتَّقْدِيرُ «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلَاهُ^(١).

== الشارح بقوله: «حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — لِمَخِّ» وَثَانِي الْحَكَمِينَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: «وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ — لِمَخِّ، إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَشِبْهُهُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَرْفُوعٍ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودًا، بَلْ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ سَنَذَكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ (اقْرَأُ الْهَامِشَةَ ١ ص ٧٨)».

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباد:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيداً

في رواية من روى «مشيها» مرفوعاً، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله — وهو وثيداً الآتي — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووثيداً: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فسكاً لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ =

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو :
 « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »
 وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتي
 بِالْفِ وَوَاوٍ فِي الْفِعْلِ ، وَيَكُونَانِ هَا الْفَاعِلَيْنِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَبَعْدَ
 فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فَإِنْ ظَهَرَ — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ (١) ،
 فَإِنْ ظَهَرَ فَلَا إِضْمَارَ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَهُوَ ضَمِيرٌ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ
 قَامَ » أَي : هُوَ .

== ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم
 يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز
 إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة
 وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير
 المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ،
 إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « و زيداً » حال من فاعل
 فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في عمل رفع
 خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا
 العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

= * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ * =

(الثاني) الفعل المبني للجھول ، في نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفي نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبَتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْأَدْبُ

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ «فَازَ الشَّهَدَا» (١)
وَقَدْ يُقَالُ: سَمِدًا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ (٢)

مَذْهَبُ جَهْوَرِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنِي ، أَوْ مَجْمُوعٍ - وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلْمَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى مَفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثالث) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلَّهِ دَرٌّ أَوْ شَرُّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفِيلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكشوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثير ما ، بناء على ما ذهب

إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتهك » مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة

« أسندا » أسند : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى الفعل ، والآلف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة

« إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلقن بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز

الشهداء » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور

المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقييد يقال ، فعل مضارع مبني للجهول « سعدنا وسعدوا »

قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ

« للظاهر » بعد ، متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في

محل نصب حال .

ولا « قاموا الزيدون » ، ولا « قمن المندات » فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تَدُلُّ على ثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدّم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرّة — أعني الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّار في شرح الكتابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامةٍ تدلُّ على الثنية أو الجمع ^(١) ؛ فنقول : « قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن المندات » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على الثنية والجمع ، كما كانت التاء في « قامت هندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب ^(٢) ، والاسمُ الذي بعد المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإنيان بعلامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة الثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة الثنية والجمع لغة بلجاعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشومة — وأما لحاق تاء التأنيث فلعغة جميع العرب .

الثاني : أن لحاق علامة الثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

== ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فهما احتمال المفرد .

١٤٢ - البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلُ الشَّامَ غَارَةٌ شَفَوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُتَقِيمٌ
اللغة : « المارقين ، الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية » (مبعد) أراد به الأجنبي و « حميم ، الصديق الذى يهتم لأمر صديقه » (أسلأه) ، خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب ، قتال ، مفعول به لتولى ، و « المارقين ، مضاف إليه » (بنفسه) جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد ، الوار للحال ، قد : حرف تحقيق » (أسلأه) ، أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لاسلم « مبعد ، فاعل أسلم و « حميم ، الوار حرف عطف حميم : معطوف على مبعد .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونِي فِي أُشْتِرَاءِ النَّخِيَةِ لِ أَهْلِي ؛ فَكَلَّمُهُمْ يَعْدِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلباه مبعده وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلبه مبعده وحميم » . وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحِيَ الْبَائِعِ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونني » ، تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولاً — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعدل » ، العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » ، تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله : الإعراب : « يلومونني » ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليلاوم « في اشتراءه » ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلي » ، أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعدل » ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقعة مبتدأ ، والجملة من يعدل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونني . . . أهلي » ، حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنومة .

وبذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَّ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَابِ

ومثله قول « دميم » ، وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَانِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحاب ، في الأول ، و « رايات الصباح ، في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألفيتا ، مع كونه مسنداً إلى المثني الذي هو قوله « عيناك ، وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله « كانا ، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير ، ومثله قول الآخر :

نَسِيًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وعمل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس ، وهذا - مع ما أشدناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ - البيت لابن عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : « الغواني ، جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجهاها عن الزينة « لاح ،

ظهر « النواضر ، الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين ، رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على

جماعه الإناث « الغواني ، فاعل رأى « الشيب ، مفعول به لرأى « لاح ، فعل ماض ،

وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضي ، الباء حرف جر ،

وعارضي : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلقان بلاح ، وعارضي مضاف ، وباء

ف « مُبْعَدٌ وَحِيمٌ » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف في « أسلمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حرفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغواني » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعد مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه « فأعرض ، قعل وفاعل د عني ، بالحدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواضر ، صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني ، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواني » كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَادَّرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عَرِيقَ الشَّوْرِ لَا بُدَّ مُدْرِكِ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَكَوَأَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله « نصروك » مع أن هذا

الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ماجاء في حديث وائل بن حجر « ووقفنا ركبتاه قبل أن تقما كفاه ، وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور ، وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، وسفتكم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ، كما سيقول الشارح .

قليلًا إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلتَ الظاهرَ مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلةُ هي التي يعبّر عنها النحويون بلغة : « أكلوني البراغيثُ » ، ويُعبّرُ عنها المصنف في كتبه بلغة « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) ، ف « البراغيث » فاعل « أكلوني » و « ملائكة »

فاعل « يتعاقبون » هكذا زعم المصنف .
 احطام (عامل) الرفع لا يستغنى عنه (١) تأخره عنه رافع (٢) مجرد لفظ
 حذف الفعل - (٣) تأخره عنه رافع (٤) التأنيث الكائن (٥) الاتصال
 * * * بالفعل .

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أُضْمِرَ

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه في الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد شارح يقول في آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف ، يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) ويرفع ، فعل مضارع ، الفاعل ، مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمر » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كمثل » ، الكاف زائدة ، =

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل جاز حذفُهُ ، وإبقائه فاعله ، كما إذا قيل لك : « مَنْ قرأ؟ »

فتقول : « زيدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحذفُ الفعلُ وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)

فـ [« أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنْ اسْتَجَارَكَ »] أَحَدٌ

اسْتَجَارَكَ] ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إِنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ

بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك في « إِذَا » قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

فـ « السماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » وهذا

مذهبُ جمهورِ النحويين ^(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن

شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر مبتدأ محذوف « زيد » ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « في جواب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » ، اسم استفهام مبتدأ « قرأ » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذي قرره الشارح .

والمذهب الثاني : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس في الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

وَتَاءِ تَأْنِيثِ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَمَا « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى » (١)

== فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام مظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلًا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلاً بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلهمذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ويرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ما قدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧ الآتي :

(١) « وتاء ، مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث ، مضاف إليه « تلي ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الماضي ، مفعول به لتلي « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي ، وخبره محذوف « لآني ، جار ومجرور متعلق بخبر « كان ، المحذوف ، أي إذا كان مسنداً لآني « كآبت هند الأذى ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أي وذلك كان كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤنَّثٍ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون
الفاعل مؤنثاً ، ولا فرق في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ،
وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، لكن لها حالتان : حالةٌ لزومٍ ، وحالةٌ جَوَازٍ ، وسيأتي
السكلام على ذلك .

وَإِنَّمَا تَلْزِمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ (١)

تلزم تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين :

أحدهما : أن يُسندَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق في ذلك بين
المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ » ،
ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤتَ بالتاء ، نحو :
« هِنْدٌ مَأْقَامٌ إِلَّا هِيَ » .

الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقياً التانيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ »
وهو المراد بقوله : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ » وأصلُ حِرِّ حِرْحٌ ، فحذفت
لامُ الكلمة .

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَلْزِمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ؛ فَلَا تَلْزِمُ فِي الْمَوْثِ

(١) « وإِنَّمَا ، حرف دال على الحصر ، تلزم ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود على تاء التانيث ، فعل ، مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ،
و « مضمر ، مضاف إليه ، متصل ، تمت لمضمر « أَوْ مُفْهِمٍ ، مطلق على مضمر ،
وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات ، مفعول به لفهم ، وذات مضاف ،
و « حر ، مضاف إليه .

المجازي الظاهر ؛ فتقول : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله .

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّاءِ ، فِي نَحْوِ « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ »^(١) ، إِذَا فَصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ « إِلا » جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجودُ الإثباتُ ؛ فتقول : « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ » والأجودُ « أَتَتْ » وتقول : « قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ » والأجودُ « قَامَتْ » .

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلِ بِإِلَّا فَضْلًا ، كـ « مَا زَكَ إِلاَّ فِتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ »^(٢) ، وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ بـ « إِلا » لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ، فتقول : « مَا قَامَ إِلاَّ هِنْدٌ ، وَمَا طَلَعَ إِلاَّ الشَّمْسُ » ولا يجوز

(١) « وقد » حرف تقييد ، فعل مضارع « الفصل » ، فاعل يبيح « ترك » مفعول به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق يبيح ، « أتى » فعل ماض « القاضي » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، و « بنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بحذف حال من الضمير المستتر في « فضلا » ، و « مضاف ، و « فصل » مضاف إليه ، « إلا » جار ومجرور متعلق بفصل « فضلا » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، و « ابن مضاف ، و « العلاء » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ » ، وقد جاء في الشعر كقوله :

— ١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ *

١٤٥ — هذا مجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عتبة - وصدره :

* طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمْنَزِ لَتِي مَيَّ ، سَلَامٌ عَلَيَّ كَمَا ! هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَصِّينَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالِدِيَّارُ الْبَلَاقِعُ؟

اللغة : «النحر» - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد ، والاجراز ، جمع : جرز - برنة سبب أو عنق - وهي الارض اليابسة لا نبات فيها ، وغروضا ، جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرجل بمنزلة الحزام للسر ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » ، جمع جرشع - برنة قنفذ - وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالسكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق ، والسير في الارض الصلبة ، حتى دق ما تحته غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولها استحاثا لها على السير بدفعها ونخسها ، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهي مما يشق السير فيه ،

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحر » فاعل « والاجراز » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبني على السكون في محل نصب مفعول به ل« طوى » في غروضا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « فا » نافية « بقيت » بتي : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء ملاحظة « الضلوع » ، فاعل بقيت « الجراشع » ، صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « فا بقيت إلا الضلوع » ، حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحذف مُفَضَّلٌ عَلَى الإِثْبَاتِ » يُشِيرُ بِأَنَّ الإِثْبَاتِ — أَيْضًا — جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (١) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَثْرِ وَالنَّظْمِ ، وَأَنَّ الإِثْبَاتِ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ؛ فَصَحِيحٌ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الحذفَ أَكْثَرَ مِنَ الإِثْبَاتِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الإِثْبَاتِ قَلِيلٌ جَدًّا .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَافِصْلٍ ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَع (٢)

= لِأَنَّ فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإيلا ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز في غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرَّتْ مِنْ رَبِيَّةٍ وَذَمٌّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التانيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإيلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إيلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرني إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرني أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف ، مبتدأ ، وجمله قد يأتي ، وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ ، بلا فصل ، جار ومجرور متعلق بيأتي ، ومع ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتي ، ومع مضاف ، و ضمير ، مضاف إليه ، و ضمير مضاف و ذى ، بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و المجاز ، مضاف إليه في شعر ، جار ومجرور متعلق بوقع الآتي ، وقع ، فعل ماض ، ونقطة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فضلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فَلَانَةٌ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يحىء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التانيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب في كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري .

اللغة : « المزنة ، السحابة المثقلة بالماء ، الودق ، المطر ، وفي القرآن الكريم (قمرى الودق يخرج من خلاله) ، أبقل ، أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا ، نافية تعمل عمل ليس ، مزنة ، اسمها ، وجملة « ودقت ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبر لا ، ودقها ، ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه ، ولا ، الواو عاطفة جملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، أرض ، اسم لا ، وجملة « أبقل ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها ، إبقالها ، إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل ، حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل ، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى « أرض ، وهي مؤنثة مجازية التانيث . ويروى :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها ، إلى التاء في « أبقلت ، وحينئذ لا شاهد فيه . ومثل هذا البيت — في الاستشهاد به — قول الأعمى ميمون بن ميس :

فَإِنَّا تَرَبَّيْنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَايِثَ أَوْدَى بِهَا =

والتاء مع جمع - سوى السالِمِ مِنْ
 مُذَكَّرٍ - كالتاء مع إحدَى اللَّيْنِ^(١)
 وَالْحَذَفِ فِي « نِعَمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنَ^(٢)

= وعمل الاستشهاد منه قوله « أودى بها ، حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله « أودى ، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ بما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الرواية المشهورة - حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء ، مبتدأ مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و جمع ، مضاف إليه ، سوى ، نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم ، مضاف إليه » من مذكر ، جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالسكاف ومع مضاف و « إحدى ، مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللين » مضاف إليه .

(٢) « والحذف ، بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة ، جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا ، فعل وفاعل « لأن « اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد ، اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس ، مضاف إليه « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين ، خبر « أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا ، خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه أبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولاً ؛ فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجر اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قامَتِ الزيدون »^(١) ، وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ولسوة ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيد . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدون والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أسننه إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسرف في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول : جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبِكِي بِنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَرَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ أَسْتَبِحْ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ

والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمَعَ تَكْسِيرٍ لِمَذْكَرٍ كَالرَّجَالِ ، أَوْ لِمَوْثٍ كَالْمُنُوتِ ، أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً لِمَوْثٍ كَالْمُهَنْدَاتِ —
 جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها ؛ فتقول : « قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ المُنُوتُ ،
 وَقَامَتِ المُنُوتُ ، وَقَامَ المُهَنْدَاتُ ، وَقَامَتِ المُهَنْدَاتُ » ؛ فإثباتُ التاءِ لِتَأْوِيلِهِ بِالجمَاعَةِ ،
 وحذفُها لِتَأْوِيلِهِ بِالجمعِ .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّيْنِ » إلى أن التاء مع جمع التفسير ،
 وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المَجَازِيِّ التَّائِيثِ كَلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول :
 « كَسِرَتِ اللَّيْنَةُ ، وَكَسِرَ اللَّيْنَةُ » تقول : « قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ »
 وكذلك باق ما تقدم .

وأشار بقوله : « والحذف في نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز
 في « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلها مؤنثاً — إثباتُ التاءِ وحذفُها ، وإن
 كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ؛ فتقول : « نِعِمَّ المَرَأَةُ هِنْدٌ ، وَنِعِمَّتِ المَرَأَةُ هِنْدٌ »
 وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ ، فَعُمُولٌ مُعَامَلَةٌ جمع
 التفسيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها ، لشبهه به في أن المقصود به متمددٌ ،

— والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجود في أربعة
 أنواع ، وهي اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التفسير لمذكر ، وجمع التفسير
 لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم
 فلا يجوز في فعله إلا التأنيث ، وقد حارل جماعة من الشراح كالآشمووني أن يحملوا كلام
 الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام
 « سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ، ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا
 التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسناً ، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي
 فأحفظ هذا التحقيق وأحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق فلما تعر عليه مشروحا مستدلاً له في
 يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا^(١)
 وَقَدْ يُجَاءُ بِمُخْلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ^(٢)
 الأَصْلُ أَنْ يَلِيَ الْفَاعِلُ الْفِعْلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَاصِلٌ ؛ لِأَنَّهُ
 كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ : إِنْ كَانَ ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ ،
 نَحْوُ : « ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَ » وَإِنَّمَا سَكَنُوهُ كِرَاهَةً تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ ،
 وَهِيَ إِذَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مَعَ فِعْلِهِ
 كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ : بَأَنَّ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَيَجُوزُ
 تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ خَلَا مِمَّا سَيَذَكُرُهُ ؛ فَتَقُولُ : « ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو » ، وَهَذَا
 مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَقَدْ يُجَاءُ بِمُخْلَافِ الْأَصْلِ » .

(١) « وَالأصل ، مبتدأ ، في الفاعل ، جار ومجرور متعلق بالأصل ، أن ، مصدرية
 ، يتصلا ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن ، ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ
 ، وَالأصل في المفعول أن يتفصل ، مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام ؛ وَالأصل في
 الفاعل اتصاله بالفعل ، وَالأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد ، حرف تقييد ، وجاء ، فعل مضارع مبني للمجهول ، بخلاف ، جار ومجرور
 في موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل ، مضاف إليه ، وقد ، حرف
 تقييد ، يجر ، فعل مضارع ، المفعول ، فاعل يجر ، قبل ، ظرف متعلق بمحذوف حال
 من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يحى المفعول قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على

الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك ^(١) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو :
 « أَيَا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ] » أو اسم استفهام ، نحو : « أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ »
 أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصافه ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أخر المفعول لزم الاتصال ،
 وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديم ، بخلاف قولك « الدَّرْهُمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَكَ » فإنه
 لا يجب تقديم « إِيَّاهُ » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم في باب
 المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدَّرْهُمُ أَعْطَيْتَكَه ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ » .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح

موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر ، وذلك
 بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام . أو يكون المفعول « كم ، الخيرية ، نحو : كم عبيد
 ملكت . أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب تضرب . ونحو غلام من
 ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غضبت .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب « سلتيه ، و « خلتيه ،
 اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ ،
 وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل في المفعول واقفاً في جواب « أما ، وليس معنا
 ما يفصل بين « أما ، والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما ،
 المذكورة في الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) أم كانت
 مقدرة نحو قوله سبحانه (وَرَبِّكَ فَكْبِرْ) فَإِنْ وَجَدَ مَا يَكُونُ فَاصِلاً بَيْنَ «أما ، والفعل
 سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر في ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الغناء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع
 الغناء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الغناء بجملة ، كما سيأتي بيانه في بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فتقول : « عمراً ضَرَبَ زَيْدٌ »^(١) .

وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ^(٢)

(١) ببيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدرأ مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت ، أن ، أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه ، أما ، نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيدا . فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك : يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوماً بمازماً ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت : زيدا لم تضرب - جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بـن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيدا أضرب ؛ كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » المفعول ، =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر ، كما إذا خيفَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجدْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوه ، قال : لأنَّ العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين (١) .

= مفعول به لآخر (إن ، شرطية ، ليس ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط « حذر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لاجل لها تفسيرية « أو ، عاطفة وأضمر ، فعل ماض مبني للجهول « الفاعل ، نائب فاعل أضمر « غير ، حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لاجل الوقف .

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته بما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير ، - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح . ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى ، لاحتل هذا الكلام أن يكون موسى - مضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ ؛
فتقول : « أَكَلَ مُوسَى الْكَمَثْرَى ، وَأَكَلَ الْكَمَثْرَى مُوسَى ^(١) » وهذا معنى قوله :
« وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ » .

ومعنى قوله : « أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مَنْحَصَرٍ » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعلِ
وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصورٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »
فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا » ^(٢) .

* * *

وَمَا يِلَّالًا أَوْ يَانِمًا أَنْحَصَرَ أَخْرَهُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ ^(٣)

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة
المعنوية كما في مثال الشارح ، وكما في قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون
الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى ما كولا والكبرى
هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الاول : أن يكون لاحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف
عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى
منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ،
فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولاً ، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً لمعاد الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على
متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفاعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك :
ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن
المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأشدناه في مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(٣) « وما ، اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « يلالا ، جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» وجب تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان المحصر بـ «إِلَّا» فَمَا إذا كان المحصر بـ «إِنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد «إِلَّا» ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ «إِنَّمَا» قولك : «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرٌ زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصورِ بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ «إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عَمْرٌ إِلَّا زَيْدًا» ومثالُ المفعولِ المحصورِ بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ومثالُ تقدمِ الفاعلِ المحصورِ بـ «إِلَّا» قولك : «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرٌ وَزَيْدًا» ومنه قوله :

١٤٧ — قَلَمٌ يَدْرِي إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةً آنَاءَ الدِّيَارِ وَسَاهِيًا

= بانحصر الآتي «أو» عاطفة «إِنَّمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» ، وانحصر ، فعل ماضٍ . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «أخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . وقد ، حرف دال على التقليل «يسبق» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، إن ، شرطية ، قصد ، فاعل الفعل المحذوف بفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط وظهر ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

=

= مَرَزَنَا عَلَى دَارِ لَيْمَةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَفْقُو مُقَامَهَا
وبعد بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَقَامِهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ : لَا لَالَاءَ مُبْرَدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كأب بار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهزمة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئرورم . كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه ، وشامها ، ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهي العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

قَلَمٌ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامِهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجهت فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يدري ، فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه حذف الياء ، وإلا ، أداة استثناء ، ملغاة ، والله ، فاعل يدري ، ما ، اسم موصول مفعول به ليدري ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاً قولك : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٍ » ، ومنه قوله :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفًا مَا بِي كَلَامِهَا

= الموصول « لنا ، جار ومجرور متعلق بهيجت ، عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناه ، مضاف إليه ، و « آناه مضاف . و « الديار ، مضاف إليه ، وشامها ، الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت . وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعراب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناه ، فاعل لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألتى حركة الهمزة من آناه على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها ، معطوفا على آناه الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إخ ، حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجوير ذلك استهاداً بمثل هذا البيت . والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما ، اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشايع .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعره عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي ، فيه .

الإعراب : « تزودت ، فعل ماض وفاعل « من ليلي ، بتكليم ، متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة ، مضاف إليه « فإ ، نازي . زاد ، فعل ماض « إلا ، أداة استثناء ملغاة ، ضعف ، مفعول به لزيد ، وضعف مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « بي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها ، كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فإ زاد إلا ضعف ما بي كلامها ، حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف ، على الفاعل ، وهو قوله « كلامها ، مع كون المفعول منحصراً « بإلاً ، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ «إِنَّمَا» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور
بإلا ففية ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، وابن الأنباري — أنه لا يخلو :
إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه : فلا يجوز :
« مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا » فأما قوله : * قَلَمٌ يَدْرِي إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ^(١) * [١٤٧]
فأول على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا »
فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان
المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ » .

الثاني — وهو مذهب الكسائي — أنه يجوز تقديم المحصور بـ «إِلَّا» : فاعلا
كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والشلوبين —
أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إِلَّا» : فاعلا كان ، أو مفعولا .

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وَشَدَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَةَ » ^(٢)

= ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكلم ساعة ، وهو فاعله . وقوله « كلامها »
فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماضٍ « ربه » رب :
منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف
إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها
« وشد » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شد « زان » فعل ماضٍ « نوره » نور : فاعل زان ،
ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر »
مفعول به زان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر^(١) ، وذلك نحو : « خَافَ رَبَّهُ مُعْمَرٌ » و « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنَوِيّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصلَ بالفعل ؛ فهو متقدمٌ رتبةً ، وإن تأخرَ لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضميرٍ يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ في ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غلامَهَا جَارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبته التقديمُ ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » فالهاء المتصلة بنور — الذى هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخرٌ لفظاً ، والأصلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوؤوه ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابهما المصنف^(٢) ، ومما ورد من ذلك قوله :

== بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كفأطحِ صَخْرَةَ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الاخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما في ذلك ==

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُضْعَبًا ذُعِرُوا

وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمُقَدُّورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والاولى تجويز ما ذهبنا إليه ، ولكن على قلة ، وليس للبصرية منه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا ، ا . ه . ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم لإعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ١ - يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم . وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مصعباً » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب . والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لاجل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث أخرج المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - بما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ السَّكِيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ =

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمَهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودِدٍ

ورَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

== وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء .

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « كسا ، فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً حبة . كما نقول : ألبيت علياً قيصاً « حله » الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العموبة وعدم المعالجة فيها ، « سودد » هو السيادة ، ورقى ، بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه ، الندى ، المراد به الجود والكرم ، ذرى ، بضم الذال - جمع ذرورة ، وهى أعلى الشيء .

الإعراب : « كسا ، فعل ماضٍ ، حله ، حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه ، « أنوَابِ سُودِدِ » أنوَابِ : مفعول ثانٍ لكسا ، وأنوَابِ مضاف وسُودِدِ مضاف إليه ، ورقى ، فعل ماضٍ ، نداء ، فاعل ومضاف إليه ، « ذا الندى » مفعول به ومضاف إليه ، ذرى ، جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كسا حله ذا الحلم » ورقى نداء ذا الندى ، فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والترتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين . خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضي ، وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى « حله » ، ونداء ، عائداً على المدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد : فيكون المعنى أن حلم هذا المدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم : إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا النهاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا المدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود : فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة ، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلَ

١٥١ - البيت لشاعر الانصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثي مطعم بن عدى بن نوفل

ابن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَعْيَنُ الْأَبْنَى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أُنْزَفْتِهِ فَاسْكَبِي الدَّمَ
اللغة : « أعين ، أراد ياعيني ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها ، واسفحي ،
أسيلي وصبي ، أنزفته ، أنفدت دمعا فلم يبق منه شيء ، أخلد ، كتب له الخلود ،
ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لاحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر .

الإعراب : « لو » ، شرطية غير جازمة « أن » ، حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ،
وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل
مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت لإخلاق مجد صاحبه ، وهذا
الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً »
مفعول به لأخلد « من الناس » جار ومجرور منعلق بمحذوف صفة لواحد « أبني » فعل
ماض « مجده » مجد : فاعل أبني ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر
مضاف إليه ، والجملة من أبني وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعماً »
مفعول به لأبني .

الشاهد فيه : قوله « أبني مجده مطعماً » حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن
الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى
أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ - البيت لابن الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبه ابن

وقوله :

١٥٣ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنِ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجَزَى سِنَّمَارٌ

= جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن النابغة الذبياني قصيدة على هذا الروى .

اللغة : «جزاء الكلاب العاويات ، هذا مصدر تشبهي ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وروى «الكلاب العاويات» - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره ، وقد فعل ، يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يحزبه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس ويذبذبه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عدى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفة لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو لاحال ، قد : حرف تحقيق ، فعل ، فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «جزى ربه» . عدى ، حيث أخرج المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ - نسبو هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لثلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : «جزانى جزاء سنار» قال الشاعر :

جَزَرْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنَّمَارٍ ، وَمَا كَانَ ذَانِبٍ

= (انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) :

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتصلَ بالفعل المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « شَرَبَ بَعْلَهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نقلَ بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المنعُ .

* * *

= الإعراب : « جزی » فعل ماضٍ « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بجزى « وحسن فعل » الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كما » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول « سنار » نائب فاعل يجزى . و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع « جزی » ، وتقدير الكلام : جزی بنوه أبا الغيلان جزاءً مشابهاً لجزاء سنار ،

الشاهد فيه : قوله « جزی بنوه أبا الغيلان » ، حيث آخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة بما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » ، مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ لجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الاخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والحق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذه وتتمتع عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ ^(١)

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه ^(٢) ، وذلك نحو : « نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ »

(١) « ينوب » فعل مضارع « مفعول » فاعل ينوب « به » جار ومجرور متعلق بمفعول « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بينوب أيضا « فيما » مثله ، وما اسم موصول « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كنيل » الكاف جارة لقول محذوف « نيل : فعل ماض مبنى للجهول « خبر نائل » نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الاغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الاسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المشهور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِقَتْ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعُلِقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى « علق » في هذا البيت ثلاث مرات للجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق هنا : المحبة ، وعرضاً : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لي فهويتها .

وأما الاسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للخطاب حتى لا يحتاج إلى ذكره له . وذلك نحو قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للخطاب ، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك « سرق اللص متاعى » فائدة زائدة في الإفهام على قولك « سرق متاعى » ومنها رغبة المتكلم =

خَيْرِ نَائِلٍ : مفعول قَامَ مقامَ الفاعلِ ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ » لحذف الفاعلِ — وهو « زيد » — وأقيم المفعولُ به مَقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرِ نَائِلٍ نَيْلٍ » على أن يكون مفعولاً مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده — وهي « نَيْلٌ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [نيل] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اِضْمَنْ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرَ فِي مُضَى كَوُصِلَ^(١)

== في الإيهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يسمه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اضمّن ، الآتي ، وأول مضاف و « الفعل ، مضاف إليه « اضمّن » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « والمتصل ، الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر ، الآتي « بالآخر ، جار ومجرور منعلق بالمتصل « اكسر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في مضى ، جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور هملتان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — لإخ ، وصل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَنَحِّيَ الْقَوْلِ فِيهِ : يُنْتَحَى^(١) ،
يُضْمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مطلقًا ، أَى : سِوَا مَا كَانَ مَاضِيًا ، أَوْ مُضَارِعًا ،
وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ .

ومثال ذلك في الماضي قولك في وَصَلَ : « وَصِلَ » وفي المضارع قولك في
« يَنْتَحِي » : « يُنْتَحَى » .

* * *

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ^(٢)
وَتَالِكَ الَّذِي يَهْمَزُ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْسِلِي^(٣)

(١) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
والهاء مفعول أول « من مضارع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحا »
مفعول ثان لاجعل « كينتحي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول »
نعت لينتحي الذي قصد لفظه « فيه » جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحي » قصد لفظه :
حكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثاني » مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل
الثاني « التالى » نعت للثاني « تا » قصر للضرورة مفعول به لثانى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،
وتا مضاف ، و « المطاوعة » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور في موضع المفعول الثانى
لاجعل الآتى « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
والهاء مفعول أول « بلا منازعة » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء
وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف
ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى »
مضاف إليه « بهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول مُفْتَتِحًا بقاءِ المطاوعة ضَمَّ أولُه وثانيه ، وذلك كقولك في « تَدَخَّرَجَ » : « تَدُخْرِجُ » وفي « تَكَسَّرَ » ؛ « تُكْسِرُ » وفي « تَغَوَّفَلَ » : « تُغَوِّفَلُ » .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصلٍ ضَمَّ أولُه وثالثه ، وذلك كقولك في « اسْتَحْلَى » : « اسْتَحْلِي » وفي « اقْتَدَرَ » : « اقْتَدِرْ » وفي « انْطَلَقَ » : « انْطَلِقْ » .

* * *

وَأكْسِرُ أَوْ اشْمِمْ فَأَثَلَانِيَّ أَعْلَى عَيْنًا ، وَضَمَّ جَاكَ « بُوعَ » فَأَحْتَمِلُ (١)
إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلِّ العَيْنِ سَمِعَ في فائه ثلاثةً أَوْجِهَ :

(١) إخلاص الكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قوله :

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تَحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تَشَاكُ

= و«الوصل» مضاف إليه «كالاول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدما عليه «اجعلته» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً .

(١) «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، و«فامضاف» و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي ، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم» .

١٥٤ — البيت لراجز لم يعينوه .

اللغة : «حيكك» نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة «نيرين» =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قَوْلٌ ، وَبُوعٌ » ومنه قوله :

١٥٥ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لفظة بنى دبيرٍ وبنى فتمس [وهما من فصحاء بنى أسد] .

= تثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة « حوكت على نولين ، ونولين : مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشب التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها ، تختبئ الشوك ، تعربه بعنف ، ولا تشاك ، لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكت ، حيك : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على نيرين ، جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت » إذ ، ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تحاك » ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبئ ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « الشوك ، مفعول به لتختبئ « ولا ، نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حيكت ، حيك » حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للجهول أخلاص كسر فائه ، ويروى « حوكت على نيرين ، بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجفت ديوان أراجيزه فوجدت

في زياداته أبياتاً منها هذا البيت ، وهي قوله :

= يَا قَوْمٍ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَايْتُ أَكْبَرَ قَدْ عَالَنِي أُمُّ يَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار) اليتين السابقتين على بيت
الشاهد ، ولم ينسهما ، وقال أبو عبيد البكري في التنييه (٩٧) : « هذا راجز يصف جذبه
للدلو ، اه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوقلت ، ضعفت وأصابني الكبر ، دنوت ، قربت ، حيقال ، هو مصدر
حوقل ، أجذبها ، أراد أنزع الدلو من البئر ، صايت ، صحت ، مأخوذ من قولهم :
صأى الفرح : إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه ، « قد عالني ،
غلبني وقهرني وأعجزني ، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني » أم بيت ، يريد
أم زوجة ، وذلك لأن العرب أقوى وأشد ، ينفع شيئا ليت ، قد قصد لفظ ليت هذه
فصيرها اسما وأعرها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا - في « ليت ، - قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ ؟ إِنْ لَيْتًا وَإِنْ لَوَّا عَنَّا

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَدُّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابِ جَزَاهُ ؟

وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ ، وَلَيْتُ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ

ونظيره - في دلو ، إذا قصد لفظها وجعلت اسما - ماجاء في البيت الاول وفي قول الآخر :

أَلَا أَمْ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتَ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تُفْتِنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت ، حرف تمن ونصب « وهل ، حرف استفهام المقصود منه النفي

« ينفع ، فعل مضارع « شيئا ، مفعول به لينفع « ليت ، قصد لفظه : فاعل ينفع ،
والجملة لا محل لها معترضة « ليت ، حرف تمن مؤكد للأول « شبابا ، اسم ليت
الأول « بوع ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركة يَبِين الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْدَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءِ أَقْبِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام في « قِيلَ ، وَ » « غِيضَ » .

* * *

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسُ يُجْتَنَبُ
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ (١)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً .

فإن كان واوياً - نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمام ؛ فنقول : « سَمْتُ » ، [ولا يجوز الضم ؛

أي المصنف

هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول ، فاشترت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » ، فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للجھول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بن تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

(١) « وإن ، شرطية ، بشكل ، جار ومجرور متعلق بخيف ، خيف ، فعل ماض مبني للجھول فعل الشرط ، لبس ، نائب فاعل خيف ، يجتنب ، فعل مضارع مبني للجھول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل ، وما ، اسم موصول : مبتدأ ، لباع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، قد ، حرف تقييد ، يرى ، فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، لنحو ، جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و ، حب ، قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ » [؛ لثلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو :
« سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائياً - نحو : « بَاعَ » من البَيْعِ - وَجَبَ - عند المصنف
أيضاً - ضَمُّهُ أو الإِشْمَامُ ؛ فتقول : « بُعْتُ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛
فلا تقول : « بُعْتُ » ؛ لثلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو :
« بُعْتُ الثَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَبُ » أى : وإن خيف اللبسُ
في شكل من الأشكال السابقة - أعنى الضم ، والكسر ، والإِشْمَامَ - عُدِلَ عنه إلى
شكْلِ غَيْرِهِ لا لَبَسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوى ، والضم في
اليأى ، والإِشْمَامَ ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوى ،
والكسر في اليأى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ » معناه أن الذى تَبَتَّ لِقَاءَ « بَاعَ » -
من جواز الضم ، والكسر ، والإِشْمَامَ - يَنْبُتُ لِقَاءَ المضاعف ، نحو : « حَبِّ » ؛
فتقول : « حَبِّ » ، و« حِبِّ » وإن شئت أشممت .

وَمَا لِقَاءَ بَاعٍ لِمَا أَلْمَنِ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي (١)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ ، « لقا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة
وفا مضاف و « باع » قصد لفظه : مضاف إليه « لما » اللام جارة ، وما : اسم موصول
مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين »
مبتدأ ، وجملة « تلي » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره
لا محل لها صلة « ما » الجرورة باللام « في اختار » جار ومجرور متعلق بتلي « وانقاد »
وشبه ، معطوفان على اختار « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى شبه ، والجملة في محل جر نعت لشبه .

أى : يَثْبُتُ - عند البناء للمفعول - لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » - وهو معتلُّ العينِ - ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَارَ ، وانْقَادَ » وشبههما ؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اخْتُوِرَ » ، و « انْقُوِدَ » وَالْكَسْرُ ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « انْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتَحْرُكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

وَقَابِلٌ مِّنْ ظَرْفٍ أَوْ مِّنْ مَّصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِيٍّ^(١) ،
تَقَدَّمَ أَنْ الفِعْلَ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله أقيم المفعولُ به مَقَامَ الفاعلِ ،
وَأشارَ فِي هَذَا البَيْتِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصْدَرُ
أو الجارُ والمجرورُ مَقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ فِي كُلِّ [واحد] مِنْهَا أَنْ يَكُونَ قابلاً للنِّيَابَةِ ،
أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنِّيَابَةِ ، كالظرف الذي لا يتصرفُ ،
والمراد به : ما لزم النَّصْبَ على الظرفية^(٢) ، نحو : « سَحَرَ » إِذَا أُريدَ به سَحَرُ يَوْمٍ .

(١) « وقابل ، مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » ، فى آخر البيت « من ظرف ، جار ومجرور متعلق بقابل » أو من مصدر ، معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر ، معطوف على مصدر ومضاف إليه ، بنياية ، جار ومجرور متعلق ببحر « حر ، خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .
والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح التاء .

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلسَ عندك » ولا « رُكِبَ سَحْرًا » ؛
 لثلاث تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النَّصْبِ ، وكالمصادر التي
 لا تتصرف ، نحو : « مُعَاذَ اللَّهِ » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تَقَدَّمَ في الظرف ،
 وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارُّ والمجرور] ؛ فلا تقول :
 « سِيرَ وَقْتُ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلسَ في دار » لأنه لا فائدة
 في ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولك : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ،
 وَمُرَّةٌ بَزِيدٌ » (١) .

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما
 ما علمت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل
 المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو
 الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذي أو ما إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل
 واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفاً ، وثانيهما :
 أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم
 تصح نيابته .

فالمصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر
 بالعوامل ، كما علمت بما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل
 المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كما
 عاذاً فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ (١)
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْبِنْيُ لِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعْيِينُ إِقَامَةِ
المَفْعُولِ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ
الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ [مَقَامَهُ] مَعَ وُجُودِهِ ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَاءً
أَوْ مُؤَوَّلٌ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ : تَقَدَّمَ ، أَوْ تَأَخَّرَ ؛
فَتَقُولُ : « ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا ، وَضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَكَذَلِكَ
فِي الْبَاقِي ؛ وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَمْفَرٍ : (لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَصَادِرِ فَهُوَ : مَا كَانَ دَالًا عَلَى الْعَدَدِ ، أَوْ عَلَى النَّوْعِ . أَمَا نَحْوُ « ضَرَبَ ،
ضَرَبَ ، فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصِّ ، وَلَا يَجُوزُ نِيَابَتُهُ عَنِ الْفَاعِلِ .
ويشترط في نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون مختصاً — بأن
يكون المجرور معرفة أو نحوها — وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة ،
كذو منذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به . وثالثها : ألا يكون
حرف الجر دالاً على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها في الدلالة على
التعليل ، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله .

(١) « ولا ، نافية » ينوب ، فعل مضارع « بعض ، فاعل ينوب ، وبعض مضاف ،
واسم الإشارة في « هذي » مضاف إليه « إن ، شرطية » وجد ، فعل ماض مبني
للمجهول فعل الشرط « في اللفظ ، جار ومجرور متعلق بوجد ، مفعول ، نائب فاعل لوجد
« به ، متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير :
إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء » وقد ، حرف تقليل
« يرد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض
هذه الأشياء نائب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله « ولا
ينوب — إلخ » .

١٥٦ - لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَقِيَ ذَا النِّعَىٰ إِلَّا ذُو هُدَىٰ

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيد

١٥٦ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت

هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَىٰ مِنْ بَدَيْهِ مَا قَدَّ بَدَا وَإِنْ نَتَىٰ فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : بدئه ، مبتدأ أمره وأول شأنه بداء ، ظهر د ثنى ، عاد ، تقول : ثنى يثنى —

بوزن رى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الجبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحدا ، مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود يعين ، فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها بالعلياء ، هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شقى ، أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا « النعى ، الجرى مع هوى النفس والتماهى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى ، بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوى الهداية والرشد .

الإعراب : « لم ، حرف نفي وجزم وقلب « يعين ، فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء ، جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا ، أداة استثناء ملغاة « سيديا « مفعول به يعين « ولا ، الواو عاطفة ، ولا نافية « شقى ، فعل ماض « ذا ، مفعول به لشقى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « النعى ، مضاف إليه « إلا ، أداة استثناء ملغاة « ذو ، فاعل شقى ، وذو مضاف ، و « هدى ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعين بالعلياء إلا سيديا ، حيث تاب الجاز والمجرور — وهو قوله

« بالعلياء ، — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيديا ، .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء

بالمفعول به منصوباً ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعين بالعلياء إلا سيد ، =

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جاز إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا ؛ فَتَقُولُ : ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ « ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ » .

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ^(١)

== والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه
والجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله ، معنياً بذكر قلبه ، حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » ، — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والاخفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « وبتفاق ، الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتي

« قد ، حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « الثان » فاعل ينوب « من باب »

جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و « كسا » قصد لفظه :

مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بينوب « التباسه » التباس : مبتدأ ، والتباس

مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير

مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل

رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة

علا بني .

إذا بُنِيَ الفعلُ التَّعَدُّيُّ إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ : فإِذَا أَنْ يَكُونُ مِنْ بَابِ « أَعْطَى » ، أَوْ مِنْ بَابِ « ظَنَّ » (١) .

فإن كان من باب « أَعْطَى » — وهو المراد بهذا البيت — فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأولِ منهما وكذلك الثاني ، بالاتفاق ؛ فتقول : « كَسَى زَيْدٌ جَبَّةً ، وَأَعْطَى عَمْرٌو دِرْهَمًا » ، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثَّانِي ؛ فتقول : « أَعْطَى عَمْرٌو دِرْهَمًا ، وَكَسَى زَيْدٌ جَبَّةً » .

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني ، فَإِذَا حَصَلَ لَبْسٌ وَجِبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ، [وَذَلِكَ نَحْوُ : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » فَتَتَمَّعِينَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ] فَتَقُولُ : « أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا » وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي حِينَئِذٍ ؛ لِثَلَاثِ يَحْصُلُ لَبْسٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آخِذًا ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ .

وَقَلَّ الْمَصْنَفُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِقَامَتُهُ عِنْدَ أَمْنٍ

(١) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو ظننت زيداً قائماً ، وعلت أخاك مسافراً ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها ، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله « باب ظن » ، وهو أيضاً مراد الناظم بقوله « في باب ظن وأرى » لأن « أرى » تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت .

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ، وهذا على نوعين لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الحافض ، كما في قولك : اخترت الرجال محمداً ، وكما في قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) الأصل اخترت من الرجال محمداً ، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعدد إلى اثنين ، وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهماً ، وأعطيت إبراهيم ديناراً ، وكسوت محمداً جبة .

وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور .

اللَبْس ؛ فَإِن عَنَى بِهِ أَنَّهُ اتَّفَاقٌ مِنْ جِهَةِ النُّحَوِيِّينَ كُلِّهِمْ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرُفَةً ، وَالثَّانِي نَكْرَةً تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ؛ فَتَقُولُ : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ إِقَامَةُ الثَّانِي ؛ فَلَا تَقُولُ : « أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا » .

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وَأَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ

وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ (١)

يَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَتَعَدِيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَرَ فِي الْأَصْلِ ، كَقَطْنٍ وَأَخْوَاتِهَا ، أَوْ كَانَ مَتَعَدِيًّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ كَأَرَى وَأَخْوَاتِهَا — فَلِاشْتِهَارِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ يَجِبُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ، وَيَمْتَنَعُ إِقَامَةُ الثَّانِي فِي بَابِ « ظَنَّ » وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي بَابِ : « أُعْلِمَ » ؛ فَتَقُولُ : « ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا » وَلَا يَجُوزُ : « ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » وَتَقُولُ : « أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا » وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي ؛ فَلَا تَقُولُ : « أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا » وَلَا إِقَامَةَ الثَّلَاثِ ؛ فَتَقُولُ : « أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا »

(١) دَفِي بَابِ ، جَارٍ وَمَجْرُورٍ مَتَعَلِّقٍ بِاشْتِهَارِ الْآتِي ، وَبَابِ مِضَافٍ ، وَدَفِي ظَنَّ ، قَصْدٌ لَفْظُهُ : مِضَافٌ إِلَيْهِ « وَأَرَى ، مَعْطُوفٌ عَلَى ظَنَّ الْمَنْعِ ، مُبْتَدَأٌ ، وَجُمْلَةٌ « اشْتَهَرَ ، وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا ، نَاقِيَةٌ « أَرَى ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، مَنَعًا ، مَفْعُولٌ بِهِ لِأَرَى ، إِذَا ، ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الزَّمَانِ تَضْمِنُ مَعْنَى الشَّرْطِ ، الْقَصْدُ ، فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا ظَهَرَ الْقَصْدُ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ وَفَاعِلُهُ الْمَذْكُورُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِيَاضَافَةٍ إِذَا إِلَيْهَا « ظَهَرَ ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْقَصْدِ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ ظَهَرَ الْمَذْكُورِ وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ تَفْسِيرِيَّةٌ .

مُسْرَجٌ » ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتمين إقامة الأول ، لا في باب « ظن » ولا باب « أعلم » لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : « ظنَّ زيداً قائمٌ ، وأعلمَ زيداً فرسكاً مُسْرَجاً » .

سأى
لمصنف

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه ، وليس كما زعمنا ، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك^(١) ؛ فتقول : « أعلمَ زيداً فرسكاً مُسْرَجاً » .

فلو حصل لبسٌ تَمَيَّنَ إقامة الأولِ في باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثاني ، ولا « أعلمَ زيداً خالداً منطلقاً » .

وَمَا سَوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِقًا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا^(٢)

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازته بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علقا » علق : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة ما المجرورة بحلابن « بالرافع » متعلق بقوله علق « النصب » مبتدأ ثانٍ « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » في أول البيت « محققاً » حال من الضمير المستكن في الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً^(١) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقتَ واحداً منها مَقَامَ الفاعلِ ، وَنَصَبَتَ الباقى ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وَضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ فى داره . »

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للمعلوم .

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم في الكلام - خمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحداً ، نحو زيدا ضربته ، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح ،

الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا في هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعتَه فهو مبتدأ خبره الجملة قبله .

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقراً لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكنتياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف غلى ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان : الأولى : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح .

الثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلاً منصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنياً من المشغول عنه ؛ فبصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، =

إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوْ الْمَحَلِّ (١)
فَالسَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَ حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ (٢)

الاشتغال : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعلٌ ، [قد] عمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سببِيهِ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق — فمثالُ المشتغل بالضمير : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » ومثالُ المشتغل بالسببِ « زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ » وهذا هو المراد بقوله : « إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٌ — إِلَى آخِرِهِ » والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً عَنْ ذَلِكَ الْأَسْمِ الْمُضْمَرِ لَفْظًا نَحْوُ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ بِنَصْبِهِ مَحَلًّا ، نَحْوُ : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ « ضَرَبْتُ ، وَمَرَرْتُ » اسْتِغْلَلَ

= ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه .

(١) « إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ مُضْمَرٌ ، فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ ، إِنْ شَغَلَ مُضْمَرٌ ، وَمُضْمَرٌ مُضَافٌ ، وَ « أَسْمٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « سَابِقٌ ، نَعْتٌ لِأَسْمٍ « فِعْلاً ، مَفْعُولٌ بِهِ لِشُغْلٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ « شَغَلَ ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضْمَرٍ « عَنْهُ ، بِنَصْبٍ » مُتَعَلِّقَانِ بِشُغْلٍ ، وَنَصْبٌ مُضَافٌ ، وَلَفْظٌ مِنْ « لَفْظِهِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ ، وَلَفْظٌ مُضَافٌ ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ ، حَرْفٌ عَطْفٌ « الْمَحَلِّ ، مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظٍ .

(٢) « فَالسَّابِقُ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَانْصَبِ السَّابِقَ « انْصَبَهُ ، انْصَبَ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِفِعْلِ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَبَ ، وَجَمَلَةٌ « أَضْمَرَ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فِعْلِ ، فِي مَحَلِّ جَرِ نَعْتِ لِفِعْلِ « حَتْمًا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : حَتْمٌ ذَلِكَ ذَلِكَ حَتْمًا « مُوَافِقٌ » نَعْتٌ ثَانٍ لِفِعْلِ « لِمَا ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُوَافِقٍ « قَدْ ، حَرْفٌ تَحْقِيقٌ ، وَجَمَلَةٌ « أَظْهَرَ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، لِأَنَّهَا مِنْ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ « مَا » الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِاللَّامِ .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير لتَسَلَّطَ على « زيد » كما تَسَلَّطَ عَلَى الضمير ، فكنت تقول : « زِيداً ضَرَبْتُ » فتنصب « زيدا » ويصل إليه الفعل بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزید مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وَجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئَةِ المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسمِ السابق .

واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضَمَّرٌ وجوباً ؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المُقْسَرِ والمُقْسَرِ] ويكون الفعلُ المضمَّرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهِرِ ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في « زيدا ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيدا ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك في « زيدا مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيدا مررتُ به »^(١) وهذا هو الذي ذكره المصنف .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو في اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صرورة واحدة ، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما — كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم — نحو قولك : زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون

لفظه ، في ثلاث صور :

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ ،
وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءُ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ عَمِلَ فِي الضَّمِيرِ فِي الْاسْمِ مَعًا ؛ فَإِذَا قُلْتَ :
« زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » كَانَ « ضَرَبْتُ » نَاصِبًا لِـ « زَيْدٍ » وَلِلْهَاءِ ، وَرُدَّ هَذَا
الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظْهَرِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ :
هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ ، وَالضَّمِيرُ مُلْتَمَى ، وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلْتَمَى بَعْدَ اتِّصَالِهَا
بِالعَوَامِلِ .

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَّ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا (١)

= الأولى : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَشْغُولِ بِهِ لَازِمًا وَالْمَشْغُولُ بِهِ ضَمِيرَ الْاسْمِ الْمَتَقَدِّمِ ، نَحْوُ
قَوْلِكَ : أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ .

الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ لَازِمًا ، وَالْمَشْغُولُ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا مِثْلَ مِثْلِهِ مِثْلَ ضَمِيرِ الْاسْمِ
السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ ؛ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ؛ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : لَابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ،
وَلَا تَقْدِرُهُ : « جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ » ، كَمَا قَدَرْتُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى
هَذَا التَّقْدِيرِ هُنَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجَاوِزْ زَيْدًا وَلَمْ تَمُرْ بِهِ ، وَإِنَّمَا جَاوَزْتَ غَلَامَهُ
وَمَرَرْتُ بِهِ ، وَجَاوِزٌ مِنْ مَعْنَى مَرَّ ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُتَعَدِّيًا ، وَلَكِنَّهُ نَصَبٌ اسْمًا ظَاهِرًا مِثْلَ مِثْلِهِ مِثْلَ ضَمِيرِ عَائِدٍ
إِلَى الْاسْمِ السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَحَاهُ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَهْنَيْتُ زَيْدًا
ضَرَبْتُ أَحَاهُ .

وَهَكَذَا تَقْدِرُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ فِعْلًا يَنْصَبُ بِنَفْسِهِ ، وَيَصِحُّ
مَعَهُ الْمَعْنَى .

(١) وَالنَّصْبُ ، مَبْتَدَأٌ ، حَتْمٌ ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ ، تَلَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ، فِعْلٌ
الشَّرْطِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ
فَالنَّصْبُ وَاجِبٌ ، فَاعِلٌ لِنَلَا ، مَا ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ تَلَا =

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثاني : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرَجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أرَجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعلُ ، كَأَدَوَاتِ الشرطِ^(١) نحو : إِنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فنقول : « إِنْ زَيْدًا أ كَرَمْتَهُ أ كَرَمَكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّه فَأ كَرَمْتَهُ » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زَيْدًا » في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بـيختص « كان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كان — الخ ، وحيثما ، معطوف على « إن ، المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كان ، وحيثما ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إن ، بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانية « إذا ، مطلقاً ، نحو : إذا زيدا لقيته — أو تلقاه — فأكرمه .

النوع الثاني : أدوات التحضيض ، نحو : هل زيدا أكرمه .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : ألا زيدا أكرمه .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدا أكرمه .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

سب نصيب الإرم لبيان الإستعداد لعدا دخلت لغيره
 ما يشاهد من نفس مفر رأيه
 من غير مستأخره المستأخر من نفس
 الرفع

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع (زيراً) الاسم بعدها ؛ فلا يتمتع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكَتَهُ

فَإِذَا هَلَكْتُ فَمَنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

(سائل باب)
الإشغال

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة ، جـ شخص وهو من كلمة للنمر بن توبل يجب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فنحر لهم أربع فلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول :

قَالَتْ لَتَعْدِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَفَهَ تَبَيْتُكَ لِلْمَلَامَةِ فَاهْجَعِي
 لَا تَجْزَعِي لِنَدِي ، وَأَمْرُ غَدِي لَهُ ، أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي
 قَامَتْ تُبْكِي أَنْ سَبَاتُ لِفَتِيَّةٍ زِقًا وَخَابِيَةً بِعَوْدِ مُقَطَّعِ

اللغة : ، لا تجزعي ، لا تحزني ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن ، منفس ، هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يرض أهله به ، أهلكته ، أذهبه وأفنيته ، هلكت ، مت .

الإعراب : « لا ، ناهية » تجزعي ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن ، شرطية » منفس ، فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية ، فإذا ، الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط ، هلكت ، فعل وفاعل ، وجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها » فبعد ، الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعي » في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل .

تقديره : « إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »^(١) ، والله أعلم .

== وقبل : أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيويه ٦٨-١ ، ومفصل الزخشرى ١-١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفساً » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلك منفساً أهلكته .

والرواية الثانية برفع ، منفس ، وهي رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » ، و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » ، بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الراجع له .

فأما البصريون فلا يسلبون أولاً رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صححت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » ، لاستقام الكلام .

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأُبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزِمَهُ أَبَدًا^(١)
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَوَجِدُ^(٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع^(٣) ؛ فيجب رفع

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق بـ « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بـ « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا ، معمولا ، حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتي « وجد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للتأولين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فإن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ١٣٠) ±

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا التي للمفاجأة ؛ فتقول : « خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بِرَفْعِ « زَيْدٍ » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إذا » هذه لا يقع بعدها الفعل ؛ لا ظاهراً ، ولا مقدرأ .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحو : « زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا أَقْبَيْتَهُ » فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة ونحوها^(١) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

== وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، لو حذفت الضمير لم يعمل « يضرب » في « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكثر بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :

(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه

فأكرمه .

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمه ، وعلى أسلمت عليه .

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد هلا أكرمه ، وغالد ألا تزوره .

(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه .

(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لانا قد ضربته ، وغالد لانا أحبه حباً جما .

(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيدكم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .

(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إن ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة .

(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذي تضربه ، وهند التي رأيتها .

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .

(العاشر) بعض حروف النفي ، وهي « ما » مطلقاً ، نحو : زيد رجل ما ضربته ،

و « لا » بشرط أن تقع في جواب قسم ، نحو : زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف =

فيما قبله لا يصاح أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تلاً — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا تلاً الفعلُ شيئاً لا يردُّ ما قبله معمولاً لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً ما لقيتُ » أجاز النصبَ مع الضميرِ بما ملِ مُقَدَّرٌ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

* * *

وَأَخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ (١)
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا (٢)

= النقي غير دما ، ودلا ، نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النقي هو دلا ، وليس في جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » ، فعل ماضٍ مبني للجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » ، نعم لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » ، معطوف على قبل ، وبعد مضاف و « ما » ، اسم موصول مضاف إليه « إيلأؤه » ، إيلأء : مبتدأ ، وإيلأء مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » ، مفعول ثانٍ للمصدر « غلب » ، فعل ماضٍ ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلأء » ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ، المجرورة عملاً بالإضافة .

(٢) « وبعد » ، معطوف على بعد في البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت لماطف « على معمول » ، متعلق بماطف ، ومعمول مضاف و « فعل » مضاف إليه « مستقر » ، نعم لفعل « أولاً » ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يُختار فيه النصب .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كأمر ، والنهى ، والدعاء — نحو : «زيداً أضربهُ ، وزيداً لا تضربهُ ، وزيداً رحمه الله» ؛ فيجوز رفعُ «زيد» ونصبه ، والمختارُ النصبُ (١) .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعلُ (٢) ، كهمزة الاستفهام ، نحو : «أزيداً ضربتُهُ» بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتقُّ عنه بعد عاطفٍ تقدّمته جملة فعليةٌ ولم يُفصل بين العاطف والاسم ، نحو : «قام زيدٌ وعمراً أكرمته» ؟ فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية .

فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : «قام زيدٌ وأمّاً وعمرو فأكرمته» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتى ، وتقول : «قام زيدٌ وأمّاً وعمراً فأكرمته» فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالٍّ على طلب .

* * *

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلياً — مع أن الجمهور يميزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطليية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة يجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) «ما» النافية ، فني نحو «ما زيداً لقيته» ، يترجح النصب (الثالثة) «لا» النافية ، فني نحو «لا زيداً ضربته ولا عمراً» ، يترجح النصب (الرابعة) «إن» النافية ، فني نحو «إن زيداً ضربته» — بمعنى ما زيداً ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِئاً بِدِهٍ عَنِ اسْمِهِ ، فَأَعْطَفَنَ مُخْبِئاً^(١)

أشار بقوله : « فاعطفن مخبئاً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس .

وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وقسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو : « زيد قام وعمرو أكرمه » فيجوز رفع « عمرو » مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز .

* * *

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ ؛ فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلٌ ، وَدَعَّ مَأْمٌ يُبِيحُ^(٢)

(١) « إن ، شرطية » تلا ، فعل ماض ، فعل الشرط « المعطوف » ، فاعل لتلا « فعلا ، مفعول به لتلا « مخبئاً ، نعت لفعل « به » ، عن اسم ، متعلقان بمخبر « فاعطفن » ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبئاً ، حال من الضمير المستتر في « اعطفن » .

(٢) « والرفع » ، مبتدأ « في غير » ، جار ومجرور متعلق برفع الآتي ، وغير مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي « رجح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « فإ » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لافعل « أبيع » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيع ونائب فاعله لا محل لها صلة « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبيع » مضارع مبني للجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذي تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرِّفْعُ ،
وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّحُ
نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » فيجوز
رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُهُ ؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد
نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في
أماله على النصب قوله :

١٥٨ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلِ
ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء « جَنَّاتٍ » .

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها
أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٣ — ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى
علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَضُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

اللغة : « فارسا ، هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، ومن رواها بالرفع أبو تمام
في ديوان الحماسة ، ومن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح « ما ،
زائدة « غادره ، تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا
المعنى فاعيل بمعنى مفعول في الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية « ملحم » بزنة المفعول : الذى ينشب
في الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل ، بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان
« النكس ، بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذى يقصر عن النجدة وعن غاية المجد
والكرم « الوكل ، بزنة كتف — الذى يكل أمره إلى غيره مجزا « لو يشاء — إلخ ، معناه أنه
لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والحصل : جمع
خصلة ، وهى ما يتبدل من أطراف الشعر

وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي (١)

يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيدٌ مرتُّ بهِ » أو بإضافةٍ ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْ غُلَامَهُ » ، [أو غُلَامَ صاحبه] ، أو مرتُّ بغلامه ، [أو بغلامِ صاحبه] ؛ فيجب النصبُ في نحو : « إن زَيْدًا مرتُّ بهِ أكرمك » كما يجب في « إن زَيْدًا لقيتهُ أكرمك » وكذلك يجب الرفعُ في « خرَّجتُ فإذا زَيْدٌ مرَّ بهِ عمرو » ويُختار النصبُ في « أزيدًا مرتُّ بهِ ؟ » ويختار الرفعُ

== « غير أن البأس - إلخ ، الشيمة : الطبيعة والسجية والخليقة ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحدها صرف .

الإعراب : « فارساً ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارساً ما ، حرف زائد لقصد التفتيح ، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعمت لفارس « غادروه ، فعل وفاعل ومفعول به « ملحقاً ، حال من الضمير المنصوب في غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذلك « غير ، حال ثان ، وغير مضاف و « زميل ، مضاف إليه « ولا نكس ، الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، ونكس : معطوف على زميل « وكل ، صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه ، حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارساً ، المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارساً ، مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس بمتنعاً .

(١) « فصل ، مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو ، عاطفة « بإضافة ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

في «زَيْدٌ مررتُ به» ويجوز الأمران على السواء في «زَيْدٌ قام وعمرتُ ومررتُ به» وكذلك الحكم في «زَيْدٌ [ضَرَبْتُ غَلامه ، أو] مررتُ بغَلامِهِ» .

* * *

وَسَوٌّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ (١)
يعنى أن الوصفَ العَامِلَ في هذا الباب يجرى مجرَى الفعل فيما تقدّم ، والمراد بالوصفِ العَامِلِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصفِ كاسمِ الفعل ، نحو : «زَيْدٌ دَرَاكِهِ» ، فلا يجوز نصب «زَيْدٍ» ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذى لا يعمل ، كاسمِ الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أُمْسٍ» ، فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العَامِلِ «زيد أنا ضاربه : الآن ، أو غداً ، والدرهم أنت مُطَاه» ، فيجوز نصب «زيد ، والدرهم» وَرَفَعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

(١) «دوسو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفا» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل بك «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع ، والجملة في محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل ، عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : « زيدا أنا الضاربُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسرُ عاملا فيه ، والله أعلم ^(١) .

* * *

وَعَلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلْقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ ^(٢)

تقدّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : « زيدا ضربتُهُ » وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زيدا مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زيدا ضربتُ غلامهُ » .

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفا (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن « أل » الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرا في ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل .

(٢) « وعلقه » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقه « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقه المجرور بالكاف . ونفس مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .

وذكر في هذا البيت أن المَلَابَسَةَ بالتابع كالملايسة بالسببي ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسمِ السابقِ — من صفة ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » أو عَطْفِ بيانٍ ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً أباه » أو معطوف بالواو خاصةً نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه » — حصلت المَلَابَسَةُ بذلك كما تحصل بنفسِ السببيِّ ، فيُنزَلُ « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » منزلة « زيدا ضَرَبْتُ غلامه » وكذلك الباقي .

وحاصله أن الأجنبيَّ إذا أتبع بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ جَرَى مجرى السببيِّ ، والله أعلم^(١) .

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الأمر الأول : أن المؤلف ذكر بما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهي النعت وعطف البيان والعطف ، وأهم اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البديل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلاً ، وأما التوكيد فاللفظي منه لا يتصل بضمير والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت « زيد ضربت خالداً نفسه » لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده ، لأن الهاء في « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع في أول الكلام .

والأمر الثاني : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيدا ضربت الذي يكرهه » ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمراً ورجلاً يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذي يحبه » أي الذي يحب خالداً .

تعدى الفعل، ولزومه

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ

«ها» غَيْرِ مَضَدٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلَ^(١)

ينقسم الفعل إلى متعدي، ولزوم : فالمتعدى : هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » [واللزام : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر^(٢)] نحو : « مَرَزْتُ بَرِيدًا » أو لا مفعول له ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ »

(١) علامة ، مبتدأ ، وعلامة مضاف . و الفعل ، مضاف إليه ، المعدى ، نعت للفعل . أن ، مصدرية ، تصل ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف . و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و أن ، و ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ ، و التقدير : علامة الفعل المعدى وصلك به ها لـخ «ها» مفعول به لتصل . وها مضاف و غير ، مضاف إليه ، و غير مضاف ، و مصدر ، مضاف إليه ، به ، جار و مجرور متعلق بتصل ، نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، و نحو مضاف ، و عمل ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى و اللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى ، و اللزوم ، و لا ثالث لهما ، و عبارة الناظم و الشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول : و لازم غير المعدى ، و الشارح يقول « و اللزوم ما ليس كذلك ، و ذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعدى فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين .

و من العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى ، و الثانى اللزوم ، و الثالث ما ليس بمتعدى و لا لازم ، و جعلوا من هذا القسم الثالث الأخير ، كان ، و أخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به و لا تعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها و تارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، نحو شكرته و شكرت له و نصحته و نصحت له و ما أشبههما ، و قد يقال : إن كان ، ليست خارجة عن القسمين ، بل هى متعدية ، و هذا جواب بتحريم معنى كل =

ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلاً مُتَعَدِّياً ، وَوَافِعاً ، وَجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدِّ ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر .

وعلامة الفعل المتعدي : أن اتصل به هاء تفود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أُغْلِقَتْهُ » .

واحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها اتصل بالمتعدي واللازم ؛ فلا تَدُلُّ على تَمَدُّي الفعل ؛ فمثال المتصلة بالمتعدي « الضَّرْبُ ضَرَبَتْهُ زَيْدًا » أى ضربت الضرب [زيداً] ومثال المتصلة باللازم « الْقِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ (١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كحبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدي ، وحرف الجر في شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الحافض .

(١) « فانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت » به ، جار ومجرور متعلق بانصب مفعوله ، مفعول : مفعول به لانصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن ، شرطية « لم ، نافية جازمة « ينب ، فعل مضارع ، جملته فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به « عن فاعل ، جار ومجرور متعلق بيبن « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت ، فعل وفاعل « الكتب ، مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله =

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » .

وقد يُرفعُ المفعولُ وينصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس ، كقولهم : « خَرَّقَ الثوبَ المسارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقتصر فيه على السماع^(١) .

= في محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول في قوله « فانصب به مفعوله ، هو المفعول به ، لا مبرن ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، وثانیهما : أن الذي يختص به الفعل المتعدي هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدي واللازم ، تقول : ضربت ضرباً ، وقت قياماً ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابني نادياً ، وقت إجلال الأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلاً ، وخرجت من الملعب ليلاً .

(١) قال السيوطي في معجم الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقِنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَافَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرُ
فإن السوات هي البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[إِنْ مَنْ صَادَ عَقْمَقًا لَسُومُ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْمَقَانَ وَبُومُ
وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَمَمَا]

والمسيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، اهـ . وقال ابن مالك في شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسار ، ومنه قول الأخطل . مثل القنافذ ... البيت ، اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغيير لم يحصل إلا في حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهرى إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير =

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصلُهُما ذلك ، كأعطى وكسا .

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضربَ ، ونحوه .

* * *

ولازِمٌ غيرُ المُعدى ، وَحْتِمٌ لُزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهْمٌ^(١)
كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِي أَقْعَنَسَا ، وَمَا أَقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسَا^(٢)
أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّةٌ فَاْمْتَدَا^(٣)

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) « ولازِمٌ ، خبر مقدم « غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « المعدى ، مضاف إليه و « حتمٌ ، فعل ماض مبنى للجهول « لزوم ، نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و « أفعال ، مضاف إليه ، و « أفعال مضاف ، و « السجايا ، مضاف إليه « كنههم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كنههم .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفعال ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر و « المضاهى ، معطوف على قوله « أفعال ، السابق ، وهو اسم فاعل ، و « فاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله « أقعنسا ، مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما ، اسم موصول : معطوف على المضاهى « اقتضى ، فعل ماض ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يمود إلى ما الموصولة ، و « الجملة لا محل لها صلة الموصول « نظافة ، مفعول به لاقتضى « أو دنسا ، معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً ، معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاوَعَ ، أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاء [ضمير] غير المصدر ،
 وَيَتَحَتَّمُ اللزومُ لكل فعل دالّ على سجية — وهي الطبيعة — نحو : « شَرَفَ ،
 وَكَرُمَ ، وَظَرَفَ ، وَنَهَمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن أفعلّ ، نحو : « أَشْعَرَ ،
 وَأَطْمَأَنَّنَ » أو على وزن أفعلّال ، نحو : « أَقْمَنَسَسَ ، وَأَخْرَجَنَجَمَ » أو دلّ على نظافة
 كـ « طَهَّرَ الثوبَ ، وَنَظَّفَ » أو على دَسّ كـ « دَنَسَ الثوبَ ، وَوَسِخَ » أو دلّ
 على عَرَضٍ نحو : « مَرِضَ زَيْدٌ ، وَأَحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعًا لما تعدّى إلى مفعول
 واحد نحو : « مَدَدْتُ الحَدِيدَ فامتدَّ ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طواع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل
 يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا ، وَعَلَّمَتْهُ النُّحُورَ
 فَتَلَّمَهُ » .

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ

وَإِنْ حُذِفَ فَالِنِّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ (١)

== حرف عطف ، وطواع : فعل ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « الممدى » مفعول به لطواع « لواحد » جار
 ومجرور متعلق بالمعدى « كده » متعلق بحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك
 كأن كده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو .

(١) « وعد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لازماً ،
 مفعول به لعد « بحرف ، جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر ، مضاف إليه
 « وإن ، شرطية « حذف » فعل ماضٍ مبني للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب ، الفاء لربط الجواب بالشرط ،
 النصب : مبتدأ « للنجر » جار ومجرور متعلق بحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره
 في محل جزم جواب الشرط .

نَقْلًا ، وَفِي « أَنْ » وَ« أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ : كَمَجَبْتُ أَنْ يَدُوا (١)

تَقَدَّمَ أَنْ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ الْإِلَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : « سَهَرْتُ زَيْدًا » وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، نَحْوُ : « سَهَرْتُ زَيْدًا » قَالَ الشَّاعِرُ :

١٥٩ — تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

(١) « نَقْلًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، أَوْ حَالٌ صَاحِبُهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ « حَذَفَ » ، وَتَقْدِيرُهُ مَنَقُولًا « وَفِي أَنْ » جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ الْآتِي « وَأَنْ » مَعْطُوفٌ عَلَى أَنْ « يَطْرُدُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْحَذْفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذْفِ « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ ، وَمَعَ مِضَافٍ وَ« أَمْنٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَمْنٍ مِضَافٌ وَ« لَبْسٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « كَمَجَبْتُ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، عَجَبْتُ : فِعْلٌ وَفَاعِلٌ « أَنْ » مَصْدَرِيَّةٌ « يَدُوا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلُهُ ، وَ« أَنْ » وَمَنْصُوبَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ جَرُّورٍ بَيْنَ الْمَحْذُوفَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَجَبْتُ مِنْ وَدَيْهِمْ — أَيْ لِإِعْطَائِهِمُ الدَّبَّةَ — وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِعَجَبٍ .

١٥٩ — الْبَيْتُ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ بْنِ الْخَطَطِيِّ .

اللُّغَةُ : « تَعُوجُوا » يُقَالُ : عَاجَ فُلَانٌ بِالْمَسْكَانِ يَعْجُجُ عَوْجًا وَمَعَاجَا — كَقَالَ يَقُولُ قَوْلًا وَمَقَالًا — إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَيُقَالُ : عَاجَ السَّائِرُ بِمَكَانٍ كَذَا ، إِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، أَوْ وَقَفَ بِهِ ، أَوْ عَرَجَ عَلَيْهِ وَتَحَوَّلَ إِلَيْهِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ « أَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا نَحْيَا » .

الإِعْرَابُ : « تَمْرُونَ » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ « الدِّيَارَ » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، وَأَصْلُهُ : تَمْرُونَ بِالْأَمْرِ « وَلَمْ تَعُوجُوا » الْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَلَمْ : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ ، تَعُوجُوا : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بَلَمْ ، وَعَلَامَةٌ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ حَالٍ « كَلَامَكُمْ » كَلَامٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَكَلَامٌ مِضَافٌ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ مِضَافٌ إِلَيْهِ « عَلَى » جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَرَامِ الْآتِي « حَرَامٌ » خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « تَمْرُونَ الدِّيَارَ » حَيْثُ حَذَفَ الْجَارُ ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ الْإِلَازِمَ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا ، فَنَصَبَهُ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ « تَمْرُونَ بِالْأَمْرِ » وَيُسَمَّى ذَلِكَ : « الْحَذْفُ » =

أى : تَمَرُّونَ بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِ مع غير « أَنْ » وَ « أَنْ » بل يُفْتَصَّرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغداديُّ وهو] الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرها قياساً ، بشرط تَعْيِينِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكينِ » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ القَلَمَ السكينِ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يحز الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ في زَيْدٍ » فلا يجوز حذفُ « في » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عن زيدٍ » أو « في زيدٍ » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يحز ، نحو : « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميمٍ » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ القَوْمَ بنى تميمٍ » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصلُ « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميمٍ » أو « اخْتَرْتُ من القومِ بنى تميمٍ » .

وأما « أَنْ » ، وَأَنْ « فيجوز حذفُ حرفِ الجرِ معهما قياساً مُطَرِّفاً ، بشرط أَمْنِ اللبسِ ، كقولك : « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصلُ « عَجِبْتُ من أَنْ يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلك مع أَنْ — بالتشديد — « عَجِبْتُ من أَنْكَ قَائِمٌ » فيجوز حذفُ « من » فتقول : « عَجِبْتُ أَنْكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يحز الحذفُ ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان الجرور مصدراً مؤولاً من « أَنْ » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أَنْ » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

غَضِبْتَ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعرِفُنِي مَرَزَنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غضبت أن نظرت » وأصله : غضبت من أن نظرت .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [رَغِبْتُ] فِي أَنْكَ قَائِمٌ » فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف في محل « أَنْ ، وَأَنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجِرِّ — فذهب الأَخْفَشُ إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكَسَائِيُّ إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .^(١)

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه يختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا ، ففى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير « أن ، و » ، فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجرورا به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدَنْ يَهْزُ الكَفُّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وكما فى قول المتلس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَا كَلُهُ فِي القَرِيَّةِ الشُّوسُ

أراد الاول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصب الاسم الذى كان مجرورا به ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله « ولادين ، مروى بجردين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون - إلخ » =

وحاصله : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أن ، وأن » لم يَمْزُ حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أن ، وأن » جاز [ذلك] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

الفعل ^{المتعدي} ما كان ماضياً في المعنى * * *

وَالْأَضْلُ سَبِقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ « أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمُ نَسِجَ الْيَمَنِ » (١)
 إِذَا تَعَدَّى الفَعْلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ؛ فالأضْلُ
 تقديمٌ ما هو فاعِلٌ في المعنى ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرهما » فالأضْلُ تقديمٌ « زيد »

== وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المفعول والمفعول عليه في حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجروراً على حاله قبل الحذف . وذلك في قوله :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتِ كَلْبِيْبِ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيويوه - رحمه الله - تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ،

ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، سبق ، خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، وفاعل ، مضاف

إليه ، معنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف

خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ « من » حرف جر ، ومجروره

قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبس » ، فعل أمر مؤكد بالنون

الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول

أول لألبس « زاركم » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » ، مفعول ثان

لألبس ، ونسج مضاف و « الين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن

لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذُ للدَّهْم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » و « أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُم نَسِجَ الْهِنِ » ف « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسِجَ » : مفعول ثانٍ ، والأصلُ تقديمُ « مَنْ » على « نَسِجَ الْهِنِ » لأنه اللَّابِسُ ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى ، لكنه خلاف الأصل .

يجب التأخر والمعنى علم اللبس * * *

(وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى) وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يَرَى^(١)

أى : يلزم الأصل — وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ، وهو خَوْفُ اللبس ، نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » فيجب تقديمُ الآخذِ منهما ، ولا يجوز تقديمُ غيره ؛ لأجل اللبسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى ، نحو : « أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا في المعنى ؛ فلا تقول : « أُعْطِيتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ » لثلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وهو ممتنع] والله أعلم^(٢) .

* * *

(١) « ويلزم الأصل ، فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة في محل جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب الفاعل المستتر في « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَدَفَ فَضْلَةً أَجِزًا ، إِنْ لَمْ يَبْضُرْ ، كَحَدَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حِصْرًا (١)

الْفَضْلَةُ : خلافُ الْعُمْدَةِ ، وَالْعُمْدَةُ : مَا لَا يُسْتَفْنَى عَنْهُ كَالْفَاعِلِ ، وَالْفَضْلَةُ : مَا يُمْكِنُ الِاسْتِفْنَاءُ عَنْهُ كَالْمَفْعُولِ بِهِ ؛ فَيَجُوزُ حَدَفُ الْفَضْلَةِ إِنْ لَمْ يَبْضُرْ ، كَقَوْلِكَ ،

== فِيهَا تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى ، وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ يَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى ، وَالْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ يَجُوزُ فِيهَا تَقْدِيمُ أَيُّهُمَا شِئَتْ ، وَسَنَبِينُ لِكَ مَوَاضِعَ كُلِّ حَالَةٍ مِنْهَا تَفْصِيلاً .

أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى فَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ ، أَوْهَا : أَنْ يَخَافُ اللَّبْسَ ، وَذَلِكَ إِذَا صَلَحَ كُلُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَثَانِيَهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مَحْصُورًا فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ «مَا كَسَوْتُ زَيْدًا لِأَجْبِيَةِ ، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دَرَهْمًا ، وَثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى ضَمِيرًا وَالْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا نَحْوُ «أَعْطَيْتُكَ دَرَهْمًا» .

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ فَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ أَيْضًا ، أَوْهَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ «أَعْطَيْتُ الدَّرَهْمَ صَاحِبَهُ ؛ إِذْ لَوْ قَدِمَ لِعَادِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتْبَةً ، وَثَانِيًا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مِنْهَا مَحْصُورًا فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرَهْمَ إِلَّا زَيْدًا ، وَثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مِنْهَا ضَمِيرًا وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا ، نَحْوُ قَوْلِكَ «الدَّرَهْمَ أَعْطَيْتَهُ بَكَرًا» ،

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ فَمِنْهَا عِدَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَوَاضِعِ الْحَالَتَيْنِ ، وَمِنْهَا قَوْلُكَ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَالَهُ» ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ : «أَعْطَيْتُ مَالَهُ زَيْدًا ؛ فَالضَّمِيرُ إِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخَّرِ لَفْظًا فَقَدْ عَادَ عَلَى مُتَقَدِّمِ رَتْبَةً ،

(١) «وَحَدَفَ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِأَجْزٍ ، وَحَدَفَ مُضَافٌ وَ«فَضْلَةً» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَجْزٍ» ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «إِنْ» ، شَرْطِيَّةٌ «لَمْ» ، جَازِمَةٌ نَافِيَةٌ «يَبْضُرُ» ، فَعَلٌ مُضَارِعٌ يَجْزُومُ بِلَمْ ، وَجَمَلَتُهُ فَعَلٌ الشَّرْطُ . وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَدَفَ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ لَمْ يَبْضُرْ حَذَفَ الْفَضْلَةَ فَأَجْزُهُ «كَحَدَفِ» ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ : أَيِ ذَلِكَ كَأَنَّ كَحَدَفِ ، وَ«مَا» ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ «سَبَقَ» ، فَعَلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمُوَصُولَةُ ، وَالجَمَلَةُ لِأَجْلِهَا صِلَةُ الْمُوَصُولِ «جَوَابًا» ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لِسَبَقَ «أَوْ» ، عَاطِفَةٌ «حَصْرًا» ، فَعَلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلجَهْلِ مَعْطُوفٌ عَلَى سَبَقَ .

وليفر الحذف
من موضعين
أذا كانه الموصول به - وهو الموصول
أذا كانه المفعول به - وهو المفعول
محصوراً مثاله ما ضربت إلا زيداً
أذا كانه المفعول به - وهو المفعول
محصوراً مثاله ما ضربت إلا زيداً
أذا كانه المفعول به - وهو المفعول
محصوراً مثاله ما ضربت إلا زيداً
أذا كانه المفعول به - وهو المفعول
محصوراً مثاله ما ضربت إلا زيداً

في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكتقولك في « أعطيت زيدا درهما » : « أعطيت » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ، و « أعطيت زيدا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُمْطِرُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حذْفُ الفِضْلَةِ لم يَجُزْ حذْفُهَا ، كما إذا وقع المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، أو وقع محصوراً ، نحو : « ما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدا » في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مُطْلَقاً ، والمقصودُ نفيه عن غير « زيد » فلا يُفهم المقصود عند حذفه .

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ ، إِنْ عَلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا^(١)

يجوز حَذْفُ نَاصِبِ الفِضْلَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « زيدا » ، التقدير : « ضربت زيدا » ، فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُهُ » ، التقدير : « ضربت زيدا ضربه » ، فحذف « ضربت » وجوباً كما تقدم ، والله أعلم .

(١) « ويحذف » ، فعل مضارع مبني للجهول « الناصب » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفِضْلَةِ مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماض مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب ، والالف للإطلاق « وقد » حرف تقييد « يكون » فعل مضارع ناقص « حذفه » حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملتزماً » خير يكون .

التنازع لغة - التنازب

صطلحاً : توجب داء ملامه مع معمول واحد التنازع في العمل

أولاً في معنى جوارها ، ولكنه الخلال
 هم متفقون على أنه (عواملهم) أو
 أما

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِوَأَحَدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ (١) فِي الْأُولَوِيَّةِ
 وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ (٢) وَهَذَا كَالْخَلْدِ
 موجود في البصر

التنازعُ عبارةٌ عن : تَوَجُّهٍ عامِلينِ إلى معمولٍ واحدٍ (٣) ، نحو : « ضَرَبْتُ الثَّانِيَّ

(١) « إن ، شرطية ، عاملان ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان ، اقتضيا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة في اسم ، جار ومجرور متعلق باقتضى ، عمل ، مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « قبل ، ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم في محل نصب « فللواحد ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد « العمل ، مبتدأ مؤخر

(٢) « والثاني ، مبتدأ « أولى ، خبر المبتدأ « عند ، ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و « أهل ، مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و « البصره ، مضاف إليه « واختار ، فعل ماض « عكسا ، مفعول به لاختار « غيرهم ، غير : فاعل اختار . وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه : ذا « حال من غيرهم ، و « أسره ، مضاف إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله - بضم الهمزة - الدرع الحصينة ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والأمره - بالفتح - الجماعة القوية :

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فاعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين ، نحو قول الشاعر :

* عُهُدَتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ *
 * عُهُدَتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ *

فن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمي مفعول كقول كثير .

= قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَتَىٰ غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَّمْطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهُ
 أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبك من حبك وتقديرك زيدا ، أو بأن يكونا
 اسمي تفضيل كقولك : زيد أصبغ الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين
 نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله
 تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي
 لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله «مسمعا» اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت»
 و«الضرب»

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير
 عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل
 ويشترط في العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما
 ارتباط ، فلا يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة
 التي سقناها

(الثاني) أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم
 أن لن يبعث الله) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث
 الله) و(كما ظننتم) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا .
 (الثالث) أن يكون جوابا للأول ، نحو قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في
 الكلاله) ونحو قوله جل شانه : (أتوني أفرغ عليه قطرا) .

ويشترط في العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير
 فساد في اللفظ أو في المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ *

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و «أَكْرَمْتُ» يطلب «زيدًا»
بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان — إلى آخره» .

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَلْنَا، ومقتضاه أنه
لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله: «فلو اُحِدَ منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر،
والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره .

= فليس كل واحد من «أناك أناك»، موجهاً إلى قوله «اللاحقون»، إذ لو توجه كل
واحد إليه لقال: أتوك أناك اللاحقون، أو لقال: أناك أتوك اللاحقون، بل المتوجه
إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
وذلك لأن كلامه «كفاني»، ولم أطلب، ليس متوجهاً إلى قوله «قليل من المال»،
إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا
القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجِدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْجِدَّ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

وإنا نقوله «قليل من المال»، فاعل كفي، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما
قوله «ولم أطلب»، فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل
من المال ولم أطلب الملك .

ويشترط في العاملين، أيضاً: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التي ذكرناها
والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً
فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك «زيد قام وقعد»، فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل
واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوباً نحو قولك «زيداً ضربت وأهنت»
فالعامل فيه هو أول العاملين، والثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، وأولا
معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك «ضربت زيداً وأهنت»،
فهو معمول للسابق عليه منهما، وللتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد
أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما (١).
فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به؛ لقربه منه.
وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه.

* * *

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمُ مَا التَّزِمَا (٢)

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:
الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهي جملة العامل الأول مع معمله — قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكراً، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميراً في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

ولسلك فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب.

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيداً، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: ٦ أكرمت ولا قدمت زيداً.

(٢) «وأعمل، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والمهمل =»

كَيْحُسَيْنٍ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ وَقَدْ بَنَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ^(١)
 أى : إذا عملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المَهْمَلَ
 في ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز
 حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : «يُحْسِنُ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن»
 و «يسىء» يطلب «ابنك» بالفاعلية ، فإن عملت الثاني وجب أن تضمير في الأول
 فاعله ؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ» وكذلك إن عملت الأول وجب الإضمار
 في الثاني ؛ فتقول : «يُحْسِنُ وَيُسِينَانِ أَبْنَاكَ» ومثله «بَنَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» وإن
 عملت الثاني في هذا المثال قلت : «بَغِيًّا وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» ولا يجوز ترك الإضمار ؛
 فلا تقول «يحسن ويسىء ابنك» ولا «بني واعتدى عبدك» لأن تركه^(٢) يؤدي
 إلى حذف الفاعل ، والفاعل مُلتزمُ الذكر ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ،

== مفعول به لأعمل د في ضمير ، جار ومجرر متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و «ما ، اسم
 موصول : مضاف إليه د تنازعا ، فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة
 الموصول د والتزم ، فعمل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د ما ، اسم
 موصول مفعول به لا لتزم د التزما ، فعل ماض ميني للجھول ، والآلف للاطلاق ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة .

(١) د كَيْحُسَيْنَانِ ، الكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل د ويسىء ، فعل
 مضارع د ابناكا ، ابنا : فاعل يسىء مرفوع بالآلف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب
 مضاف إليه د وقد ، حرف تحقيق د بنى ، فعل ماض د واعتدا ، فعل وفاعل د عبداكا ،
 فاعل بنى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد
 من تقدير لتصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر
 مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ،
 الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثاني حذف الفاعل ، وكلاهما
 محظوران .

بناء على مذهبه في جواز حذفِ الفاعل ، وأجازهُ الفراءُ على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناءٌ منهما على مَنع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناك » وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِنَعِيرٍ رَفَعٍ أَوْهَلَا^(١)
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ^(٢)

(١) « ولا ، ناهية » مجيء ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مع ، ظرف متعلق بتجيء ، ومع مضاف و « أول ، مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « أهمل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة في محل جر صفة لأول « بمضمر ، جار ومجرور متعلق بتجيء « لغير ، جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي ، وغير مضاف و « رفع ، مضاف إليه « أوهلا ، فعل ماض مبني للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة في محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل ، حرف عطف ، ومعناه — هنا — الاتتمال « حذفه ، حذف : مفعول مقدم لازم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . « إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير ، خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر ، مضاف إليه « وأخرنه ، الواو عاطفة ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لاخر مبني على الضم في محل نصب « إن ، شرطية « يكن ، فعل =

تقدّم أنه إذا عمل أحدُ الماملين في الظاهر وأهل الآخر عنه أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فترقَ في وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون الممهلُ الأوّلُ أو الثاني ، فتقول : « يحسنان ويسىء ابنك ، ويحسن ويسينان ابنك » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ الممهلِ غيرَ مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدةً في الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبير » — أولاً ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالبُ له هو الأوّل ، أو الثاني ، فإن كان الأوّل لم يجز الإضمار ؛ فتقول « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّرَ بِي زَيْدٌ » ولا تصمر فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرَ بِي زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبًا

جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْمَهْدِ

وَأَلْفِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَكَلَّمَا

يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

== مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمّر « هو » ضمير فاعل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمّر غير الرفع هو الخبر فأخرنه .

١٦٠ البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا ، بزنة كتاب — أي عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيتك جهرا وجهارا وكلت فلانا جهرا وجهارا . رجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك في معنى العلى . قال الله تعالى : (وأسروا قولكم أو اجهروا به) وقال الأخفش في قوله تعالى : (حتى ترى الله جهرة) أي عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه في اللغة : ما استتر عنك ولم ==

= تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « أحفظ للعهد ، يروى فى مكانه » أحفظ للود ، والود - يضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة « ألغ ، يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك » الوشاة ، جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة « يحاول ، هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشئ بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منكما يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها .

الإعراب : « إذا ، ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجملة « ترضيه ، من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ويرضيك ، فعل ومفعول به « صاحب ، فاعل يرضيك ، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها « جهاراً ، منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ ، خبر كن « للعهد ، جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب ، فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان - وهما « ترضى ، و « يرضى ، - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب ، - وقد تنازع كل من « ترضى ، و « يرضى ، ذلك الاسم الذى بعدهما وهو « صاحب ، والأول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول فى الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الأول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير =

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار ؛ فتقول : « ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبَتْهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول « ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِعُكَاظٍ يُغِشِي النَّاطِرِينَ — إِذَا هُمْ لَمَحُوا — شَمَاعُهُ .

والأصل « لَحَوْهُ » فحذف الضمير ضرورةً ، وهو شاذ ؛ كما شذَّ عَمَلُ المَهْمَلِ الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل .

== ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحذور — فإنهم إنما أجازوا — في هذا الباب — الإضمار قبل الذكرحين لا يكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لمانكة بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلبه رواها أبو تمام حميد بن أوس في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلِيَكْفِ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعِ بَاقِ شَمَاعُهُ
فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة : د عكاظ ، بزة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة د يعشى ، مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا و لمحوا ، ماض من اللحم ، وهو سرعة إبصار الشيء د شعاعه ، بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الحبال ، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها بما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولعانه .

الإعراب : د بعكاظ ، جار ومجرور متعلق بقولها د جمعوا ، في البيت السابق ==

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل ، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته : متصلاً كان ، أو منفصلاً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِيهِ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتِي إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجورور - فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتِي زَيْدًا » ، ولا مَرَزْتُ بِهِ وَمَرَّتْ بِي زَيْدًا ، بل يلزم الحذف ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتِي زَيْدًا ، وَمَرَزْتُ وَمَرَّتْ بِي زَيْدًا » إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخراً ؛ فتقول « ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » :

== « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوا هم « لمحوا » فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضممة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحوا شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » والفعل الأول - وهو « يعشى » - يطلبه فاعلاً له ، والفعل الثاني - وهو « لمحوا » - يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثاني في ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ، ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى في البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، وفي حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة . وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

وَمَقْهُومُهُ أَنْ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مَطْلَقًا : مَرْفُوعًا كَانَ ، أَوْ مَجْرُورًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ .

وَأُظْهِرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَيْرًا لِقَائِمِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ (١)
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا (٢)

أى : يجب أن يُؤْتَى بِمَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُهْمَلِ ظَاهِرًا إِذَا لَزِمَ مِنْ إِضْمَارِهِ عَدَمُ مَطَابَقَتِهِ لِمَا يفسره ؛ لكونه خيرًا في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خيرًا عن مفرد ومفسرهُ مُتَنَبِّئًا ، نحو : « أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ » ذ « زَيْدًا » : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَظُنُّ ، وَ « عَمْرًا » : مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَ « أَخَوَيْنِ » : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَظُنُّ ، وَ الْيَاءُ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِیُظَنُّنَانِ ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ ؛ فَلَوْ أُتِيَتْ بِهِ ضَمِيرًا قُلْتُ :

(١) « أَظْهَرَ » فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَكَسْرٌ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « يَكُنْ » فَعَلَ مِضَارِعٌ نَاقِصٌ فَعَلَ الشَّرْطِ « ضَمِيرٌ » اسْمٌ يَكُنْ « خَيْرًا » ، خَيْرٌ يَكُنْ « لَغَيْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَيْرِ ، وَغَيْرُ مِضَارِعٍ وَ « مَا » اسْمٌ مَوْصُولٌ مِضَارِعٌ لَهُ « يُطَابِقُ » فَعَلَ مِضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ « الْمَفْسَّرُ » مَفْعُولٌ بِهِ لِیُطَابِقُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَيْرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ فَأُظْهِرُهُ : أَيْ جِيءَ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا .

(٢) « نَحْوِ » ، خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ : أَيْ وَذَلِكَ نَحْوُ « أَظُنُّ » ، فَعَلَ مِضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا « وَيُظَنُّنَانِي » ، فَعَلَ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ أَوَّلٌ « أَخَا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِیُظَنُّنَانِي « زَيْدًا » ، مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَظُنُّ « وَعَمْرًا » ، مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « أَخَوَيْنِ » ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَظُنُّ « فِي الرَّخَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَنَازَعٌ فِيهِ كُلٌّ مِنَ « أَظُنُّ » وَ « يُظَنُّنَانِي » .

« أظن ويظناني إياه زيداً أخوين » لكان « إياه » مطابقاً للياء ، في أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسر للمفسر ؛ [وذلك] لكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني — الذي هو خبر في الأصل — للمفعول الأول — الذي هو مبتدأ في الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثاني غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين » ؛ ف « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولاً أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثاني ، ولا تكون المسألة — حينئذ — من باب (١) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل في ظاهره ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مُراعى به جانب الخبر عنه ؛ فتقول : « أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين » وأجازوا أيضاً الحذف ؛ فتقول : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين » .

* * *

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره بل لم توجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن « أخوين » معمول لأظن ، ولم بتوجه إليه يظناني ؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأول ، فانه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأول .

وتنازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الأفراد والثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربني وضربت زيداً » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيداً » المنصوب ، ولو قلت « ضربني وضربته زيداً » لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع ؟ .

المفعولات بأفهام يوجبها ، وإنما المفعول المطلق سمي به من باعتبار اللفظ ١٦٩ الفعل بها

أو وقوعه لأصلها أو غيرها فذلك لا يسمى به إلا قصد إعمالها كما ذكرنا في الأصل بالذم
 أو لفظ المفعول المطلق ، والمعنى المفعول المطلق المفعول به في ما سلكه في الفعل
 المستفاد إذا لا قصد إعمالها في ما سلكه ، وما سلكه رتب قصد المفعول

المصدرُ اسمٌ ماسوي الزمانِ مِنْ مَدْلُوْلِ الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ (١) تَقِي بِهِ لَه

ما سلكه النظرى
 ١٨١

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف « قام » يدل على قيام في زمن
 ماض ، و « يقوم » يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و « قُم » يدل على قيام في
 الاستقبال ، والقيام هو الحدث — وهو أحد مدلولي الفعل — وهو المصدر ، وهذا
 معنى قوله : « ماسوي الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسم الحدث
 كَأَمِنْ ؛ فإنه أحد مدلولي أَمِنْ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيداً للعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو
 عدده ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَسِرْتُ سِرًّا زَيْدًا ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ » .

وسمي مفعولا مطلقا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ،
 بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ،
 والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

بِمَثَلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتِخِبَ (٢)

(١) المصدر ، مبتدأ ، اسم ، خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول
 مضاف إليه ، سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ،
 و « الزمان » مضاف إليه ، من مدلولي ، جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ،
 ومدلولي مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه ، كَأَمِنْ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كَأَمِنْ ، من أَمِنْ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت
 لأن المصدر .

(٢) بمثله ، الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه
 أو فعل ، أو وصف ، معطوفان على مثل نصب ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصب المصدرُ بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : « مَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل^(١) ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوصف^(٢) ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

== ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه ، الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل ناقص إلى اسمه ، أصلا ، خبر الكون من جهة النقصان ، ولهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط في الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصفا ، والثاني : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط في الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَّهُمْ لَوْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فإن قوله « لَوْمًا » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « الْأَمَّهُمْ » ، الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « الْأَمَّهُمْ » ، وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الأمهم تلوم لؤما ، واختلفوا في الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، ومعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبياني :

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِي طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلِ

فإن قوله « طَرِبَ الْوَالِهِ » ، مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طَرِبًا » ، الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوصفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتِخِبَ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدرُ مشتقٌ منه . أي : ليس في المصدر شيء فيه فظاً ، أصلاً لقوله ، ورد في الحرف

وذهب قومٌ إلى أن المصدرَ أصلٌ ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ أسأله من الفعلِ .

وذهب ابن طَلْحَةَ صحيح للزمخشري إلى أن كلاً من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخرِ .

والصحيحُ المذهبُ الأولُ ؛ لأن كل فرع يتضمنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدرِ كذلك ؛ لأن كلاً منهما يدلُّ على المصدرِ وزيادةً ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدرِ والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدرِ والفاعلِ .

تَوَكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرِ ذِي رَشَدٍ^(١)

= هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل ، وليست هي العامل ، والتقدير : أراني طرباً في إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا ، مفعول به مقدم ليعين « أو نوعاً ، معطوف عليه « بين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد ، معطوف على قوله « نوعاً ، السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، نرت : فعل وفاعل « سيرتين ، مفعول مطلق بين العدد « سير ، مفعول مطلق بين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى ، بمعنى صاحب مضاف إليه ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكداً ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثاني : أن يكون مبيناً للنوع^(١) ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ » ،
و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، وَضَرَبْتَيْنِ ،
وَضَرَبَاتٍ » .

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحِ الْجَذَلِ^(٢)

(١) المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :
الأول : أن يكون مضافاً ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على
بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النياحة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل لإنسان
فعل غيره ، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره ؛ فالخليفة في هذين المثالين أن تقول : اعمل
عملاً مشابهاً لعمل الصالحين ، وجد جداً مماثلاً لجد الحريص .
الثاني : أن يكون موصوفاً ، نحو قولك : اعمل عملاً صالحاً ، وسرت سيراً وئيداً ،
وليس هذا من باب النياحة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقروناً بال المهديّة ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت
الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر
كان من باب النياحة ، وكان المتكلم يقول : اجتهدت اجتهاداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم
أن فلاناً قد اجتهد ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول
أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النياحة ؛ لأنه فعله .

(٢) وقد ، هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق
ب« ينوب » ، اسم موصول : فاعل ينوب مبنى على السكون في محل جر عليه ، جار ومجرور متعلق
ب« دل » ، فعل ماض ، و« فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . =

قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه ، ككُلِّ و بَعْضٍ ، مُضَافَيْنِ إِلَى المصدر ، نحو : « جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ »^(١) ، وكقوله تعالى : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) ، و « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

وكالمصدر المرادفِ لمصدر الفعل المذكور^(٢) ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوسًا ، وَأَفْرَحَ الْجَذَلَ » فالجلوس : نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له ، والجذَل : نَائِبٌ مَنَابَ الفرح لمرادفته له .

= والجملة لا عمل لها صلة ما « تجد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت دكل ، مفعول مطلق ، نائب عن المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الجد » مضاف إليه « وافرَح » الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الجذَل » مفعول مطلق .
(١) ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَايَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيباني والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل للمذكور دليل على المحذوف .

الثاني : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكتملا لشروط المفعول لأجله .
الثالث : أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق .

فإذا قلت « فرحت جذلا ، لجذلا : عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير : فرحت لأجل الجذَل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كوني جذلان .

وكذلك ينوب مَنَابُ الْمَصْدَرِ اسمُ الإِشَارَةِ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ »
وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الإِشَارَةِ مَنَابَ الْمَصْدَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ ، كَمَا
مَثَلْنَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ فَمِنْ أَمْثَلِهِ سَبِيوِيهِ « ظَنَنْتُ ذَلِكَ » أَيْ : ظَنَنْتُ ذَلِكَ الظَّنَّ ، فَذَلِكَ
إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ ، وَلَمْ يُوصَفْ بِهِ

وَيَنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ — أَيْضًا — ضَمِيرُهُ ، نَحْوُ : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أَيْ :
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَا أَعْدِبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) أَيْ :
لَا أَعْدِبُ الْعَذَابَ .

وَعَدَدُهُ ، نَحْوُ : « ضَرَبْتُهُ [عَشْرِينَ] ضَرْبَةً » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَأَجْلِدُوهُمْ
مِائَتِينَ جَلْدَةً) .

وَالْآلَةُ ، نَحْوُ : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » وَالْأَصْلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، فَحُذِفَ
الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

وَمَا لَتَوْكِيْدٍ فَوْحًا أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْعُ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا^(١)

لَا يَجُوزُ تَنْنِيَةُ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِعَامِلِهِ ، وَلَا جَمْعُهُ ، بَلْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ ؛ فَتَقُولُ
« ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَثَابَةِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا يُثَنَّى وَلَا يَجْمَعُ .

(١) د وما ، اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحده الآتي لتوكيد ، جار
ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما د فوحد ، الفاء زائدة ، ووحده : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د أبدا ، منصوب على الظرفية د وثن ، فعل أمر ، وفيه ضمير
مستتر وجوبا هو فاعله د واجمع ، معطوف على ثن د غيره ، تنازعه كل من تن واجمع
د وأفردا ، الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكده بالنون الخفيفة ، وقلبت نون
التوكيد ألفا للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للمدد ، والنوع — فذكر المصنف أنه يجوز ثنيتته وجمعه .

فأما المبين للمدد فلا خلاف في جواز ثنيتته وجمعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » و« ضَرَبَاتٍ » .

[وأما المبين للنوع فالشهور أنه يجوز ثنيتته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو : « سِرْتُ سِرِّي زَيْدِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ »] .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ثنيتته ولا جمعه قياساً ، بل يُقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلّو بين .

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَمَسِّعٍ^(١)
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ،
وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لِنَدِكَ .

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازا ، ووجوبا .

فالحذوف جوازا ، كقولك : « سَيْرَ زَيْدٍ » لمن قال : « أَيْ سَيْرِ سِرْتِ »
و « ضَرَبَتَيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ »
و« ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقول ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سهو منه ؛ لأن

(١) « وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل ، مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد ، مضاف إليه » امتنع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي سواء ، الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه » دليل ، جار ومجرور متعلق بمتسع « متسع ، مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وُجُوبًا ، كما سيأتى — ليس بصحيح^(١) ، وما استدللَّ به على دَعْوَاهِ من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتى] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرَبَا زَيْدًا » ليس من التأكيدي في شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيدي ، بِمِثَابَةِ « أَضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعَهُ ، فكما أن « أَضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيدي فيه كذلك : « ضَرَبَا زَيْدًا » وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيدي في شيء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَتَابَ الْعَامِلِ ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وهو عَوَضٌ مِنْهُ ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمُؤَكَّدِ .

وما يدلُّ أيضًا على أن « ضَرَبَا زَيْدًا » ونحوه لَيْسَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لعامله أن الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أولاً؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » في قولك : « ضَرَبَا زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبَا » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « أَضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرَبَا » عن « أَضْرِبْ » في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني نَابَ عَنْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْعَمَلِ .

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا

مِنْ فِئْلِهِ ، كَنَدَلًا أَلَّذُ كَانَدَلًا^(٢)

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذي هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم ، مبتدأ وخبر مع ، ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه ، بدلا ، حال من الضمير المستتر في « آت » من فعله ، الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً في مواضع :

منها : إذا وقع المصدرُ بدلاً من فعلِهِ ، وهو مقيسٌ في الأمر والنهي ، نحو :
« قِيَامًا لَا قُعُودًا » أي : قُمْ [قِيَامًا] وَلَا تَقْعُدْ [قُعُودًا] ، والدعاء ، نحو :
« سَقِيَ لَكَ » أي : سَقَاكَ اللهُ .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وُجُوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ ، نحو : « أُتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ التَّشِيبُ ؟ » أي : أُتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ^(١) .

ويَقْبَلُ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقَامَهُ في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ ، نحو : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةٌ » أي : وَأَكْرَمُكَ .

فالمصدرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والمصدرُ نائبٌ مَنَابَهَ في الدلالة على معناه .

= د كندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر في آت ، اللذ ، اسم موصول صفة لندلا ، كاندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف في د كندلا ، وفي كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما محرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خير ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢) ، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سقيالك . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أتوانيا وقد جد الجدد ؟ .

وأما المراد به خير فعلى ضربين : سماعي ، ومقيس ؛ فأما السماعي فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامة ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً .

وأشار بقوله : « كَنَدَلًا » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ - يَمْرُوفٌ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعُنَ مِنْ دَارَيْنَ بُجْرُ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَتَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَدَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

١٦٢ - البيتان لأعشى همدان ، من كلمة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهن ، يقصر ويمد - موضع معروف لبني تميم « عيابهم ، العياب : جمع عيبة ، وهي وعاء الثياب « دارين ، قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بجر ، بضم فسكون - جمع بجر ، وهي الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهي - هنا - العيبة أيضاً « ألهى الناس ، شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم ، بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها « ندلا ، خطفاً في خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صرفت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضاً : اخطف خطفاً سريعاً ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يمرون ، فعل وفاعل « بالدهن ، جار ومجرور متعلق بيمر « خفافاً ، حال من الفاعل « عيابهم ، عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ويرجعن ، فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث في قوله « يرجعن » لتأويلهم بالجماعة ، أو لقصد تحقيرهم « من دارين ، جار ومجرور متعلق بيرجع « بجر ، حال من الفاعل ، و بجر مضاف و«الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر « حين » ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى ، فعل ماض « الناس » مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل ، فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فدلا ، مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق ، منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال ، مفعول به =

فـ « نَدَلًا » نائبُ مَنَابِ فعلِ الأَمْرِ ، وهو أُنْدَلُ ، والنَدَلُ : خَطْفُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ ، و« زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدَلًا يَا زُرَيْقُ [المَالَ] ، وَزُرَيْقُ اسمُ رَجُلٍ ، وَأَجَازُ المَصْنَفُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِنَدَلًا ، وَفِيهِ نَظَرٌ^(١) ؛ لِأَنَّهُ إِتِ جَعَلَ « نَدَلًا » نَائِبًا مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ لِلْمَخَاطَبِ ، وَالتَّحْدِثُ « أُنْدَلُ » لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِهِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ إِذَا كَانَ لِلْمَخَاطَبِ لَا يَرْفَعُ ظَاهِرًا ؛ فَكَذَلِكَ مَا نَابَ مَنَابَهُ ، وَإِنْ جَعَلَ نَائِبًا مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ لِلغَائِبِ ، وَالتَّحْدِثُ : « لَيَنْدَلُ » صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِهِ ؛ لَكِنِ المَنْقُولُ أَنَّ المَصْدَرَ لَا يَنْوِبُ مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ لِلغَائِبِ ، وَإِنَّمَا يَنْوِبُ مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ لِلْمَخَاطَبِ ، نَحْوُ : « ضَرَبًا زَيْدًا » أَيْ : أَضْرِبْ زَيْدًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَا لِتَفْصِيلِ كَيْمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا^(٢)

= لقوله ندلا السابق د ندل ، مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك في الإعراب .

(١) ولو كان « زريق » فاعلاً لجاه به منونا ، لأنه اسم رجل كما علت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعي للمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن « زريق » فاعل .

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لتفصيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كإيما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق حذف ، عامله وجوباً « عامله » عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحَذَفُ أَيْضًا عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ^(١) ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا أَخَذَتُمُوهُمْ فُشِدُوا وَالْوَنَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً)
 فَمَنَّا ، وَفِدَاءً : مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ —
 فَإِمَّا تَمُنُّونَ مَنَّا ، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَا لِلتَّفْصِيلِ — إِلَى آخِرِهِ »
 أَيْ : يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمَسُوقِ لِلتَّفْصِيلِ ، حَيْثُ عَنَّا ، أَيْ : عَرَضَ .

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدٌّ نَائِبٌ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ أُسْتَنْدَدَ^(٢)

عَامِلُ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأُ ثَانِيَا ، وَالجُمْلَةُ مِنْ يَحْذِفُ وَنَائِبُ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ
 الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، حَيْثُ ، ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ بِيَحْذِفُ مَبْنِيٌّ عَلَى
 الضَّمِّ فِي مَجَلِّ نَصْبٍ « عَنَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازِ أِ
 تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَامِلٍ ، وَالجُمْلَةُ مِنْ عَنَّا وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ حَيْثُ إِلَيْهَا .

(١) يَشْتَرِطُ لَوْجُوبِ حَذْفِ الْعَامِلِ مِنْ هَذَا النُّوعِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ
 الْمَقْصُودُ بِهِ تَفْصِيلَ عَاقِبَةٍ ، أَيْ بَيَانَ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْحَاصِلَةُ بَعْدَهُ ، وَالشَّرْطُ
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا يَرَادُ تَفْصِيلَ عَاقِبَتِهِ جُمْلَةً ، سِوَاهُ أَنْ كَانَتْ طَلَبِيَّةً كَالْآيَةِ الْكُرَيْمِيَّةِ الَّتِي تَلَاهَا
 الشَّارِحُ ، أَمْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَأَجْهَدَنَّ : فَإِمَّا رَدًّا وَاقِعَةً تُخَشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فَإِنْ كَانَ مَا يَرَادُ بَيَانَ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ مَفْرَدًا — نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : لَزِيدٍ سَفَرًا فَإِمَّا
 صَحَّةً وَإِمَّا اغْتِنَامَ مَالٍ — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ ، بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ ، وَالشَّرْطُ
 الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُرَادُ بِبَيَانِ عَاقِبَتِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : إِذَا
 إِهْلَاكَ وَإِمَّا تَأْدِيبًا فَاضْرِبْ زَيْدًا — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ أَيْضًا .

(٢) « كَذَا ، جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « مُكَرَّرٌ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ
 « وَذُو ، مَعْطُوفٌ عَلَى « مُكَرَّرٌ ، وَذُو مَضَافٌ ، وَ« حَمْرٌ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةٌ =

أى : كذلك يُحذفُ عاملُ المصدرِ وجوباً ، إذا نأبَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لِأسمِ عَيْنٍ - أى : أخْبِرَ به عنه - وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً^(١) ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، غذف « يسير » وجوباً لقيام التكرير مقامه ، ومثالُ المحصورِ « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً » ، و « إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ، غذف « يسير » وجوباً لما فى المحصرِ من التأكيد القائم مقام التكرير .

فإن لم يكرر ولم يُحصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيِّراً » التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت « يسير » وإن شئت صرّخت به ، والله أعلم .

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ^(٢)

== « ورد ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه ، نائب ، حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه « لاسم ، جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين ، مضاف إليه « استند ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون العامل فيه خبراً لبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون الخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التسكلم ، لا مقطعاً ، ولا مستقبلاً ، والرابع أحد أمرين : أولها أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو معطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، وثانيهما : أن يكون الخبر عنه مقترناً بهمة الاستفهام نحو : أنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يدعونه » فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكداً » مفعول ثانٍ =

نَحْوُ « لَهٗ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا » وَالثَّانِ كَـ « أُبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا »^(١)
 أى : من المصدرِ المحذوفِ عامِلُهُ وُجُوبًا مَا يُسَمَّى : التَّوَكُّدَ لِنَفْسِهِ ،
 وَالتَّوَكُّدَ لِغَيْرِهِ .

فالتوكد لنفسه : الواقعُ بعدِ جُمْلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، نَحْوُ : « لَهٗ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفًا]
 أى : [اعترافًا ، فاعترافًا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا ، والتقدير : « اعترف
 اعترافًا » ويسمى مؤكداً لنفسه : لأنه مؤكد للجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، وَهِيَ نَفْسُ الْمَصْدَرِ ، بِمَعْنَى
 أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « قَالُمُبْتَدَأً » أى : فَالْأَوَّلُ مِنَ الْقَسْمَيْنِ
 الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ .

والتوكد لغيره هو : الواقعُ بعدِ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُهُ وَتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ؛ فَتَصِيرُ بِذِكْرِهِ نَصًّا
 فِيهِ ، نَحْوُ : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا ،
 وَالتَّقديرُ : « أَحَقُّهُ حَقًّا » وَتُسَمَّى مُؤَكِّدًا لِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَهُ تَصَلِّحُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ؛
 لِأَنَّ قَوْلَكَ « أَنْتَ ابْنِي » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً ، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا عَلَى مَعْنَى أَنْتَ

== وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَدْعُو وَفَاعِلُهُ وَمَفْعُولِيهِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ « لِنَفْسِهِ »
 الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَتَعَلِّقٌ بِيَدْعُو ، وَنَفْسٌ مَضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ،
 أَوْ : حَرْفٌ عَطْفٌ ، غَيْرٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى نَفْسِهِ ، وَغَيْرٌ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ مَضَافٌ إِلَيْهِ
 « فَالْمُبْتَدَأُ ، مَبْتَدَأٌ .

(١) « نَحْوُ » خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ فِي آخِرِ الْبَيْتِ السَّابِقِ « لَهُ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ
 بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « عَلَى ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ
 فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ السَّابِقِ « أَلْفٌ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، عُرْفًا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَجُمْلَةٌ
 الْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِيَاضَافَةِ نَحْوِ إِلَيْهَا ، وَالثَّانِ ، مَبْتَدَأٌ « كَابْنِي ، السَّكَافُ جَارَةٌ
 لِقَوْلِ مَحذُوفٍ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ مَحذُوفٌ « ابْنِي ، ابْنٌ : خَبَرٌ
 مُقَدِّمٌ ، وَابْنٌ مَضَافٌ ، وَيَاءُ الْمُسْتَكْمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « أَنْتَ ، مُتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرُهُ
 فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَقُولٍ لِذَلِكَ الْقَوْلِ الْمَحذُوفِ « حَقًّا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ « صِرْفًا ، نَعْتٌ لِقَوْلِهِ حَقًّا .

عندى فى الحنوِّ بمنزلة أبنى ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نصًّا فى أن المراد البنوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصًّا ؛ فكان مؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة اللوثر للوثر فيه .

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلِهِ كَ « لِي بُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلَهٗ » (١)
 أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتتملة على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو : « لَزِيدٍ صَوْتٌ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءِ التَّكْلِى »

(١) « كَذَاكَ ، كَذَا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب ، ذو ، اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التشبيه ، مضاف إليه بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و جملة ، مضاف إليه ، كلى ، الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، بكا ، قصر للضرورة مبتدأ مؤخر ، بكاء ، مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و ذات ، مضاف إليه وذات مضاف و عضله ، مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :

فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتتمة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضاً مشتتمة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاه ذكاه الحكاه ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت النار فإذا فيها نوح نوح الحمام — فى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً ، بل هو فيما ذكرنا — بما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل بما قبله .

فـ «صَوْتُ حِمَارٍ» مصدر تشبيهي ، وهو منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجوباً ، والتقدير :
 يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وقبله جملة وهي «لِزَيْدٍ صَوْتٌ» وهي مشتملة على الفاعل
 في المعنى ، وهو «زيد» وكذلك «بُكَاءُ الشَّكَلِيِّ» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجوباً ،
 والتقدير : يَبْكِي بُكَاءَ الشَّكَلِيِّ .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : «صَوْتُهُ صَوْتُ
 حِمَارٍ ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ الشَّكَلِيِّ» ، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست
 مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو : «هَذَا بُكَاءُ الشَّكَلِيِّ ، وَهَذَا صَوْتُ
 صَوْتُ حِمَارٍ» .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهومٌ من تمثيله .

المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كـ «جُدُّشُكْرًا ، وَدِنٌ» (١)
 وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ : وَقْتًا وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ قُدِّ (٢)
 فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ : كَلِزْهُدٍ ذَا قَنَعٍ (٣)

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به «أبان» كجاء الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة فيه ، جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط في البيت التالي .

(٣) «فأجره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة في محل نصب =

المفعول له هو : المصدرُ ، المُفهِمُ عِلَّةً ، المُشَارِكُ لعامله : في الوقت ، والفَاعِلِ ، نحو :
 « جُدُّ شُكْرًا » فشُكْرًا : مصدر ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدُّ لأجل الشكر ،
 ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدُّ » : في الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفي
 الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو الخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ أُبْنِي تَأْدِيًا » فتأدييًا : مصدر ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛
 إذ يصح أن يقع في جواب « لم فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لَضَرَبْتُ ؛
 في الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعني المصدرية ،
 وإِبَانَةُ التعليلِ ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن قُدِّدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو
 « مِن » أو « في » أو الباء .

فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك : « جئتكَ للسمن » .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت « جئتكَ اليوم للإكرام غدًا » .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل « جاء زيد للإكرام عمرو له » .

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قِنَعٌ لِزُهْدٍ » .

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُهُ مصدرًا ، ولا يشترط اتحادَه مع

عامله في الوقت ولا في الفاعل ، فجوزوا نصب « إكرام » في المثالين السابقين ،
 والله أعلم .

== خير ليس مع ، ظرف متعلق بيمينع ، ومع مضاف ، و الشرط ، مضاف إليه
 « كلزهد ، الكاف جارة لقول محذوف ، لزهدي : جار ومجرور متعلق بقنع الآتي « ذا ،
 اسم إشارة مبتدأ « قنع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 اسم الإشارة ، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَالَ أَنْ يَضْحِيَهَا الْمَجْرَدُ

وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ « أَنْ » وَأَنْشَدُوا^(١)

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ^(٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون محملي بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلها يجوز أن تُجْرَ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرّد عن الألف واللام والإضافةِ النصبُ ، نحو : « ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيبًا » ، ويجوز جرؤه ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيبٍ » ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرؤه ، وهو خلاف ما صرّح به النحويون ، وما صحب الألف واللام بعكس الجرد ؛ فالأكثر جرؤه ، ويجوز النصب ؛ فـ « ضَرَبْتُ ابْنِي لِلتَأْدِيبِ » أكثر من « ضَرَبْتُ ابْنِي التَأْدِيبِ » ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

— ١٦٣ — * لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

(١) « وقال » فعل ماضٍ « أن » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وما : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أن » ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « في مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع . وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالى » فعل ماضٍ ، والتاء ناه التأكيد « زمر » فاعل توالى ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف إليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ،

فهذا صدره ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ * =

اللغة : « لا أقعد ، أراد لا أنسكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها » الجبن ، بضم فسكون — هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من المماقة « الهيجاء » الحرب ، وهي تقصر وتمد . فن قصرها قول لبيد :

* يَا رَبِّ هَيْجَاءُ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

« توالت ، تابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر ، جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء ، جمع عدو .

الإعراب : « لا ، نافية « أقعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن ، مفعول لأجله « عن الهيجاء « جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو ، الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت ، توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن ، حيث وقع مفعولاً لأجله ، ونصبه مع كونه على بال . وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفة ؛ فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بما يجيء عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَفْضُ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمَا حِ دَوَانِي

فقوله « فضل حياته » مفعول لأجله ، وهو معروف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، ف « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :
١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الإِغَارَةَ فَرُسَانًا وَرُكْبَانًا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فال هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .
والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله في هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ، وبما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى : (يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة انربط بن أنبف أحد بني الضبير ،

اللغة : « شنوا » أراد فرقوا أنفسهم لا جل الإغارة ، الإغارة ، الهجوم على العدو والإيقاع به ، فرسانا ، جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا » جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت » حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو في « شنوا » ، « وركبانا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن أل في « الإغارة » ، ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وربما قيل : انه لا شاهد في البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصبُ ، والجرُّ - على السواء ؛ فتقول :
 « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ ، ولتَأْدِيبِهِ » وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما
 ذكر أنه يقل جرُّ المجرّد ونصبُ المصاحبِ للألف واللام عُلِمَ أن المضاف لا يقلُّ فيه
 واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ
 فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه قوله :

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدْخَارَهُ
 وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٦٥ البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء ، الكلمة القبيحة وادخاره ، استبقاه لمودته ، وأعرض ، أى أصفح .
 الإعراب : « وأغفر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
 « عوراء ، مفعول به لاغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم ، مضاف إليه ، ادخاره ،
 ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأعرض ، فعل
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم ، جار ومجرور متعلق بأعرض ،
 وشتم مضاف و « اللئيم ، مضاف إليه « تكرما ، مفعول لأجله .

الفاهد فيه : قوله « ادخاره ، حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير
 ولو جره باللام فقال « لادخاره ، لكان سائغاً مقبولا .

وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل ،
 وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تنفيذ التعريف غير صحيح .

وفي قوله « تكرما ، شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكرما ، مفعول لأجله ،
 وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا
 يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك .

المفعول فيه ، وهو . ا . ظرفاً

الظرفُ : وقتٌ ، أو مكانٌ ، ضمناً « في » باطرادٍ ، كهنا أمكثُ أزمناً^(١)

عرّف المصنفُ الظرفَ بأنه : زمان — أو مكان — ضمّن معنى « في » باطرادٍ ، نحو : « أمكثُ هنا أزمناً » فهنا : ظرف مكان ، وأزمناً : ظرف زمان ، وكل منهما تضمّن معنى « في » ؛ لأن المعنى : أمكث في هذا الموضع [و] في أزمّن .

واحترز بقوله : « ضمن معنى في » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « في » كما إذا جعل أزمّن الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يوم الجمعة يومٌ مباركٌ ، ويومٌ عرفة يومٌ مباركٌ ، والدارُ لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه ، وكذلك ما وقع منها مجروراً ، نحو : « سرتُ في يوم الجمعة » و « جلستُ في الدارِ » على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح ، وكذلك ما نصبَ منها مفعولاً به ، نحو : « بنيت الدارَ ، وشهدتُ يومَ الجملِ » .

واحترز بقوله : « باطرادٍ » من نحو : « دَخَلْتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، وذَهَبْتُ الشَّامَ » فإن كل واحد من « البيت ، والدار ، والشام » متضمن معنى « في » ولكن تضمّنه معنى « في » ليس مُطَرِّداً ؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصِّصَةَ لا يجوز حذفُ « في » معها ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشام » في المُثَلِّ منسوبةٌ

(١) « الظرف ، مبتدأ ، وقت ، خبر المبتدأ ، أو مكان ، معطوف على وقت ضمناً ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، في ، قصد لفظه : مفعول ثانٍ لضمين « باطراد » جارٍ ومجرور متعلق بضمين « كهنا ، الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بأمكث « أمكث ، فعل أمر ، وفاطه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أزمناً ، ظرف زمان متعلق بأمكث أيضاً .

على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَصَمَّنَ معنى « في » باطِّرادٍ ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطِّراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُمِلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطِّرادٍ » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

فَانصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَاَنوَهُ مُقَدَّراً^(١)
حُكْمٌ مَا تَصَمَّنَ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « محبت من ضَرَبْتُكَ زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعل ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً ، يوم الجمعة ، أمام الأمير » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زيداً ، اليوم ، عندك » .

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف^(٢) .

(١) « فانصبه ، انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به » بالواقع « جار ومجرور متعلق بانصب » فيه ، جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهراً » خبر لسكان الآتي مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع » وإلا ، إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أي وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدرأ ، حال من الهاء في « انوه » .

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لاحد « جلست أمامك » =

والنائب له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، و « كَمْ سِرْتِ ؟ » فتقول : « فَرَسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خيراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقَرَّ » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ^(١) ، والله أعلم .

* * *

== فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس ، أمامك ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملاً للبصر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض شارح أصلا .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، وبنى عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو =

وَكُلُّ وَتِ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَسْكَانُ إِلَّا مُبَهَمًا^(١)
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمِي مِنْ رَمِي^(٢)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية^(٣) : مُبَهَمًا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن ، فناصب « حين » ، عامل ، وناصب « الآن » ، عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » ، مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » ، مضاف إليه « قابل » ، خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ، ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والسكاف حرف خطاب « وما » ، نافية « يقبله » ، يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به يقبل « المسكان » ، فاعل يقبل « إلا » ، حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » ، حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المسكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهما .
(٢) « نحو » ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » ، مضاف إليه « والمقادير » ، معطوف على الجهات « وما » ، الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » ، جار ومجرور متعلق بصيغ « كرمي » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمي » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمي ، وتقدير الكلام : وذلك كان كرمي حال كونه مأخوذاً من مصدر رمي .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المسكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالة على المسكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المسكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه في الجملة ، وإلى اسم المسكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً « أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، أو بوصفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغَ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهات [السَّتُّ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [وَيَمِينٍ ، وَشِمَالٍ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غَلْوَةٌ ، ومِيلٌ ، وفرَسَخٌ ، وبرِيدٌ »^(١) تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلْوَةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فشرطُ نصبِهِ — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : « قَمَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بِنِي ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْحَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جَلَسْتُ مَرْحَى زَيْدٍ » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا »^(٢) أى : كأنَّ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا ، والقياس : « هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَفِي مَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتها محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب : فلان منى مقعد القابلة ، يريدون أنه قريب كقرب مكان فعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون : فلان منى مزجر الكلب ، يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا النم ، ويقولون : فلان منى مناط الثريا ، يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد في شرفه ورفعة قدره .

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أُجْتَمَعَ (١)
 أى : وشرط كون نصيب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع
 معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجامعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجامعة :
 « جلست » بـ « مجلس » في الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحدٌ ، وهو :
 « الجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ
 فذهب الجمهور أنها من الظروف البهية ، لأنها — وإن كانت معلومة المقدار — فهي
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف]
 البهية ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامه أيضاً أن « مَرَمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ماله أقطارٌ تحويه — لا ينتصب
 ظرفاً ، فاعلم أنه سُمِعَ نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مَخْتَصٍ مَعَ « دَخَلَ ، وَسَكَنَ » وَنَصْبُ

(١) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون ، مضاف إليه ، وكون
 مضاف ، و « ذا ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً ، خبر الكون
 الناقص « أن ، مصدرية ويقع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للأخوذ من مصدر الفعل ،
 و « أن ، ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفاً ، حال من فاعل يقع المستتر فيه
 « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً ، أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه ، جار
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى « اجتمع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة « ما ،
 المجرورة محلا باللام .

« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيت ، وسكنتُ الدار ، وذهبتُ الشأم »
 واختلاف الناسُ في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على
 إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت في الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ،
 نحو : « مررت زيدا » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به ^(١) .

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الاول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني
 المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه
 الثلويين للجهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والإيصال ،
 كما انتصب « الطريق » ، في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩) :

لَدُنَّ بِهِزِّ الْكَفِّ يَفْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيديويه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل
 القاصر بالفعل المتعدى . كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل
 القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن
 نحو « دخل » يتعدى بنفسه ثارة وبحرف الجر ثارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على
 أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه
 الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » بما له حالتان
 تساوتان في كثرة الورد ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ (١)
 وَغَيْرُ ذِي التَّصْرُفِ : الَّذِي لَزِمَ
 ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ (٢)

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالتصرفُ من ظرفِ الزمانِ أو المكانِ : ما استعملَ ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفاً » مفعول ثانٍ ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفاً » السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ « ذو » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومته ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « في العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزِمَ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزِمَ وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزِمَ « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزِمَ ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله « ظرفية » المذكور في البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزِمَ شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف يتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزِمَ أو بشبه أو بمحذوف حال من غير ذى التصرف .

فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يَوْمٌ مباركٌ ، ومكانُكَ حَسَنٌ » وفاعلاً ، نحو : « جاء يومُ الجمعةِ ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أَرَدْتَهُ من يوم بعينه^(١) ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً^(١) .

والذي لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [وَالدُّن] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجْرَى « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » ، وقولُ العامةِ : « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » خطأ^(٢) .

(١) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين . وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى : (غفر عليهم السقف من فوقهم) وفي آيات أخر .

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ، ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النقي أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » ، إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بيننا » ، ومنها « مذ » ، ومنذ ، إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعريتهم : « حتى متى ، فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(١)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أي : مكان قُرْبَ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينفاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ » والأصلُ : وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقَتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَقَتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر^(٢) .

== الزمان ، وقالوا : « إلى أين ، و إلى متى ، فأدخلوا « إلى ، الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى ، الجارة على لفظ « متى ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى ، الجارة على لفظ « متى ، ولفظ « أين ، من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد ، حرف تغليل « ينوب ، فعل مضارع « عن مكان ، جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر ، فاعل ينوب « وذلك ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « في ظرف ، جار ومجرور متعلق بيكثر الآتي ، وظرف مضاف ، و « الزمان ، مضاف إليه « يكثر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذلك ، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الصراح — تبعاً لناظم — واحداً عما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماوية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً :

== الأول : لفظ « بعض » ، ولفظ « كل » ، مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » ، وذلك من جهة أن كلتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة .

الثاني : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرق القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » في قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَّ الْمَجَالِسِ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

المفعول معه

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » (١)
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبِيهِه سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لِأَلْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ (٢)
المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مع .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل : « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » أي : سِيرِي مع الطريق ، فالطريق منصوبٌ بسِيرِي .

ومثال شبه الفعل : « زيد سائرٌ والطريق » ، و « أعجبتُ سِيرَكَ وَالطَّرِيقَ »
فالطريق : منصوبٌ بسائرٌ وسيرك .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَاوِ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ

(١) د ينصب ، فعل مضارع مبني للجهول « تالي » نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف
و « الواو » مضاف إليه « مفعولا » حال من نائب الفاعل « معه » مع : ظرف متعلق
بقوله « مفعولا » ومع مضاف والضمير مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن في نحو « سيرى » فعل أمر . وباء المخاطبة فاعل ،
والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها « والطريق » مفعول معه « مسرعه » حال من باء
المخاطبة في قوله سيرى .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل » جار ومجرور
متعلق بقوله سبق الآتي « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف
والضمير مضاف إليه ، سبق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء « ذا » اسم إشارة مبتدأ
مؤخر « النصب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا » حرف عطف « بالواو »
جار ومجرور معطوف على بما « في القول » جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق
« الأحق » نعت للقول ،

أَخْتَصَّ بِالاسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجُرْءَ ، كَحُرُوفِ الْجُرْ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : « وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ » احْتِرَازًا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالِاسْمِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا ؛ لِكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، بِدَلِيلِ تَخَطُّي الْعَامِلِ لَهَا ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِالْقَلَامِ » .

وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مَسْرَعَةً » أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَقْيَسٌ فِيمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَع ، وَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شَبْهُهُ ، وَ [هَذَا] هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ ^(١) .

وَكذَلِكَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : « بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهُهُ سَبْقٌ » أَنَّ عَامِلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « وَالنَّيْلَ سِرْتُ » وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ ، أَمَّا تَقَدُّمُهُ عَلَى مُصَاحِبِهِ — نَحْوُ : « سَارَ وَالنَّيْلَ زَيْدٌ » — فَهُوَ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ مَنَعُهُ ^(٢) .

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ ، المشابهة فيما ذكر ، وفي كون الاسم الذي بعد الواو بما لا يصح عطفه على ما قبل الواو . وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم في ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على صاحبه : أيجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه « الخصائص » وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فنقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ =

وَبَعْدَ « مَا » أَسْتَفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٍ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ (١)

حَقُّ الْمَفْعُولِ [معه] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَوُسْعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتَفْهَامِيَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِفِعْلِ ،

= وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَثَانِي الِاسْتِدْلَالَيْنِ أَنَّهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمَاتِبُ فِيهَا ابْنُ عَمِّهِ :

جَمَّتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَفُحْشًا ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْفَرَارِيِّينَ . وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الْحِمَاةِ :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَالسُّوءَةَ ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُمَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ نَقَدِمَ عَلَى مَصَاحِبِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « اللَّقْبَا ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ : وَلَا أَلْقِيهِ اللَّقْبَا وَالسُّوءَةَ ،

وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي بِسَدِيدٍ ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَحِيحٌ ، أَمَا تَشْبِيهُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِالْمَعْطُوفِ فَلَمَّا سَلَبْنَا لَهُ شِبْهَهُ بِهِ لَمْ نَسْلَمْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا يَنَادِي بِأَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنِعٌ ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ فَضَرُورَةٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهِمَا لِلْمَعْطُوفِ وَقَدِمَ الْمَعْطُوفُ ضَرُورَةً .

(١) « وَبَعْدَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَصَبٍ » الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « مَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَا مُضَافٌ وَ « اسْتَفْهَامٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ إِلَى الْمَدْلُولِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مَا » السَّابِقِ « نَصَبٍ » فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبٍ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « كَوْنٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُضْمَرٍ » نَعْتٌ لِفِعْلِ « بَعْضٍ » فَاعِلٌ نَصَبٍ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ، وَ « الْعَرَبِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

نحو: « ما أنت وزيداً^(١) » و « كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ » فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضميرٍ مشتقٍّ من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريدٍ، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ « تكون » المضمرة.

* * *

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِإِلْضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله « ما أنت والسير » حيث نصب « السير » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بِنَّ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنْ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد في قوله « وما حضن والجياदा » حيث نصب « الجياदा » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعمى:

نُسَكَلْفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدَتْ رِجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجَّسًا فَمَا ابْنُ لُبَيْنٍ وَالْتَفَجَّسُ وَالْفَخْرُ ؟

زكا قال الخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زَبْرِقَانُ أَحَابِسِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ—وَيْبُ أَبِيكَ—وَالْفَخْرُ ؟

(٢) « والعطف، مبتدأ، وإن، شرطية، يمكن، فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ العَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدُ إِضْمَارَ عَامِلٍ نُصِبَ (١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولاً ، فإن أمكن عطفه فيما أن يكون بضعفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ » فرفعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه ؛ لأن العطف يمكن للفصل ، والتشريك أولى من عدم التشريك ، ومثله « سَارَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » فرفعُ « عمرو » أولى من نصبه .

وإن أمكن العَطْفُ بضعفٍ فالنصبُ على المعية أولى من التشريك (٢) ؛

= وجواب الشرط محذوف ، بلا ضعف ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضمف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بيمين « أحق » ، خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره « والنصب مختار ، مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضمف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره أنت « إضمار » مفعول به لا اعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً : أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنوياً . وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ، ولم يمثل للضعف المعنوي : أى الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامته من الضمف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » أولى من رَفَعِهِ ؛
لضمف العطف على المضمف المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تَعَيَّنَ النصبُ : على المَعِيَةِ ، أو على إضمار فعل [يليق به] ،
كقوله :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

— ١٦٦

= على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد ترك إياهما ، وليس
كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها —
تعنى يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى :
لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها
المعية حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله
ضعيفا ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالَ مِنْ أَمْرِي فَدَعَهُ وَوَاكَلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

لأذلو عطف « الليالي » ، على « أمره » ، لكنك محتاجا إلى تقدير : واكل أمره ليالي وواكل
اليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج
إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد
اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى بعجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من
هملت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء »
ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « باردا » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فَاء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » ، وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ، وشركاءكم ، لا يجوز عطفه على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائي » وإنما يقال : « أجمعتُ أمري ، وجمعتُ شركائي » فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم » .

* * *

== الشاهد فيه : قوله « وماء » ، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ، ومن أجل ذلك كان زعمه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » ، والتقدير : علفتها تينا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « ألفتها » ، أو « قدمت لها » ، ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .
وسياتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

الاستثناء

مَا أُسْتَنْتَ «ألا» مع تمامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ اُنْتُخِبَ (١)
 اِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ (٢)

حكم المستثنى بـ «إلا» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ ، استنتت ، استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى
 ، «إلا» قصد لفظه : فاعل استنتت ، والجملة من استنتت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد
 إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استنتته إلا مع ، ظرف متعلق باستنتت ، ومع
 مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ و «بعد» ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتى ، و «نفي» مضاف
 إليه «أو» حرف عطف ، «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي ، والكاف
 مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما»
 اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة
 و «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول :
 مفعول به لانصب ، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة و «عن
 تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتى فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجملة «وقع» من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعمت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع
 وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن
 المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما
 بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .

كان متصلاً أو منقطعاً^(١) ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى يلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .
من ذلك قول الأخطل التغلبي :

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا التَّوَيُّ وَالتَّوَيْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا التوي والتويد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في تغير الذي هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » ، فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » في البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا التوي والتويد » وأن الشاعر الثاني لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء « كلام موجب » أنه ليس منفيّاً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً» فـ «زيداً» في هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك «حماراً» .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا» ، واختار المصنف — في غير هذا الكتاب — أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيبويه^(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته «إلا» مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طویل ، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تلتخص في أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها ، فيكون عمل «إلا» هو تعديّة ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعديّة بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به في غير هذا الكتاب ، وعباراته في الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب : ما استثنيت إلا ، ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا ، وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير : استثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة «إلا» .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجبٍ — وهو المشتمل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهى ، والاستفهام — فيما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار^(١) ، والمشهور أنه بدلٌ من متبوعه^(٢) ، وذلك نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ،

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منقياً ، وليس هذا الإطلاق بيسيد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : ما زارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلامٍ آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نبح التلاميذ إلا علياً ، فنقول له : ما نبحوا إلا علياً ، وإنما اختير النصب على الاستثناء هنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنقى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بمعنى من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =

وإلا زيدا ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيدا ، وإلا زيدا ، وهل قام أحدٌ إلا زيدا ؟ وإلا زيدا ، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدا ، ولا تضرب أحدًا إلا زيدا ، وهل ضربتُ أحدًا إلا زيدا ؟ ؛ فيجوز في « زيدا » أن يكون منصوبًا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبًا على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختار ، وتقول : « ما مررتُ بأحدٍ

— أن ، إلا ، في هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفي — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفي ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه في عمل العامل فيه ، وتخالفا في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامة السيوطي بيانا وافيا ، وهاك عبارته وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل ، وتكون في العطف بيل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البديل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البديل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البديل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي كأحد وعرب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى (ما فعلوه إلا تلليل منهم) .

إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمْرٌ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَزَتْ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ؟ وَإِلَّا زَيْدًا .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفي أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي ^(١) .

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى بما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلا» فيه — وهو زيد — معرفة بالعلية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت ، لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت «زيداً» فى هذا المثال بالجر لكانت قد جعلته معمولاً لمن الزائدة العاملة فى «أحد» المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و«زيد» معرفة مثبتة كما أنباتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فإصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للبديل منه — وهو أحد الواقع اسماً للنافية للجنس — لكانت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تعترربأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البديل : هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البديل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البديل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعاً ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو «لا» واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » ، ولا يجوز الإتيانُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربت القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَأَنْصِبُ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه .

فغنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلا » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعد تمامه ، وقد تَبَّه على هذا التقييدِ بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامه يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجِبٍ — وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتيانُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانَ المنقطع .

وَعَبَّرُ نَصْبِ سَابِقِ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ^(١)

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفي » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه^(١) فإما أن يكون الكلامُ موجباً ، أو غير موجبٍ .

فإن كان موجباً وجب نصبُ المستثنى ، نحو : « قام إلابزبدا القومُ » .

وإن كان غير موجبٍ فإلختار نصبُهُ ؛ فنقول : « ما قام إلابزبدا القومُ » ،

ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِي إلاب آل أحمدا شيعَةُ وَمَالِي إلاب مذهبَ الحقِّ مذهبُ

وقد روى رَفَعُهُ ؛ فنقول : « ما قام إلابزبدا القومُ » قال سيبويه : « حدثني

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك « القوم إلابزبدا أكرمت » ، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً نحو « إلابزبدا أكرمت القوم » ، وفي هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (في شرح ش ١٧٥) فنجليها لك .

١٦٧ — البيت للسكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبي

صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إلاب بيبضِ أطربُ وَلَا لِعِبابمِّي ، وَذُو الشيبِ يلبعُ ؟

اللغة : « طربت ، الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو هو « البيض ، جمع بيضاء وهي المرأة النقية « وذو الشيب يلبع ، جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلبع ؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه « أذو الشيب يلبع ، « شيعه ، أشباع وأنصار « مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق ، والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما ، نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء « آل ، مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد ، مضاف إليه « شيعه « مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « ومالى إلاب مذهب الحق مذهب ، مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما .
الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد ، وقوله « إلا مذهب الحق ، حيث نصب المستثنى بإلاب فى الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منى ، وهذا هو المختار .

يوسُ أن قوماً يُوثقُ بعريتهم يقولون : مالى إلا أخوك ناصر ، وأعربوا الثانى بدلا من الأول [على القاب] [لهذا السبب] ومنه قوله :

١٦٨ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةَ

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّبِيُونُ شَافِعُ

فمضى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو الرفعُ -

١٦٨ - البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة يقولها في يوم بدر ، وأولها قوله :

أَلَا يَا لِقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمُّ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَأْمُضِي مِنْ صَاحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر - بالبناء للجھول - ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله (عسى أن يعثبك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك » جار ومجرور متعلق بـ « يرجون » شفاعته ، مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بـ « إلا » أداة استثناء « التبيون » مستثنى ، وسترعف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا التبيون » حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منقى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرج بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن قوله « التبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غير مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورُود غيرِ النصب بالنفي أن الموجبَ يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

وَإِنْ مُفْرَغٌ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَالْوِ « أَلَا » عُدْمًا^(١)

إذا تفرغ سابق « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يطأبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بزيد » ف « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيداً » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

(١) « وان ، شرطية » يفرغ ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « سابق ، نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يحل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد ، ظرف مبنى على الضم لانهقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما ، المحرورة محلاً باللام « يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما ، الكاف جارة ، ما زائدة « لو ، مصدرية « إلا ، قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما ، فعل ماضى مبنى للجهول ، والآف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « إلا ، و « لو ، ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعلم إلا في الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرغ^(١) ولا يقع في كلام موجب^(٢) فلا تقول : « ضربتُ
إلا زيدا » .

وألغ « إلا » ذات توكيد : كَلَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا^(٣)
إذا كررت « إلا » لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُقَدِّ

(١) يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه
والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال
المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا
ضرباً ، ولا أن تقول : لا تمك إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها
يتناقض صدره مع مجزؤه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق
بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان :
أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب
الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيدا » لكان
المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستجبل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد
بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — يجعل الفعل الواقع على بعض
الناس واقفاً على كلهم ، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض —
أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب
بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك :
قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز .

(٣) « وألغ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلا ، قصد
لفظه : مفعول به لا لغ « ذات ، حال من « إلا ، وذات مضاف ، و « توكيد ، مضاف
إليه « كلا ، الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر ، فعل مضارع مجزوم بلا ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم ، جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا « حرف
استثناء « الفتى ، مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء « إلا ، توكيد لإلا السابقة
« العلاء ، بدل من « الفتى ، ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك » ف « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفد فيه استثناءً مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تمرزُ بهم إلا الفتى إلا العلاء » [والأصل : لا تمرزُ بهم إلا الفتى العلاء] ف « العلاء » بدلٌ من الفتى ، وكررت « إلا » توكيداً ، ومثالُ العطف « قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً » والأصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كررت « إلا » توكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وكررت « إلا » توكيداً .

١٦٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أَبِي النَّقْبِ إِلَّا أُمَّ عَمْرُو ، وَأَصْبَحَتْ تُحْرِقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَايَرَهَا الْوَأَشُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا وَتَلَّكَ شَكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها ، بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق ، بالبناء للجھول - توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة ، بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من التمام « عيرها الواشون ، نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل ، حرف استفهام بمعنى النفي « الدهر ، مبتدأ « إلا ، أداء استثناء ملغاة « ليلة ، خبر المبتدأ « ونهارها ، الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا ، الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس ، مضاف إليه « ثم ، عاطفة ، غيارها ، غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس ، حيث تكررت إلا ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت « وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا ، في هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله :

١٧٠ — مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

= زيادة « لا » ، في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد

سيبويه (١ / ٢٧٤) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، واسكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعمى بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة « شنجك » ، بالنون والجيم الموحدين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكان الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسم والرمل ، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و« رسيمة ورمله » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره ، وهما

الرسيم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ، ويتعلقان بمحذوف

خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل :

مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمة » رسم :

بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو

عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » رمل : معطوف على رسيمة ، ورمل مضاف وضمير

الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمة وإلا رمله » ، حيث تكررت « إلا » في البذل

والعطف ، ولم تغد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إلا عمَّله رسيمةُ ورملهُ ، ذ « رسيمةُ » : بدل من عمله ، « ورملهُ » معطوف على « رسيمة » ، وكررت « إلا » فيهما لتوكيداً .

* * *

وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعِ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَع (١)
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُعْنَى (٢)

إذا كرَّرتُ « إلا » لغير التوكيد — وهي : التي يُقصدُ بها ما يُقصدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسقطتْ لما فهمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفرَّغاً ، أو غير مُفرَّغ .

(١) « وإن » شرطية ، تكرر ، فعل مضارع مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد « دفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتي ، ومع مضاف ، و « تفريع » مضاف إليه « التأخير » مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامل » جار ومجرور متعلق بالتأخير « دع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « في واحد » جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « بإلا » جار ومجرور متعلق باستثنى الآتي « استثنى » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة بحلابن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمعنى الآتي ، ونصب مضاف وسوى من « سواء » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « معنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون معنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف أي وليس معنى عن نصب سواء موجوداً .

فإن كان مُفْرَعًا شَفَلَتَ العاملَ بواحدٍ وَنَصَبَتَ الباقي ؛ فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَفَلِ العامل ، بل أيها شَفَلَتَ العاملَ به ، وَنَصَبَتَ الباقي ، وهذا معنى قوله : « فمع تفرغ - إلى آخره ، أى : مع الاستثناء المفرغ أُجْعِلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناء غير مُفْرَعٍ - وهذا هو المراد بقوله - :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمَ بِهِ وَالتَّزِمِ (١)
وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ (٢)
كَلِمَ يَقُومُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَيَّ وَحُكْمَهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (٣)

(١) «ودون» ظرف متعلق بأحكم ، ودون مضاف و «تفرغ» مضاف إليه «مع التقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و «الجميع» مضاف إليه «أحكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأحكم «والتزم» الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجيء» الواو عاطفة ، جيء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» السكاف جارة ، وما : زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و «لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد ، أو في محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) «كلم» السكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة «يقوم» فعل مضارع مجزوم بلم ، و «الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنياتُ على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الكلامُ موجباً أو غيرَ موجبٍ ، نحو : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفرغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلامُ موجباً ، أو غيرَ موجبٍ ، فإن كان موجباً وجبَ نصبُ الجميع ؛ فنقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وإن كان غيرَ موجبٍ عُوْمِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فَيُبَدَلُ مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نَصْبُهُ ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَقُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيًّا » فـ « امْرُؤٌ » بدل من الواو في « يَقُوا » وهذا معنى قوله : « وانصب لتأخير — إلى آخره » أي : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلامُ موجباً ، وإن كان غيرَ موجبٍ نجىء بواحدٍ منها مُعْرَبًا بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله : « وحكمها في القصدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ » أن ما يتكرر من المستثنياتِ حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففي قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميعُ

== بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلفظة ريعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و«الأول» مضاف إليه .

مُخْرَجُونَ ، وفي قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميع داخلون ، وكذا في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » [الجميع داخلون] .

وَأَسْتَثْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا^(١)

استعمل بمعنى « إلا » — في الدلالة على الاستثناء — ألفاظ : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ ، وَسُوَى ، وَسِوَى ، وَسِوَاءٌ » ومنها ما هو فعل ، وهو « لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ » ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما « غير ، وَسِوَى ، وَسِوَى ، وَسِوَاءٌ » فحكم المستثنى بها الجرء ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعْرَبُ به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب « غير » كما تقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَغَيْرَ زَيْدٍ » بالإنباع والنصب ، والختار الإنباع ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا » وتقول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غير » وجوبا كما تقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثنى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجرورا » مفعول به لاستثنى « بغير » جار ومجرور متعلق باستثنى « معربا » حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتى « بإلا » جار ومجرور متعلق بمسثنى « لنسب » نسب : فعل ماض مبنى للجھول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالبإء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وتقول : « ما قام أحدٌ غيرِ حمارٍ » بنصب « غير » عند غيرِ بنى تميم ،
وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل في قولك : « ما قام أحدٌ إلا حمارٌ ، وإلا حماراً » .

وأما « سوى » فالشهور فيها كسر السين والقصرُ ، ومن العرب من يفتح
سينها ويمدُّ ، ومنهم من يضمُّ سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمدُّ ،
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، ومن ذكرها الفاسيُّ في
شرحه للشاطبية .

ومذهبُ سيويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلاظرفاً ، فإذا قلت : « قام القومُ
سوى زيدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ،
ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فتعامَلُ بما تُعامَلُ به « غير » : من الرفع والنصب
والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيغْيِرِ جُعِلَا (١)

فن استعملها مجرورةً قوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّي الْأَيْسَلَطَ عَلَى أُمَّتِي
عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهَا » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ -
إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ »
وقولُ الشاعر :

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء »
منطوفان على سوى بماطف مقدر في كل منهما « اجعلا ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح »
جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار
ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني « جعل » فعل ماض مبني
للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من
الإعراب صلة ما ، والآلف للإطلاق .

١٧١ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانِنَا

١٧١ — البيت للرار بن سلامة العقيلي ، وهو من شواهد سيوييه ، وقد أُنشده في كتابه مرتين : إحداهما في (٣/١) ونسبه للرار بن سلامة ، والثانية في (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللغة : « الفحشاء ، الشيء القبيح ، وتقول : أخش الرجل في كلاهه ، وخش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبیح الكلام .

الإعراب : « لا ، نافية ، ينطق ، فعل مضارع « الفحشاء ، منصوب على نزع الخافض « من ، اسم موصول فاعل ينطق « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا ، ظرفية « جلسوا ، فعل وفاعل . والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « منا ، جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجار هنا بمعنى مع « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية « من سواننا ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سواننا يتعلقان بفعوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — لمخ .

الشاهد فيه : قوله « من سواننا ، حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت مجرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيوييه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعمى في شرح شواهد سيوييه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ، لأن معناها كعناها ، هـ .

ومثل هذا البيت — في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده — قول الأعشى ميمون

ابن قيس :

وَمَا عَدَلْتَ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَا

نَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي

وقول عثمان بن حصامة الجمعدى :

هِيَ الْهَمُّ وَالْأَحْلَامُ لَوْ يَقَعُ الْحُمُّ

عَلَى نَعْمَانَا ، لَا نَعْمُرُ قَوْمَ سِوَانِنَا

ومن استعمالها مرفوعةً قوله :

١٧٢ - وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسَوَاكَ بِأَمِّهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

١٧٢ - البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة : د تباع ، أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء ، والكلف به ، وشدة الرغبة في الحصول عليه ، و د أو ، ههنا بمعنى الواو د كريمة ، أى نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها .
المعنى : إذا رغب قوم في تحصيل المسكوك وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب في المجد المحصل للكريم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : د إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط د تباع ، فعل مضارع مبنى للجهول د كريمة ، نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها د أو ، عاطفة د تشتري ، فعل مضارع مبنى للجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة د فسواك ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والسكاف مضاف إليه د بائعها ، بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا د وأنت ، مبتدأ د المشتري ، خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله د فسواك ، فإن د سوى ، قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوي ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيويوه والجمهور من أن د سوى ، لا يخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع .

١٧٣ - البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

ذ «سَوَاكَ» مرفوعٌ بالابتداء، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية .
ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قوله :

١٧٤ - لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِأَلْمَنِ لِمُؤْمَلٍ
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا : التَّوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْإِيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة : «صفحتنا ، عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبك » بنى ذهل ، يروي في مكانه « بنى هند ، وهي بنت مر ابن أخت تميم ، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل « العدوان ، الظلم الصريح « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دناهم » هذه جواب « لما ، في قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يبق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف « سوى » فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا « دانوا » فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذي دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم دينا كالتنا كالدين الذي دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثا نبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع .

١٧٤ - البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو

ف « سِوَاكَ » اسم « إِنْ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومذهبُ سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

== اللغة : « كفيل ، ضامن ، المتى ، الرغبات والآمال ، واحدها منية بوزان مدية وغرفة ، مؤمل ، اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً ، إذا رجاه ، يشقى ، مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو ندادك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل ، مبتدأ مؤخر « بالمتى ، مؤمل » جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن ، حرف توكيد ونصب « سواك ، سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من ، اسم موصول مبتدأ « يؤمله ، يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة من الموصولة ، ويشقى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك ، حيث فارقت « سوى ، الظرفية ووقعت اسماً لأن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت - فى وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤)
وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ ؛ لِأَنَّنِي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتِ سِوَانَا
وكل هذه الشء اهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعواهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع =

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التحمل والتكلف ، ولن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتكم أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها وليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهما أنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيوبه والخليل بن أحمد - وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثاني - وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك - وحاصله أنها تأتي ظرفاً أحياناً ، وتأتي اسماً متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث - وهو ما ذهب إليه الرماني وأبو البقاء العكبري - وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي ، وقال «إلى مذهبهما أذهب ، اه» وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسماً وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثيرة تمنعنا من أن نمحل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية :

سِوَى كَعْبَرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدَّهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهَرٍ
وَمَا نَعُ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدَّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا
وقال في شرح هذا الكلام «سوى» اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه ، -

وَأَسْتَنْتَنِي نَاصِبًا بَلِيْسًا رَخْلًا وَبِعْدًا ، وَبِيَكُونُ نَعْدَ « لا » (١)
 أى : استنتن بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ
 لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » فى قولك :
 « لَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » منصوب على أنه خبر « لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ » ،
 وَأَسْتَنْتَنِي ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَضٍ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْقَوْمِ (٢) ،

= ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظًا ، خلافا لآكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب
 على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لآمرين ، أحدهما إجماع
 أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » ، و « قاموا غيرك » ، واحد ، وأنه لا أحد
 منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعول
 عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى
 كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك .

(١) « واستنتن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناصباً ،
 حال من الفاعل المستتر فى استنتن ، جار ومجرور متعلق باستنتن « و خلاً ، معطوف
 على ليس « وبعداً ، ويكُونُ ، جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد ، ظرف متعلق
 بمحذوف حال من يكون ، وبعده مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زَيْدًا ،
 والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زَيْدًا ، ثلاثة أقوال معروفة :

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ،
 فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زَيْدًا ، فهو مثل قوله تعالى :
 (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى
 هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام
 قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زَيْدًا .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه
 على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير: « ليس بعضهم زيداً [ولا يكون بعضهم زيداً] » ، وهو مستتر وجوباً ،
 وفي قولك : « خَلاً زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدًا » منصوب على المفعولية ، و « خَلاً ،
 وَعَدَا » فعلان فاعلهما — في المشهور — ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من
 القوم كما تقدّم ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير : خَلاً بعضُهم زيداً ، وَعَدَا
 بعضُهم زيداً .

وَنَبَّهَ بقوله : « ويكُون بعد لا » — وهو قيد في « يكون » فَقَطَّ — على
 أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل
 فيه إلا بعد « لا » فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإن ، ولَنْ ،
 ولَمَّا ، وما .

* * *

وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تَرِدُ

وَبَعْدَ « مَا » أَنْصَبُ ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ^(١)

= زيد ، ويضعف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتقاً على فعل ،
 نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجرز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بسابقي ،
 جار ومجرور متعلق باجرز ، وسابق مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه
 « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
 الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرز - إلخ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق
 بانصب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقييد « يرد »
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدّم « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجرُزُ بهما إن شئت ؛ فتقول :
« قامَ القومُ خلاَ زيدٍ ، وعدَا زيدٍ » فخلا ، وعدا : حرَفَا جَرَّ ، ولم يحفظ سيبويه
الجرَّ بهما ، وإنما حكاه الأَخفش ؛ فَمِنْ الجَرِّ بـ «خَلَا» قوله :

١٧٥ — خَلَا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا

أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

١٧٥ — البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو » مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطمعية
في الوصول إليه ، وتقول ، رجاء الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله
« سواك » غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا
به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها (ص ٢٣٠ وما بعدها) « أعد ، أى أحسب
« عيالي ، العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يموئهم « شعبة ، طائفة .

المعنى : إننى لا أومل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك
لا تدخر وسعاً في التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤثماً - فى اعتبارى -
فريق من أهلك ومن تلزمك مؤثماً .

الإعراب : « خلا ، حرف جر « الله ، مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو
الآتى « لا ، نافية « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك ،
سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « وإنما ،
أداة حصر « أعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالى ، عيال :
مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر
« شعبة ، مفعول ثان لأعد « من عيالك ، من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة
لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله » وفى هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول لحيث استعمل الشاعر « خلا » حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

= الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه في كتابه صريحا (٢٧٧ / ١) حيث يقول : أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما يجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا ، اه .
وأما الشاهد الثاني لحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — في هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة في كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :
إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٢١٦) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرَ
ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نحو قولك :
القوم إلا زيدا ضربت ، بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعمى سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثاني أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفا نحو قولك : إخوتك إلا زيدا حضروا ، جاز التقديم ، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف نحو قولك : إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا ، لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

وَمِنَ الْجَزْبِ مَدًّا، قوله :

١٧٦ - تَرَكَنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ

عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ

أَبْحَنَّا حَيْهَمُ قَتَلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ

= يقع المستثنى في أول الكلام ، ومن شواهد البيت الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا في بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فإشبه البدل بأخذ حكمه .

وفي قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذي نهتك إليه في ص ٢٣٠ .

١٧٦ - وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى فائل معين .

اللغة : « الحضيض ، قرار الأرض عند منقطع الجبل » بنات عوج ، أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ، ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشيء والمواظبة عليه « خضعن ، ذلن وخضعن » أبجناهم ، أراد أهلكتنا واستأصلنا ، والحي : القبيلة « أسرا ، الأمر : أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء ، هي المعجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا ، فعل وفاعل » في الحضيض ، جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات ، مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، « عوج ، مضاف إليه « عواكف ، حال من بنات عوج « قد ، حرف تحقيق « خضعن ، فعل وفاعل ، والجملة في محل =

فإن قَدِّمْتَ عليهما «ما» وجبَ النَّصْبُ بهما؛ فتقول: «قام القوم ما خلا زيدا»،
وما عدا زيدا، فـ«ما»: مصدرية، و«خَلَا»، و«عَدَا»: صَلَتْهَا، وفاعلُهما ضمير مستتر
يعود على البعض كما تقدمَ تقريره، و«زَيْدًا»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبِمَدِّ
مَا أَنْصَبُ»، هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعَلِ «ما» زائدةً، وَجَعَلِ «خَلَا»،
وعدا، حَرَفي جَرٍّ؛ فتقول: «قامَ القومُ ما خلا زَيْدٍ، وما عدا زَيْدٍ»، وهذا معنى
قوله: «وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِذُ»، وقد حكى الجرميُّ في الشرحِ الجُرَّ بعد «ما» عن
بعض العرب.

وَحَيْثُ جَرًّا فَهِيَ حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ^(١)

== نصب صفة لعواكف «إلى النور» جارٍ ومجرور متعلق بخضعن «أبجنا» فعل وفاعل
«حيم» حى: مفعول به لأباح، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز
«وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بمدا «والطفل»،
معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، لجر
الشمطاء به، ولم يحفظ سيويه الجر بمدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا
فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيويه أنه قد رواء عن بعض العرب (انظر شرح
الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيويه، وذلناك على موضعه
من كتابه.

(١) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما،
وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرا» فعل
ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» =

أى : إن جَرَزْتَ ، « خلا ، وعداء ، فهما حرفاً جرّاً ، وإن نَصَبْتَ بهما فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه .

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ « مَا ،

وَقِيلَ « حَاشَ ، وَحَشَا ، فَاحْفَظْهُمَا » (١)

المشهور أن « حاشاً » لا تكون إلا حرف جرّاً ؛ فتقول : « قامَ القَوْمُ حاشاً زَيْدٍ » بجر « زيد » وذهب الأخص والجزمي والمازني والمبرد وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثلُ « خلا » : تستعمل فعلا فت نصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

= الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهي زائدة على القول الثاني ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط « كما » جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان » الآتي ؛ لأنه في قوة المشتق « هما » ضمير منفصل مبتدأ « إن » شرطية « نصبا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا عمل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان » خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بِأَطْلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

ومن النصب بها بعد « ما » قول الشاعر :

مَلُّ النَّدَائِي مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِي مَوْلَعٌ

(٢) « خلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » قصد لفظه : مبتدأ

مؤخر « ولا » نافية « تصحب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا « ما » قصد لفظه : مفعول به لتصحب . وقيل ، فعل ماض مبنى للمجهول « حاش » ، قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » احفظ . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنك ، وهما : مفعول به لا حفظ .

ما بعدها؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشًا زَيْدًا، وَحَاشًا زَيْدًا، وَحَكِي جَمَاعَةً — مِنْهُمْ الْقَرَاءُ، وَأَبُو زَيْدِ الْأَنْصَلِيِّ، وَالشَّيْبَانِيُّ — النَّصْبُ بِهَا، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ، حَاشًا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ» وَقَوْلُهُ:

١٧٧ — حَاشًا قُرَيْشًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشًا» مثل «خَلَا» في أنها تَنْصِبُ ما بعدها أو تجرؤه، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خَلَا»؛ فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشًا زَيْدًا»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلا؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَسَمَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشًا فَاطِمَةَ»^(١).

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشًا» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتحليل، إن: حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فضل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن» «على البرية» بالإسلام، جاران ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشًا» فإنه استعمل «حاشا» فعلا، ونصب به ما بعده.

(١) توهم النحاة أن قوله «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي صلى الله عليه وسلم يجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوي يعقب به «على قول الرسول صلى الله عليه وسلم» أسامة أحب الناس إلي، يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة =

وقوله :

١٧٨ - رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا

فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

ويقال في « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَشَا » .

* * *

= والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لافاطمة ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية ، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد في قول النابغة الذبياني :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً ، وهذه لا تكون إلا فعلاً ، والثاني أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضياً فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبياني « وما أحاشى ، السادس : أن « ما » التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التي تسبق هذه فهي نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ - نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان

شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطبة ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العيني أن « رأى » ههنا من رأى ، مثل التي في قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هي بمعنى العلم ، وتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة ، ونحو ذلك =

ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكرم فعلا»، في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزة سنية «فعلا»، هو بفتح الفاء - الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت»، فعل وفاعل «الناس»، مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا»، ما: مصدرية، حاشا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً»، مفعول به لحاشا «فإننا»، الفاء لتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن»، توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفضلهم»، أفضل: خبر إن. وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعلا»، تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن»، واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى، ولا يجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا قريشاً»، حيث دخلت «ما»، المصدرية على «حاشا»، وذلك قليل، والاكثر أن تتجرد منها.

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها لا تكون إلا حرف جر، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجروراً، وهذا رأى سيديويه، وتبعه عليه الزمخشري، وعذر سيديويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه.

الثاني: أنها لا تكون إلا فعلاً، لكن يجوز فيها بعدها الجر والنصب، فإن جررتها فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله، وإن نصبتة فهو من باب النصب على نزع الحافض، وأصل «حاشا زيد» — عند هؤلاء — حاشا لزيد.

الثالث: أنها تكون فعلاً فينصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به، وهذا مذهب المبرد والمازني، وتبعهما ابن مالك، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع.

الْحَالُ

الْحَالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ ، مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَاً أَذْهَبُ^(١)

عرّف الحال^(٢) بأنه « الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، للدلالة على هيئة » نحو :

« فَرَدَاً أَذْهَبُ » ذ « فَرَدَاً » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

(١) والحال ، مبتدأ ، ووصف ، خبره ، فضلة ، منتصب ، مفهم ، نعمت لوصف
وفي حال ، جار ومجرور متعلق بمفهم ، كفرداً ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير
مرة ، فرداً : حال من فاعل أذهب الآتي ، أذهب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء
العربية ما ذكره الشارح العلامة ، ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن
شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

صَلَى حَالَةً لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إِذَا أَحْبَبْتِكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِيءَ فَدَعُهُ ، وَوَاكَلِ أَمْرَهُ وَاللِّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر
الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتي
بالفعل المسند إليه مجرداً من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد ،
وتعيد الضمير إليه مذكراً فتقول « حال محمد أذاه إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة
الموضوع للذكر فتقول « هذا حال محمد ، وتصفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن ،
وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث =

وخرج بقوله : « فَضْلَةٌ » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : « للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتقُّ ، نحو : « لِهَيْئَةِ دَرَّةٍ فَارِسًا » فإنه تمييز

لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛

فهو لبيان التمتعِّبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّ « رَاكِبًا » لم يُسَقِّ للدلالة على الهيئة ،

بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمٌ فِي حَالٍ » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

* * *

== فتقول ، حسنت حالة محمد ، وسامت حالة خالد ، وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول ، هذه حالة محمد ، وتصفه بوصف المؤنث فتقول ، لمحمد حالة حسنة ، .

فإن قلت ، أذلك واجب في الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً يلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً يلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر ، بل أنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ونلفت نظرك إلى قول الشاعر فى البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال ، فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدى عن تأنيك الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة طيبة ، وبالجملة إذا أنت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازى التأنيك ألبتة ، وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا (١)
الأثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة للمتصِف بها ، نحو : « جاء زيدٌ رَاكِبًا »
فـ « رَاكِبًا » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجيء ماشيًا .

وقد تجيء الحال غير منتقلة (٢) ، أى وصفًا لازمًا ، نحو : « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيمًا »
و « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ بِدَيْهَا أُطُولَ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّهَا

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

فـ « سَمِيمًا ، وَأُطُولَ ، وَسَبْطَ » أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

(١) « وكونه ، الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه منتقلا ، خبر المصدر الناقص « مشتقا ، خبر ثان يغلب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « لكن ، حرف استدراك « ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا — الخ « مستحقاً ، خبر ليس ،

(٢) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ، ونحو قول الشاعر
« جَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ » البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فتبسم ضاحكاً) وقوله سبحانه : (ويوم أبعث حياً) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : « زيد أبوك عطوفاً ، الثالثة : فى أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميماً ، وقوله تعالى :
(أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) وكقوله جل ذكره : (قائماً بالقسط) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه .

وقد تأتي الحال جامدة ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

وَيَكْتَرُ الْجُمُودُ : فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلِ بِلَا تَكْلَفٍ (١)
كِبْفُهُ مُدًا بِكْدَا ، يَدَا بِيْدَ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسْدًا ، أَي كَأَسْدٍ (٢)

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «دجاءت» ، جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و«المظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و«الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلاً ، وإضافة سبط لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصاً ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سحر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و«تأويل» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأويل ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كعبه» الكاف جارة لقول محذوف ، يع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدًا» حال من المفعول «بكندا» جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لد ، وقال سيويه : هو بيان لمد «وكرر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسداً» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سير ، نحو : « بَعَثَ مُدًّا بِدِرْهِمٍ ^(١) » فدا : حال جامدة ، وهي في معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بَعَثَ مُسْعَرًا كل مد بدرم » ويكثر جودها - أيضاً - فيما دل على تفاعل ، نحو : « بَعَثَهُ يَدًا بِيَدٍ ^(٢) » أي : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » : أي مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وَقُوعُهُمَا حَالًا لظهور تَأْوِيلُهُمَا بِمَشْتَقٍ ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ » أي : يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق .

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقاً » ^(٣) .

(١) يجوز في هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فمفعلي أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متملكان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلاً) مد منه بدرم ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فمفعلي أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالا من فاعل به ؛ فيكون « مسعراً » الذي تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ؛ فيكون قولك « مسعراً » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذي قبله ، يجوز فيه رفع يد ، ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد مني ، والتقدير على النصب : بدأ كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ، =

= وهي : أن تدل الحال على سمر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا . وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً ، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الوار عليه ، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند . والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تمذر أن يكون المجموع حالاً جعل كل واحد منهما حالاً ، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك : الرمان حلوا حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثاني : أن تكون الحال موصوفة . نحو قوله تعالى : (قرآناً عربياً) وقوله : (فتمثل لها بشراً سوياً) وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعاً من صاحبها . كقولك : هذا مالك ذهباً . أو تكون الحال فرعاً لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتماً ، وكقوله تعالى : (وتحتون الجبال بيوتا) أو تكون الحال أصلاً لصاحبها . كقولك : هذا خاتمك حديداً . وكقوله تعالى : (أسجد لمن خلقت طيناً) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناطم إلى وجوب تأويلها أيضاً ؛ ليكون الحال مشتقاً على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفاً ، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَدُ^(١)

مَذْهَبُ جَمُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعْرَفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : جَاءُوا الْجَمَاءَ الْفَقِيرَ .

• أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ . . . •

— ١٨٠

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، ولفظاً ، تمييز محمول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لا اعتقد ، وتنكير مضاف والماء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدك» الكاف جارة لقول محذوف ، و«حد» : حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي ، و«وحده» مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل نصب مفعول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك تقولك اجتهد وحدك ، والحال في تأويل «منفرداً» .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت للييد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أنه

الماء لتشرب ، وهو بنامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَكَمْ يَذُدُّهَا ، وَكَمْ يُشْفِقُ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

اللغة : «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» برحم «نعص» مصدر نعص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده ، و«نعص البعير» إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريماً ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في آيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الآتي مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذد : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وما : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =

وَاجْتَهِدْ وَحَدِّكَ ، وَكَلَّمْتَهُ فَأَهُ إِلَى فِي ؛ ذ «الجماء ، والعراك ، وَوَحَدِّكَ ، وَفَأَهُ » :
أحوال ، وهي معرفة ، لكنها مؤولة بنكرة ، والتقدير : جاءوا جميعاً ، وأرسلها
معتركة ، وَاجْتَهِدْ منفرداً ، وَكَلَّمْتَهُ مُشَافِهَةٌ (١) .

== ومثلها جملة ، ولم يشفق ، وقوله ، على نغص ، جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص
مضاف ، ود الدخال ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، العراك ، حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون
إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن
بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساک أن
تجدّه من الأمثلة بما لم يذكره الشارح هنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فتالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك -
السرف في كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل في الحال أن يكون نكرة ، فإن جاءت في كلام ما من كلام
العرب معرفة فهي بغير تردد - عند جمهرة البصريين - في تأويل النكرة ، والسرف في ذلك
أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالنعمة ، فلو جاءت الحال معرفة
وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه
الامر ، فدفعاً لهذا الالتباس ، ورغبة في إفادة المقصود من أول الامر ، التزم العرب في كلامهم
إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا
الوصف نعتاً جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاءوا به نكرة ، فلم
يلتبس على السامع الامر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذي
هو النعت لا يكون إلا مشتقاً إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أفضل
تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو البتة في تأويل الاسم المشتق ، فكذلك
مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقاً أو في تأويل المشتق ، ولهذا
ترام يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في ==

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ؛ فأجازوا « جاء زيد الرَّاكِبَ » .

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تَصَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط صحَّ تعريفها ، وإلا فلا ؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط « زيد الرَّاكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ الْمَاشِيَّ »

== المعنى مشتقا. وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبيننا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير ، فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحمر وحمرأ ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى (وتحبون المال حباً جماً) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فمیل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك . تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فمیل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير ، قالوا : جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم سترتوا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء . هذا ، وقد قالوا في هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً ، فأتوا به مسكراً على الأصل في الحال .

(٢) وأما المثال الثاني — وهو قولهم « أرسلها العراك ، فقد بيناه في شرح الشاهد

(رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك ، فإن « وحدك » اسم يدل على

التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم في المدح « فلان نسيج وحده ، وقريع وحده ، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده ، ونحو قولهم في الذم « فلان صهر وحده ، وجحيش وحده ، وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب ، =

ف «الراكب والماشي» : حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها؛ فلا تقول، «جاء زيد الراكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

= فقال سيويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق، ودو منصوب على الحال، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت: جاء زيد إيجاباً، أى متوحداً، والمعنى جاء منفرداً، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية، واستمع إلى المحقق الرضى يقول في شرح هذين المذهبين «ومذهب الكوفيين» وانتصاب وحده على الظرفية، أى لامع غيره، فهو في المعنى ضد معاً في قولك: جاءوا معاً، وكان في معاً خلافاً هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى في مكان واحد، فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده أهو حال أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره، اه كلامه، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: وليس يعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالاً، أى جاء زيد يتوحد متوحداً، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع حالاً، أى جاء زيد متوحداً متوحداً.

(٤) وأما المثال الرابع — وهو قولهم «كلته فاه إلى في» — فقد وردت هذه العبارة بروايتين، الأولى «كلته فوه إلى في» وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها، وفوه: مبتدأ ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال، والرواية الثانية «كلته فاه إلى في»، وقد ورد على هذا الوجه قول أبي الطيب المتنبي:

قبلتها ودموعى مزج أدمعها وقبلى على خوف فاه لقم

وهذه الرواية هي التي ثارت حولها عجاظة الكلام وكثر فيها التخريج، فذهب سيويه وجمهرة البصريين إلى أن «فاه» حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه في قوة اسم مشتق منكر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة في التقدير كما قلت لك، وكأنه قال فاه موجهاً إلى في، وذهب الكوفيون إلى أن «فاه» =

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبْفَتَةٍ زَيْدٌ طَلَعٌ^(١)
 حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً - وهو : ما دلَّ على معنَى وصاحبه : كقائم ،
 وَحَسَنَ ، وَمَضْرُوبَ - فوَقوعُها مصدرًا على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على
 صاحب المعنى^(٢) .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلبته جاعلا فاه إلى في .
 وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس
 عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلاً : جاورته منزله إلى منزلي ،
 وناضلته قوسه عن قوسي ، ونحو ذلك .

وأحسبني قد أطلت عليك ، لكنني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف
 العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ،
 والله المستول أن ينفعك به .

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لمصدر «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير
 المستتر في «يقع» ، الآتي «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق
 بيقع «كبغته» الكاف جارة لقول محذوف ، بغته : حال من الضمير المستتر في «طلع» ،
 الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى زيد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل
 واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارئ يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر
 فهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين - مع كل
 واحد منهما - آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما في إعراب المصدر المنكر في نحو قولك «جاء محمد ركضاً ،
 = وثانيهما في جواز القياس على هذا التركيب .

وقد كثر مجيء الحالِ مصدرًا نكرةً ، ولكنه ليس بمقيسٍ ؛ لحيثه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بَغْتَةً » فـ « بَغْتَةٌ » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ باغْتًا ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

== فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون ، وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعمتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأديت أكمل التأديب ، ويقع المصدر خبراً ونعماً ، والأصل في الموضوعين للوصف .

الثاني — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضاً ، جاء زيد ركض ركضاً » .

الثالث — وهو رأى أبي علي الفارسي — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عمله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحببته مقة ، وشنته بغضاً .

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجيء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ،
والتقدير : طلع زيد يَبْتَغُ بَغْتَةً ، ذ « يَبْتَغُ » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَةً » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، ولكن الناصب
له عندهم الفعل المذكور [وهو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

= فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأي - جاء زيد صاحب ركض ، أو ذاركض ، على
نحو أوليهم المصدر الواقع خبراً .

وأما الاختلاف الثاني - وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله ، وقد كثر هجاء الحال
مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ، فإننا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في
الفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان ، وورد المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً ،
أ . ه . ومنه قوله تعالى (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) وقوله (ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية)
وقوله (ادعوه خوفاً وطمعاً) وقوله (إنى دعوتهم جهاراً) وقال العرب : قتله صبراً ،
وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، وإقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت
عن فلان سماعاً ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة في جواز
القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيويه وأصحابه فلم يجز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير مما سمعه
عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره في ذلك أنه
خلاف الأصل ، من قبل أن الحال في المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس
فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ،
فنهى من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، وتعنى بالإطلاق ههنا أنه
يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجئته سرعة
والأ يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو جاء على بكاء ، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز
القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

في قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَفْتَةً » « زَيْدٌ بَمَتَّ بَفْتَةً » ؛ فيؤولون « طلع » بيفت ،
وينصبون به « بفتة » .

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ، إِنْ كَمْ يَتَأَخَّرُ ، أَوْ يُخَصَّصُ ، أَوْ يَبِينُ^(١)

= قال المحقق الرضوي ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أنا نا رجلة وسرعة وبطنا ونحو ذلك ، وأما ما لبس من تسمياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ، هـ .
وأما ابن مالك ومشابعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .
الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بال الدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومرواة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تضحية ، وإخلاصا .

الثاني : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : محمد حاتم جودا ، وعلى قضاء ، وإياس زكاته ، وعمر عدلا ، وحثيف إباء ، والاحنف حلما ، ويوسف جمالا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنزيل ، وأما حلما فحليم ، وأما كرها فكريم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشق ، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي ثابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم » نافية جازمة « ينكر » فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلم « غالباً » حال من نائب الفاعل « ذو » نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه .
« إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر « أو يخصص » أو يبين « معطوفان على يتأخر » .

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كـ « لَّا يَبْنِعُ أَمْرُؤٌ عَلَى أَمْرِيءٍ مُسْتَسْهِلًا » (١)
 حَقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ ،
 وَهُوَ أَحَدُ أُمُورٍ (٢) :

(١) « من بعد ، جار ومجرور متعلق بيمين في البيت السابق ، وبعد مضاف ؛ و « نفي » مضاف إليه « أو ، عاطفة « مضاهيه ، مضاهي : معطوف على نفي ، ومضاهي مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه « كلا ، الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « يبيع » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبيع « على امرئ » جار ومجرور متعلق ببيع « مستسهلا ، حال من قوله « امرؤ » ، الفاعل .

(٢) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه ، وبقى من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففي قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان ، بل ثلاثة . وهي تقدم النفي ، ووقوع الواو في صدر جملة الحال ، والثالث افتتان الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت ، وأما قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الوار في صدر جملة الحال .

الثاني : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديد ، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص ٢٤٦ وما بعدها) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، كقولك : زارني خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحالُ على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رجُلٌ » وكقول الشاعر .
وأشده سيبويه :

١٨١ - وَبِالْجَنَمِ مِثِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ
وكفوله :

١٨٢ - وَمَا لَأَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لِأَنْفِي
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ بِيَدِي

١٨١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « شعوب ، هو مصدر شحب جسمه يشحب شعوباً - بوزن قعد يقعد قعوداً - وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شعوبية - مثل سهل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير لونه « بيناً ، ظاهراً ، وهو فيل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .
المعنى : إن بجسمي من آثار حبك لشعوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مني ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً ، حال من شعوب الآتي على رأى سيبويه الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً « لو ، شرطية غير جازمة « علمته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شعوب ، مبتدأ مؤخر « وإن « شرطية « تستشهدي ، فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل « العين « مفعول به « تشهد ، جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بيناً ، حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله « شعوب ، على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه في الإعراب ، والمسوخ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير .
١٨٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

ف « قائماً » : حال من « رجل » ، و « يديناً » حال من « شحوب » ، و « مثلها » حال من « لأم » .

ومنها : أن تُخصَّصَ النكرة بوضفٍ ، أو بإضافة : فمثال ما تخصصَّ بوضفٍ قوله تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (١) .

== اللغة : د لام ، عدل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه د سد فقري ، أراد أغثناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر باب مفتوح يأتيه من ناحيته مالا يحب ؛ فهو في حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحمله على العدول عنه، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب منالاه مما في أيدي الناس .

الإعراب : د وما ، نافية د لام ، فعل ماض د نفسى ، نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف ويا المتكلم مضاف إليه د مثلها ، مثل : حال من « لأم » ، الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و د مثل ، من الالفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفا دلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لأم الآتى د لأم ، فاعل لام « ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سد » فعل ماض ، د فقري ، فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف ويا المتكلم مضاف إليه د مثل ، فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكت ، ملك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث د يدي ، يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف ويا المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى .

الشاهد فيه : قوله « مثلها لى لأم » حيث جاءت الحال - وهى قوله « مثلها » ، و « لى » - من النكرة - وهى قوله « لأم » ، - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال . (١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الامور ، والأمر الثانى واحد الاوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه د أمرا ، على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى حال كونه مأمورا به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد =

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُوكِ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا
وَعَاشَ يَدْعُو بآيَاتِ مَبِينَةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمِينًا

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بوجودها .
وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذي
هو لفظ « كل » كجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ « أمر » ، في صحة الاستغناء به عنه ؛
وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن
بصدده ؛ لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من
الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أي مأمورا به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين .

اللمة : « الفلك » أصله بضم فسكون - السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد
تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من مخرت
السفينة - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء
« مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أي مملأها « آيات مبينة » ظاهرة واضحة ،
أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » ، يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة
النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت
« واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت
« في فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « في اليم » جار ومجرور متعلق
بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ اللَّيْلِ بُدِّلَ) .
ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبهه النفي هو الاستفهام والنهي ،
وهو المراد بقوله : « أَوْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مِضَاهِيهِ » فمثال ما وقع بعد النفي قوله :
١٨٤ — مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَاقِيًا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير
مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة في محل نصب حال « بآيات » ،
جار ومجرور متعلق بـ « يدعو » صفة لآيات « في قومه » ، الجار والمجرور متعلق بعاش
وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ،
وآلف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ،
وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ،
والآلف في آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهي قوله « فلك »
والذي سوغ بحمى الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .
١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد من استشهد به من النحاة .

اللغة : « حم » بالبناء للجھول - أى قدر ، وهي « و » ، وتقول : أحمر الله تعالى هذا
الامر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهياً له أسبابه (انظر ص ٢٦١) « واقياً » اسم فاعل
من « وقى يقي » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من
خلقه الخلود ، فاستعد للوت دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للجھول « من موت » جار ومجرور
متعلق بقوله « واقياً » ، الآى « حمى » نائب فاعل لحم « واقياً » حال من حمى « ولا »
الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لترى « باقياً » حال من أحد ،
وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جربت على أن ترى عليه كان قوله « باقياً » مفعولاً
ثانياً لترى .

ومنه قوله تعالى (١) : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)
 ذمها كتاب ، جملة في موضع الحال من « قرية » ، وصحح مجيء الحال من النكرة
 لتقدم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية ، خلافاً للزخشرى ؛ لأن الواو
 لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجود « إلا » مانع من ذلك ؛ إذ لا يُعترضُ
 بـ « إلا » بين الصفة والموصوف ، وممن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأفش
 في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى

لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

== الشاهد فيه : قوله « واقياً ، و « باقياً ، حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة ، وهي
 « حمى ، بالنسبة لـ « واقياً ، و « أحد ، بالنسبة لـ « باقياً ، والذي سوغ ذلك أن النكرة
 مسبوقه بالنفي في الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقياً إذا جعلنا « ترى » بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ
 إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت « ترى ،
 عليّة فإن قوله « باقياً ، يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه في الإعراب .

(١) انظر ما كتبه عن هذه الآية في ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت لأنه لرجل من طيء ، ولم يمينه أحد ممن
 استشهد بالبيت أو تكلم عليه .

اللغة : « صاح ، أصله صاحبي ، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي ؛ إذ هو في غير
 علم ؛ وقياس الترخم أن يكون في الأعلام ، وهو أيضاً مركب إضافي « هل حم عيش »
 (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً
 باقياً « العذر ، هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب واللوم .

الإعراب : « يا ، حرف تداء « صاح ، منادى مرخم « هل ، حرف استفهام =

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف : « لَا يَبِغْ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا »
وقول قطري بن الفجاءة :

١٨٦ — لَا يَرُ كَبَنَ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ — يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِجِمَامِ

== « حم ، فعل ماضٍ مني للجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً ، حال من عيش
« فترى ، الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب بتقديرأ بأن مضمرة بعد الفاء ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفسك ، الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو
المفعول الثاني قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر ،
مفعول أول لترى « في إبعادهما ، الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وما :
مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل ، مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقياً ، حيث وقع حالا من النكرة - وهي قوله « عيش » -
والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النقي .

١٨٦ — البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعامة قطري بن الفجاءة ، التميمي ،
الخارجي ، وقد نسبة ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى
قطري ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعاً ،
والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام ، التأخر والتكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ،
والاعتماد عليه « الوعى ، الحرب « الحمام ، بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني
خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا ، ناهية « يركن ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية « أحد ، فاعل يركن « إلى الإحجام ، جار ومجرور
متعلق بيركن « يوم ، ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوعى ،
مضاف إليه « متخوفاً ، حال من أحد « لحام ، جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً ، حيث وقع حالا من النكرة التى هى قوله « أحد ،
والذى سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا ، ألا ترى أن قوله
« أحد ، فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالباً » مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِنْدَةَ رَجُلٍ ^(١) » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بيضاء ^(٢) » ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُلٌ قائماً » ، وفي الحديث : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا ، وَصَلَى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا ^(٣) .

* * *

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ ^(٤)

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاء - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يوثق بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به للمصدر « بحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنعه » أ منع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ (١)
فَلَا تَقُولُ فِي « مَهْرَتُ بَهْنَدٍ جَالِسَةٌ » مَهْرَتٌ جَالِسَةٌ بَهْنَدٍ .

وذهب الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ، إلى جواز ذلك ، وتابعهم
المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَى حَبِيبًا ، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

== ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، فقد ، الفاء للتعليل ، وقد :
حرف تحقيق ، ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق
حال . وتقدير البيت : وقد أبي النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف ، ولا
أمنع ذلك ، لأنه وارد في كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، كقولك : مررت
بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ؛
فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد
جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكباً ، وأن
تقول : ما جاء راكباً من أحد .

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذري ، وقوله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّأكِمِينَ لِلرَّبِّهِمْ خُشُوعًا ، وَفَوْقَ الرَّأكِمِينَ رَقِيبٌ

وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَقُلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِي فَإِنَّكَ — إِنْ أَبْرَأْتَنِي — لَطَيْبٌ

اللغة : هيمان « مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش » صادياً ،

اسم فاعل فعله « صدى » من باب تعب - إذا عطش .

الإعراب : « لئن ، اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ،

فعل الشرط « برد ، اسم كان ، ويرد مضاف ، و « الماء ، مضاف إليه » هيمان ، صادياً ، =

ذ «هَيْمَانٌ ، وصاديا» : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةَ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَعًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

ذ «فَرَعًا» حال من قَتَلَ .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة بحلا بإلى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حيبيا الآتي «حيبيا» خبر كان «لإنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء ، حيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله «هيان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة بحلا بإلى ، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبئ ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا — وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا — بِرِجَالٍ؟

عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْغَنَمِيِّ عَنْهُ بِحِبَالٍ

اللغة : «أذواد» جمع ذرد ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرعا» أى هدر لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سيئتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذي يعينني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم ، فلم يضع دمه هدرًا .

الإعراب : «فإن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبن» فعل ماض مبني للجهول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر تك «ونسوة» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها الرفوع والمنصوبِ فجائزٌ، نحو: «جاء ضاحِكًا زِيدٌ، وضربتُ مَجْرَدَةً هِنْدًا».

وَلَا تَجِزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ^(١)
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا^(٢)

== ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بـ «لن»، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل « فرغا » حال من « قتل » الآتي « بقتل » جار ومجرور متعلق بـ « يذهب »، و « قتل مضاف » و « حبال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » المجرور بالباء ، وتقدم عليه .
(١) « لا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حالا » مفعول به لتجز « من المضاف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا » وقوله « له » جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى » فعل ماضٍ « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « كان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء » خبر كان ، و « جزء مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي « أضيف » فعل ماضٍ مبني للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو » عاطفة « مثل » معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، و « جزء من » جزءه مضاف إليه ، و « جزء مضاف » والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفاً » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لاجل الوقف في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه^(١) ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوها مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضاربٌ هندی مجردة ، وأعجبنى قيامٌ زبدي مُسرِعاً ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ومنه قول الشاعر :

١٨٩ - تَقُولُ أُبْنَتِي : إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِدًا

إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَبَالِيَا

(١) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيويه رحمه الله - إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أي سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز . والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب سيويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرأ أو اسم فاعل مثلاً كان كذلك عاملاً في الحال فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد ، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ - البيت لمالك بن الربيب ، أحد بني مازن بن مالك ، من قصيدة له ،

وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيْتَنَّ لَيْلَةً بِمَجْنَبِ الْفَضَى أَرْجِي الْقِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْفَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ الْفَضَى مَا شَى الرَّكَّابَ لِيَالِيَا =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثلَ جُزْئِهِ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فنال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : (وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) ذ « إِخْوَانًا » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه — في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ذ « حَنِيفًا » : حال من

= اللغة : « الروح ، الفرع ، والخفاقة ، وأراد به مهنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تاركى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتي تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلا أب ، لأنك تقتحم لظاهما فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياه المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقات » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هي ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياه المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « لا » نافية للجنس « أباً » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعمواها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أباً » اسم لا منصوباً بفنحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياه المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالاً من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملاً فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » واللغة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛
فلو قيل في غير القرآن : « أن أتبع إبراهيم حنيفاً » لصح .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ،
ولا مثلُ جزئهِ — لم يجوز أن يحىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غُلامٌ هِنْدِيٌّ ضاحِكَةٌ »
خلافًا للفارسيِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعةٌ
بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهبَ الفارسيِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، ومن نقله عنه
الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيَّ في أماليهِ .

* * *

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمَصْرَفَ^(١)
فجائزٌ تَقْدِيمُهُ : كـ « مُسْرِعًا ذَا راحِلٍ ، وَخُلِصًا زَيْدٌ دَعَا »^(٢)

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « ينصب » فعل مضارع مبنى للجهول فعل
الشرط ، ونائب القاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار
ومجروو متعلق ينصب « صرفاً » صرف : فعل ماض مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر
جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل
جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صفة « المصرفاً »
مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « جائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم :
مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفةً تُشبه الفعل المتصرف ،
والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقيل التأنيث ، والتثنية والجمع : كاسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ^(١) ؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً
زيدٌ دعا » [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال] ، ومثالُ تقديمها على الصفة
المشبهة له : « مُسرِعاً ذارِحِلٌ » .

فإن كان الناصبُ لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقول :
« ما أحسنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكاً ما أحسنَ زيداً » ؛ لأن فعل
التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يُتصرف في مموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
الحال ، في أول البيت السابق « كسرعا ، الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعا : حال
مقدم على عامله وهو « راحل ، الآتي ذاء ، مبتدأ « راحل ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر
جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً ، حال مقدم على عامله ، وهو « دعا ،
الآتي « زيد ، مبتدأ ، وجملة « دعا ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في
محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان
هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفةً تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد
يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفةً تشبه الفعل
المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إنى لازورك مبهجاً .
الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم :
لأصبرن محسباً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلاً ،
وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لال الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذاً ، وعلى
المذاكر متضهماً .

لها صفة لا تُشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يُتَنَّى ، ولا يُجْمَع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكاً أحسن من عمرو » ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكاً » (١) .

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَمْعَلًا (٢)
 كَمَا تَلِكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرَ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقْرَأٌ فِي هَجْرٍ » (٣)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ ؛ وهو : ما تضمنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل ، مبتدأ ، ضمن ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل « معنى ، مفعول ثانٍ لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه ، لا ، عاطفة « حروفه ، حروف : معطوف على « معنى الفعل ، وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً ، حال من الضمير المستتر في « يعمل ، الآتي « لن ، نافية ناصبة « يعمل ، يعمل : فعل مضارع منصوب بـ لن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كنتك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كنتك ، ليت ، وكأن ، معطوفان على تلك « وندر ، فعل ماضٍ « نحو ، فاعل ندر « سعيد ، مبتدأ « مستقرأ ، حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي « في هجر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والمجرور^(١) نحو : « تَلَكَ هِنْدٌ مَجْرَدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ — أَوْ عِنْدَكَ — قَائِمًا » ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ : « مَجْرَدَةٌ تَلَكَ هِنْدٌ ، وَلَا « أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخُوكَ ، وَلَا « رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » .

وقد ندرّ تقديمها على عاملها الظرف [نحو : زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ] وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ

(١) اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي ، وهو شيان : الابتداء العامل في المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلاترى أن « تلك » وغيرها من ألقاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير ؟ وهكذا .

الثاني : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهي : أسماء الإشارة ، وحروف التثنية ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقي خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجي كـ « لعل » ، نحو قولك : لعل زَيْدًا أميرًا قادم ، وثانيتها : حروف التثنية مثل « ها » ، في قولك : ها أنت زَيْدٌ رَاكِبًا ، فـ « رَاكِبًا » : حال من زَيْدٍ ، والعامل في الحال هو « ها » ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى : « يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ » ، عند من جعل « جاره » الأخرى حالاً لا تمييزاً ، رابعها : أدوات النداء نحو « يَا » ، في قولك : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ قَائِمًا ، وخامسها : « أَمَا » ، نحو قولهم : أَمَا عَلِمْنَا فَعَالِمًا ، عند من جعل تقدير الكلام : مَهْمَا يَذْكَرُ أَحَدٌ فِي حَالٍ عِلْمٌ فَالْمَذْكَورُ عَالِمٌ ، فعلاً — على هذا التقدير — حال من المرفوع بفعل الشرط الذي ثابت عنه أَمَا .

نحو: « سعيد مستقراً في حجر » ومنه قوله تعالى: (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) (١) في قراءة من كسرت التاء، وأجازه الأخفش قياماً.

وَنَحْوُ: « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ » (٢)

تقدّم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدّمة، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي: ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدّمةً عليه، والأخرى متأخرةً عنه، وذلك نحو: « زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا، وَ « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا، فَ « قَائِمًا، وَمُفْرَدًا، مَنْصُوبًا بِأَحْسَنٍ وَأَنْفَعٍ، وَهِيَ حَالَانِ، وَكَذَا « قَاعِدًا، وَمُعَانًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات، على أنه خبر المبتدأ، والجار والمجرور — وهو (بيمينه) — متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح هنا برفع السموات على أنه مبتدأ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور، والجار والمجرور — وهو قوله (بيمينه) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(٢) « ونحو، مبتدأ « زيد، مبتدأ « مفرداً، حال من الضمير المستتر في « أنفع، الآتي « أنفع، خبر المبتدأ الذي هو زيد « من عمرو، جار ومجرور متعلق بأنفع « معاناً، حال من عمرو، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز، خبر المبتدأ الذي هو « نحو، في أول البيت « لن، نافية ناصبة « يهن، بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو، وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وزعم السيرافي أنها خبران منصوبان بكأن الخنوفة ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً » .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعداً أحسن منه » ، ولا [تقول] « زيد أحسن منه قائماً قاعداً » .

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ — فَاعْلَمْ — وَغَيْرِ مُفْرَدٍ^(١)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد^(٢) ، أو متعدد .

فمثال الأول : « جاء زيد راكباً ضاحكاً » ، ف « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » ، والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : « لقيت هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً » ، ف « مُصْعِداً » : حال من التاء ، و « منحدره » : حال من « هند » ، والعامل فيهما « لقيت » ، ومنه قوله :

١٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) « الحال ، مبتدأ ، وجملة « يجيء » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « ذا » ، حال من الضمير المستتر في يجيء ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعمت لتعدد « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » ، النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

فـ «خائفاً» حال من «ابني» ، و «مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» ، والعاملُ
فيهما «لتي» .

فند ظهور المعنى تَرَدُّ كلِّ حالٍ إلى ما تَلِيقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجْمَلُ أولُ
الحالين لثاني الاسمين ، وثانیهما لأول الاسمين ؛ ففي قولك : «لقيت زيدا مصعداً
منحدرًا» يكون «مصعداً» حالاً من زيد ، و «منحدرًا» حالاً من التاء .

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: «لَاتَعَثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»^(١)

== اللغة : « منجديه ، مغثيه ، وهو مثني منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ،
وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه وأصابوا ، نالوا وأدركوا
» مغثياً ، غثية .

الإعراب : « لتي » فعل ماضٍ « ابني » ابن : فاعل لتي ، وابن مضاف وياه المتكلم
مضاف إليه « أخويه » مفعول به لتي ، والماء مضاف إليه « خائفاً » حال من ابني
« منجديه » حال من أخويه « فأصابوا » الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل « مغثياً ،
مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله مبطوفة بالفاء على جملة لتي
وهي مولاه .

الشاهد فيه : قوله « خائفاً منجديه » فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل
على صاحب كل حال فترده إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثني ، وكذلك
صاحبهما ، فلا لبس عليك في أن تجمل المفرد للمفرد والمثني للمثني .

(١) « وعامل ، مبتدأ ، وعامل مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « بها » جار
ومجرور متعلق بأكد الآتي « قد » حرف تحقيق « أكدا » أكد : فعل ماضٍ مبني
للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ،
والالف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بأكد
« لا » ناهية « تعث » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ؛ فالمؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكَّدَتْ عَامِلَهَا ، وهي المراد بهذا البيت ، وهي : كلٌّ وَصَفٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ ، وَخَالَفَهُ لَفْظًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، أَوْ وَافَقَهُ لَفْظًا ، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَثْرَةِ ؛ فَمِنَالِ الْأَوَّلِ « لَا تَعْتَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا تَعْتَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) .

* * *

وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلَهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ (١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي : ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة ،

= وجوباً تقديره أنت « في الأرض » جار ومجرور متعلق بـ « مفسداً » حال من الضمير المستتر في « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو « تعث » وجملة « تعث في الأرض مفسداً » في محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال « جملة » مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وَبَرَّطُ الْجَمَلَةِ : أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، وَجُزْأَهَا مَعْرِفَتَانِ ، جَامِدَانِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

فـ « حَطُوفًا ، وَمَعْرُوفًا » حَالَانِ ، وَهِيَ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ « أَحَقُّهُ عَطُوفًا » وَفِي الثَّانِي « أَحَقُّ مَعْرُوفًا » .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى هَذِهِ الْجَمَلَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ » وَلَا « مَعْرُوفًا أَنَا زَيْدٌ » وَلَا تَوَسُّطُهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ » .

* * *

١٩١ — الْبَيْتُ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ ، مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَهْجُو فِيهَا فِزَارَةَ ؛ وَقَدْ أوردَهَا التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْحِمَاسَةِ ، وَذَكَرَ لِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ قِصَّةً ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا هُنَاكَ .
اللُّغَةُ : « دَارَةَ » الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ ، وَقَالَ أَبُو رِيَّاشٍ : هُوَ لِقَبِّ جَدِّهِ ، وَاسْمُهُ يَرْبُوعٌ ، وَيَجَابُ — هَلِي هَذَا الْقَوْلُ — عَنْ تَأْنِيثِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى دَارَةَ فِي قَوْلِهِ « مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي » ، بِأَنَّهُ عَنَى بِهِ الْقَبِيلَةَ .

الْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، وَنَسَبِي مَعْرُوفٌ بِهَا ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمَعْرَةِ مَا يُوْجِبُ الْفِدْحَ فِي النِّسْبِ ، أَوْ الطَّعْنَ فِي الشَّرْفِ .

الإِعْرَابُ : « أَنَا » ضَمِيرٌ مَنْفَعِلٌ مَبْتَدَأٌ « ابْنِ » خَبَرٌ الْمَبْتَدَأِ ، وَابْنٌ مِضَافٌ ، وَ « دَارَةَ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « مَعْرُوفًا » حَالٌ « بِهَا » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْرُوفٍ « نَسَبِي » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَعْرُوفٍ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَيَأْتِي الْمَتَكَلِّمُ مِضَافًا إِلَيْهِ « وَهَلِ » حَرْفٌ دَالٌ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ « بَدَارَةَ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « عَارٍ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهُورِهَا اسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِحَرْكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَقَوْلُهُ « يَا لِلنَّاسِ » اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَيَأْتِي : لِلنَّهَادِ ، وَاللَّامُ لِلِاسْتِغَاثَةِ .
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْرُوفًا » فَإِنَّهُ حَالٌ أَكَدَتْ مِضْمُونُ الْجَمَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كـ «جاء زيدٌ وهو ناولٌ رحلته» (١)

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْضِعَ الْحَالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيدٌ يده على رأسه » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحة وقوع « إذ » موقعها — نحو : « جاء زيدٌ وعمرٌ قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائمٌ ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زيدٌ وهو ناولٌ رحلته » .

(١) « موضع ، ظرف مكان متعلق بتجيء ، وموضع مضاف و الحال ، مضاف إليه ، تجيء ، فعل مضارع ، جملة ، فاعل تجيء ، وجاء زيد ، الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل ، وهو ، الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ ، ناول ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل رحلته ، مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإماهما معاً — والشرط الثاني : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرية بعلم استقبال ، وذلك نحو « سوف ، و دان ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ حَوَتْ صَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ^(١)

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأًا لَهُ الْمُضَارِعَ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا^(٢)

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لم يَجْز أن تَقْتَرَن بِالْوَاوِ ، بل لِأَنَّ بَطْءَ
إِلَّا بِالضَمِيرِ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَبْضَحُكَ ، وَجَاءَ عَمْرُو قَتَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ »
ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جَاءَ زَيْدٌ وَيَبْضَحُكَ »

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أَوَّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون
المضارع خبراً عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُتِمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا

(١) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف ، و « بدء » مضاف إليه « بمضارع ، جار
ومجرور متعلق بيده « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع « حوت » حوى : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ « ضمير » مفعول به لحوت « ومن الواو ، الواو عاطفة ، وما بعدها جار ومجرور
متعلق بخلت « خلت » خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف و « واو » مضاف إليه « بعدها » بعد : ظرف
متعلق بانو الآتي ، وبعد مضاف ، وما : مضاف إليه « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت ، مبتدأ ، مفعول به لانو « له » جار ومجرور متعلق باجمل الآتي
« المضارع » مفعول أول لاجمل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
« اجعلن » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والتون نون
التوكيد الثقيلة « مسنداً » مفعول ثان لاجمل .

١٩٢ — البيت لعبد الله بن همام السلولي .

«أَصْكُ ، وَأَرْهَنُهُمْ» خبرانٍ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أَصْكُ ،
وأنا أَرْهَنُهُمْ .

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَإِوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا^(١)

= اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة
«نجوت» أراد تخلصت منه .

الإعراب : «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت
الآتي ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير : مفعول به
لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل
جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» الظرفية بما
تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال
«مالسكا» مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره يفيء عن أن المضارع المثبت تقع جملة
حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ
محذوف كما فصلناه في الإعراب .

(١) «وجملة» مبتدأ ، وجملة مضاف ، و«الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب
على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما»
قدم : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والآلف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول
«بإو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت
وقوله «أو بمضمر» أو بهما «مطوفان على قوله بإو» .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل [إما] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثَبَّتة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثَبَّت لا تَصْجُحها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط^(١) ، وذَكَرَ في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى اليبضاوى في قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تكون جملة (وإياك نستعين) حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (نعبد) ومن الشروط أيضاً: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقدر ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) . جملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقدر .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمنع معها الواو ، كما في قوله تعالى : (مالى لأرى الهدهد) وبقى بعد ذلك خمس جهل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبأ ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهْدُنْكَ مَا تَصُبُّو ، وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيْمًا ؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (لجامها بألسنا بياناً أو هم قائلون) جملة (هم قائلون) معطوفة على (بياناً)

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) لجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام .

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسمية : مُثَبَّتَةٌ ،
أو مَنْفِيَّةٌ ، والمضارعُ المنفيُّ ، والماضي : المثبتُّ ، والمنفيُّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده
على رأسه » وكذلك المنفيُّ ، وتقول : « جاء زيد لم يضحك ، أو ولم يضحك ،
أو ولم يغم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد
قام أبوه » وكذلك المنفيُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ،
أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب
عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع
المثبتِّ ، وأن ماورد مما ظاهره ذلك يُؤوَلُّ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان :

== (السادسة) الجملة التي تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك :
ما صاحب أحد إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً
إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا
به يستهزئون) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد (إلا ،
بالواو كما في قوله :

نِصْمَ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَجَعِ لَهَا وَزَرًا

ف قيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ .

(السابعة) الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربه
حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَسِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخَلًا

(فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون، والتقدير: وأتما لا تَتَّبِعَانِ؛ فـ «لاتتبعان»
خبر لمبتدأ محذوف.

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطَّلُ (١)
يُحْذَفُ عامل الحال: جَوَازًا، أَوْ جُوبًا.

فمثال ما حُذِفَ جَوَازًا أن يقال: «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول: «راكبًا» [تقديره
«جئت راكبًا»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعًا» لمن قال لك: «لَمْ تَسِرْ»
والتقدير: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا»، ومنه قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ
نَجْمَعَ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير — والله أعلم —: بَلَى
بجمعها قادرين.

ومثال ما حُذِفَ وَجُوبًا قَوْلُكَ: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» ونحوه من
الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك؛ وكالحال النائية مناب الخبر؛

(١) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول
وما، اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر
المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض»
مبتدأ أول، وبعض مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع
مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة،
والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثانٍ، وذكر مضاف والماء
مضاف إليه «حظل» فعل ماضٍ مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانياً، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

نحو: « ضَرَبِي زِيدًا قَائِمًا » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب
الابتداء والخبر (١) .

(١) هنا أمران نحب أن ننهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع
يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوي كالظرف واسم
الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلنت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوي
ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهي الحال
المؤكد لمضمون جملة ، والحال النائية مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص
بتدرج - وبقى موضعان آخران ، أولهما أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ،
ومن ذلك قول كثير :

هَنِئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءِ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحْتَحَّتِ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقعداً وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثاني : أن الأصل في الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه ،
وقد يجب ذكره ، وذلك في خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوراً عليه ،
نحو قولك ؛ ما سافرت إلا وراكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن
يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها
أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما
بينهما لاعين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة
قاموا كسالى) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعاً ، جواباً لمن قال
لك : لم تسرع ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربني
زيداً مستيئاً .

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وَجُوبًا قولهم : « اشْتَرَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ،
وَتَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا » فـ « صَاعِدًا ، وَسَافِلًا » : حالان ، عاملهما محذوفٌ
وَجُوبًا ، والتقدير : « فَذَهَبَ التَّمَنُّ صَاعِدًا ، وَذَهَبَ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ سَافِلًا »
هذا معنى قوله : « وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ » أى بَعْضُ مَا يُحْذَفُ
مِنْ عَامِلِ الْحَالِ مُنْعَ ذِكْرُهُ^(١) .

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية - فنقول :

الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدًا ، أى تسافر راشدًا . ويجوز أن تقول : تسافر راشدًا .

ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ، نحو قولهم : اشتريت بدينار فصاعداً ، أى : فذهب التمن صاعداً ؛ ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

التَّمْيِيزُ

أَسْمٌ ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ ، نَكِرَةٌ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (١)
كَشِيرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيزٍ بُرّاً ، وَمَنْوِينٍ عَسَلًا وَتَمْرًا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ،
والمفعولُ معه ، والمسنتى ، والحالُ ، وبقى التَّمْيِيزُ — وهو المذكور في هذا الباب —
ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيناً ، وتبييناً ، ومميزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو :
« طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا » .

واحتراز بقوله : « مُتَّضِعٌ مَعْنَى مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فِي » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « مِنْ » وليس فيه بيانٌ
لما قبله : كاسم « لا » التي لئني الجنس ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ » فإنَّ التقدير :
« لا من رجل قائم » .

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « مِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « مبين » نعت آخر
لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تميزاً » حال
من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بـ « ينصب » . و « قد فسره »
فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ،
والجملة لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء .

(٢) « كشير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تمييز
لشبر « وقفيز » مطوف على شبر « برا » تمييز لقفيز « ومنوين عسلا » مثله « وبراً »
معطوف على قوله عسلا .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » يشمل نوعي التمييز ، وهم : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة .

فالمبين لإجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير — وهي المَسُوحَاتُ ، نحو : « لَهُ شِبْرٌ أَرْضًا » والمكيلاتُ ، نحو : « لَهُ قَفِيزٌ بُرًّا » والموزوناتُ ، نحو : « لَهُ مَنَوَانٍ عَسَلًا وَتَمْرًا » — والأعداد^(١) ، نحو : « عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا » .

وهو منصوب بما قسره ، وهو : شبر ، وقفز ، ومَنَوَانٍ ، وعشرون .

والمُبِينُ لإجمال النسبة هو : المَسُوقُ لبيان ما تعلق به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، ومثله : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ، و « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا » ، ومثله : (وَقَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) .

ف « نَفْسًا » تمييز مفعول من الفاعل ، والأصلُ : « طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ » ، و « شَجْرًا » منقول من المفعول ، والأصلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ » فَبَيَّنَ

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله ، المقادير ، فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقي عليه شيان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبه بها في مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالة على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوباً ماء واشتربت بحياضنا ، وقولهم : على التمرة مثلها زبدًا .

وثانيها : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازماً ، مع أن الغالب في الحال أن تكون منقلة . وذهب سيويه إلى أن فضة في المثال للذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفساً » الفاعل الذى تعلق به الفعل ، وَبَيَّنَّ « شجراً » المفعول الذى تعلق به الفعل .

والتأصبُّ له فى هذا النوع [هو] العامل الذى قبله .

* * *

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا أَجْرُزُهُ إِذَا أَضْفَقْتَهَا ، كَ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا » (١)

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلَّةِ الْأَرْضِ ذَهَبًا » (٢)

أشار بـ « ذى » إلى ما تقدّم ذكره فى البيت من المقدّرات — وهو ما دلّ

(١) « بعد » ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وما : مضاف إليه « اجرره » اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجباً » فعل ماضٍ ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماضٍ ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، وملء مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلاً ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مثل إليها « ذهباً » تمييز .

على مساحة ، أو كئيل ، أو وزن — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُصَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ ، وَقَفِيضُ بُرٍّ ، وَمَتَوَاعِلٌ وَتَمْرٌ » .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « ما في السماء قَدْرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا) .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا : كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا » (١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وَعَلَامَةٌ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى : أَنْ يَصْلُحَ جَمْعُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ، نَحْوُ : « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ، وَأَكْثَرُ مَالًا » ، فـ « مَنْزِلًا ، وَمَالًا » يَجِبُ نَصْبُهُمَا ؛ إِذْ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ؛ فَتَقُولُ : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ ، وَكَثُرَ مَالُكَ .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى (٢) « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » .

(١) « والفاعل » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتي — « والمعنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه » انصبن ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بأفعلا » جار ومجرور متعلق بانصبن « مفضلا » حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن « كأنت » ، الكاف جارة لقول محذوف ، أنت : مبتدأ « أعلى » ، خبر المبتدأ « منزلا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى : أن يكون أفعال التفضيل بمضاً من جنس التمييز ،

[فيجب جرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْعَلٌ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا » (١) .

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أُقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا (٢)

يقعُ التمييزُ بعد كلِّ مادلٍ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » ،

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » ، تجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » ، نجد أفعال التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أي بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أي بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة ، وهي : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه في صورتين اثنتين ؛ أولاها : أن يكون التمييز فاعلا في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتا ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد ، ظرف متعلق بقوله « ميز ، الآتي ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجبا » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى و فاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ميز » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورة الامر « بأبي ، الباء زائدة ، أن : فاعل أكرم ، وأبي مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وَأَكْرَمُ أَبِي بَكْرٍ أَبَا ، وَوَلَّهُ دَرْكٌ عَلِيًّا ، وَحَسْبُكَ بَرْزَيْدٌ رَجُلًا ، وَكَفَى بِهِ عَلِيًّا ، (١) .

— ١٩٣ — * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ * .

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلاً ، نحو « لله در زيد فارساً » أو كان ضمير خطاب ، نحو « لله درك فارساً » ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِحَزْنُنَا عَفَارَةٌ *

اللغة : « بانء ، بعدت ، وفارقت » لتحنننا ، لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزننى هذا الأمر يحزننى ، من باب نصر ، وأحزننى أيضاً ، وفي النزول العزيز : (لاني ليحزننى أن تذهبوا به) « عفارة ، اسم امرأة .

الإعراب : « يا ، حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب » جارءنا ، منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المنسكلم المنقلبة ألفاً ، و « جارة مضاف ، و « يا » المنكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « ما ، اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « أنت ، خبر المبتدأ « جاره » تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : « ما أنت ، .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَأَجْرُزٌ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كـ « طَبَّ نَفْسًا تُفَعَّدُ » (١)

يجوز جرُّ التمييزِ بَيْنَ إِنْ لم يكن فاعلا في المعنى ، ولا ميمزاً لعدد ؛ فتقول :
« عِنْدِي شَيْبَرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنَوَانٍ مِنْ عَسَلٍ وَتَمَرٍ ،
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ » ولا تقول : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ » ولا « عِنْدِي
عَشْرُونَ مِنْ دَرَاهِمٍ » .

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا (٢)

== قلت : لاختلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا « جارة » تمييزاً في أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل « جارة » شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جبهة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) « واجرد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمن ، جار ومجرور متعلق باجرد « إن ، شرطية « شئت ، فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله « غير ، مفعول به لاجرد ، وغير مضاف و « ذى ، مضاف إليه ، و « ذى مضاف ، « العدد ، مضاف إليه « والفاعل ، معطوف على ذى « المعنى ، منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديره بالإضافة أو منصوب تقديره على المفعولية أو على نزع الخافض « كطب ، الكاف جارة لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نفساً ، تمييز « تفعد ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم في جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وعامل ، مفعول به مقدم لقوله « قدم ، الآتى ، وعامل مضاف ، و « التمييز » ==

مَذْهَبُ سَبْوِيهِ — رَحِمَهُ اللهُ! — أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ ، سِوَاهُ
كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ؛ فَلَا تَقُولُ : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ » وَلَا « عِنْدِي
دِرْهَمًا عَشْرُونَ » .

وَأَجَازُ الْكِسَائِيِّ ، وَالْمَازِنِيِّ ، وَالْمُبَرِّدِ ، تَقْدِيمَهُ عَلَى عَامِلِهِ لِلْمُتَصَرِّفِ ؛ فَتَقُولُ : « نَفْسًا
طَابَ زَيْدٌ ، وَشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩٤ — أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِيهَا ؟

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه « قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » مطلقاً ،
منصوب على الحال من « عامل التمييز ، « والفعل ، مبتدأ « ذو ، نعت للفعل ، وذو
مضاف ، و « التصريف ، مضاف إليه « نزرأ ، حال من الضمير المستتر في قوله سبق
الآتي « سبقا ، سبق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع
خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للخبيل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو
لقيس بن الملاح العامري .

المعنى : ما ينبغي ليلي أن تهجر محبا وتتباعده عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب
بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتَهَجَّرُ ، الهزمة للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع « ليلي ، فاعل
تهجر « بالفراق ، جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها ، حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب
مضاف وما : مضاف إليه « وما ، الواو واو الحال ، ما : نافية « كان ، فعل ماض ناقص ،
واسمها ضمير الشأن « نفساً ، تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب ، الآتي
« بالفراق ، جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي ، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر « كان ، =

وقوله :

١٩٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا

وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وَوَافَقَهُمُ الْمُنْصَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا .

== الشاهد فيه : قوله « نفساً ، فإنه تمييز ، وعامله قوله « تطيب » . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » ، وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو — في هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا :

أَتُوذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم ، ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة » ارعويت ، رجعت إلى ما ينبغي

لي ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت ، فعل وفاعل « حزمي ، حزم : مفعول به لضييع ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « في إبعادي ، الجار والمجرور متعلق بضييع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا ، مفعول به للصدر « وما ، الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت ، فعل وفاعل « وشيباً ، تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا ، الآتي « رأسي ، رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

==

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم^(١) : سواء كان فعلاً ، نحو :
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » أو غيره ، نحو : « عندى عشرون درهما » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو :
« كَتَبَنِي زَيْدٌ رَجُلًا » فلا يجوز تقديم « رَجُلًا » على « كَتَبَنِي » وإن كان فعلاً متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيئاً » ، حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائي ، والمازني ، وابن مالك في غير الألفية ، ولكنه في الألفية قد نص على ندره هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْسِلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِي — عِنْدَ التَّقْسِرِ — مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحْكَبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِبًا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون المرء ، مبتدأً وجملة « قرعينا » ، في محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون المرء ، فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى مدح أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر

انقفاً ، كقول الراجز :

وَنَارُنَا لَمْ يَرِ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدَّةً كُلَّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجبِ ؛ فمضى قولك : « كفى يزيد رجلا »
 ما أكفاه رجلاً (١) .

* * *

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه التشابهات لتعرف كيف كان العرب يجررون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بهذا كرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(١) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ج) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل في معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجزاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا ، و « غير ، فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت « غير ، أداة استثناء كإلا ، ووقعت « إلا ، صفة كغير .

(هـ) تشابهت « عسى ، و « لعل ، فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، في نحو « عسى الغوير أبوسا ، وجاء خبر لعل مضارعاً مقترنا بأن في نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته .

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو « من يزورني فيأتي أكرمه ، كما تدخل في جواب الشرط .

* * *

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثاني من شرح العلامة « ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناها « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل ، ويليهِ — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ فجاء — بحمد الله جلّت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإلتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغني عن جميعها ، ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد بن محمد بن عبد الرحمن

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح ابن عقيل » على ألفية ب. مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق « شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٧	يستعمل القول بمعنى الظن	٥	لا التي لنفي الجنس
	أعلم وأرى	٦	تعمل « لا » عمل إن بشروط
٦٤	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	١١	أنواع اسم « لا » النافية ، وحكم كل نوع منها
٦٥	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	١٦	حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت لا
٦٦	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة ، ويثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولى « كسا »	١٩	نعت اسم لا
٦٧	تتمه أفعال هذا الباب والاستشهاد لها الفاعل	٢٠	العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
٧٤	تعريف الفاعل	٢٤	تأخذ « لا » مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٧٦	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٢٤	إذا دل دليل على خبر « لا » حذف ظن وأخواتها
٧٩	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جبهة العرب من علامة التثنية والجمع	٢٨	ألفاظ هذه الأفعال ، وأنواعها . ومعاني كل منها ، والاستشهاد على ذلك
٨٥	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه	٤٣	التعليق والإلغاء
٨٦	وقف على اختلاف العلماء في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٤٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والتأخر دون المتقدم
٨٧	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا	٥٢	علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم
		٥	متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما؟ ومتى لا يجوز؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الاشتغال	٨٨	يجب تأنيك الفعل في موضعين
١٢٨	ه أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن منها	٨٩	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث
١٢٩	ضابط الاشتغال	٩١	قد تحذف تاء التأنيك من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما
١٣١	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه	٩٤	ه إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
١٣٥	المواضع التي يجب فيها رفعه	٩٦	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويمتبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل
١٠	المواضع التي يترجح فيها نصبه	٩٧	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه
١	متى يجوز الوجهان على السواء ؟	١٠٤	المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول
—	متى يترجح الرفع على النصب ؟		النائب عن الفاعل
١٤١	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء	١١١	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه
١٤٢	الوصف العامل كالفعل	١١٢	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول
	تمدى الفعل ولزومه	١١٤	لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس في أحد هذه الأوجه وجب تركه
١٤٥	تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته	١١٩	يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور
١٤٨	الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام	١٢١	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
١٤٩	يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور	١٢٣	إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟
١٥٣	إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع		
١٥٥	يجوز حذف الفصلة إن لم يضر حذفها		
١٥٦	يجوز حذف ناصب الفصلة إذا دل عليه دليل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٧	ضابط التنازع	١٩١	تعريف الظرف
—	ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيهما	١٩٢	حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه
١٦٠	ه قف على خلاف النحاة في ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك	١٩٣	العامل في الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أو جوباً
١٦٠	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم ، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثانی العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع	١٩٤	كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المهمل ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
	المفعول المطلق	١٩٨	الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف
١٦٩	تعريف المفعول المطلق	٢٠٠	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً ، وعن ظرف المكان قليلاً
١٧٠	يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر		المفعول معه
—	ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٢٠٢	تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه
١٧١	أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟	٢٠٣	ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
١٧٢	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٢٠٤	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فمل
١٧٣	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٢٠٦	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
١٧٤	ما يجب إفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه		الاستثناء
١٧٥	حذف العامل في المفعول المطلق إما بمتنع ، وإما جائز ، وإما واجب المفعول من أجله	٢٠٩	حكم المستثنى الواقع بعد « إلا »
١٨٥	تعريف المفعول له ، وحكمه	٢١٦	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
١٨٧	المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع	٢١٨	حكم الاستثناء المفرغ

الموضوع	ص	الموضوع	ص
متى يجوز تقديم الحال على العامل	٢٧٠	حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد	٢١٩
فيه؟ ومتى يمنع ذلك؟		حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد	٢٢٢
قد يتعدد الحال وصاحبه واحد	٢٧٤	حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم	٢٢٥
أو متعدد		«غير» نفسها	
الحال على صريين: مؤسسة، ومؤكدة	٢٧٦	حكم المستثنى بليس ولا يكون،	٢٢٢
الحال قد تكون جملة، بشرط	٢٧٨	وبجلا وعدا	
أن يكون لها رابط		حكم المستثنى بمحاشا	٢٣٨
٢٨١ هـ قد يجب أن يكون الرابط		الحال	
الضمير، ومواضع ذلك		٢٤٢ تعريف الحال	
— قد يجوز الربط بالضمير،		٢٤٤ الأكثر في المال أن يكون مشتقا	
وبالواو، وبهما		وأن يكون منتقلا	
٢٨٣ يحذف عامل الحال: جوازاً،		٢٤٥ المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة	
أو وجوبا		٢٤٨ لا تكون الحال إلا نكرة، وقد	
التمييز		تجىء معرفة على التأويل بنكرة	
٢٨٦ تعريفه، وبيان أنواعه، وحكمه		٢٥٢ قد تقع الحال مصدرا منكرًا	
٢٨٩ هـ حكم التمييز الواقع بعد أفعل		٢٥٦ حق صاحب الحال أن يكون	
التفضيل		معرفة، وقد يكون نكرة بشرط	
٢٩٠ يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب		أن يكون معه مسوغ، وبيان	
٢٩٢ ما يجوز جره بن من التمييز،		مسوغات ذلك	
وما لا يجوز		٢٦٣ لا يتقدم الحال على صاحبه المحرور	
— لا يجوز تقديم التمييز على العامل		بالحرف، ويتقدم على غيره	
فيه، واختلاف العلماء في بعض		٢٦٦ لا يجىء الحال من المضاف إليه،	
مسائل من ذلك		إلا في ثلاثة أحوال	

تمت فهرس الجزء الثانى، والحمد لله أولا وآخرا

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه